جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير
التخصص: إقتصاد وتنمية

بعنوان:

نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت الجزائرية

- دراسة تحليلية لمؤسسات الإسمنت العمومية الجزائرية - خلال الفترة (2000-2016)-

من إعداد المترشح:
سمير بوختالة

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الأستاذ الدكتور: أعمر عزاوي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: محمد زرقون	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا
الأستاذ الدكتور: محمد الطاهر قادري	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
الدكتور: الحاج عرابة	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتورة: أمال رحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
الدكتور: عبد الحميد بوخاري	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير
التخصص: إقتصاد وتنمية

بعنوان:

نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت الجزائرية

- دراسة تحليلية لمؤسسات الإسمنت العمومية الجزائرية - خلال الفترة (2000-2016)-

من إعداد المترشح:
سمير بوختالة

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الأستاذ الدكتور: أعمر عزاوي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: محمد زرقون	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا
الأستاذ الدكتور: محمد الطاهر قادري	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
الدكتور: الحاج عرابة	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتورة: أمال رحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
الدكتور: عبد الحميد بوخاري	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

ملخص الدراســة

نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية
-دراسة تحليلية تحيلية لمؤسسات العمومية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)-

الملخص :

هدف هذا البحث الى دراسة واقع التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر من خلال دراسة اشكالية مهمة تدور حول واقع تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية الجزائرية ، وهذا لخصوصية قطاع صناعة الاسمنت بالنسبة للتنمية المستدامة فمؤسسات الاسمنت اصبحت امام رهان وضرورة تبنى مفهوم التنمية المستدامة بمختلف ابعادها ، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت 59 فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من مجتمع الدراسة بالإضافة الى استعمال اداة المقابلة ، وعلى ضوء ذلك تم تجميع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها انه توجد استراتجية واهتمام في مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر لتبني مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، فقد كشفت الدراسة الى تحكم مؤسسات الاسمنت في تطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، بالإضافة الى تحقيق البعد البيئي ،كما يوجد اهتمام لتبنى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : تنمية مستدامة ، مسؤولية اجتماعية ، بعد اقتصادي ، بعد بيئي ، بعد اجتماعي ، اسمنت.

Towards sustainable development in the Algerian public enterprises in the cement industry

-Analytical Study Analytical Algerian public institutions during the period (2000-2016)-

- ***Abstract :***

This research aimed to study the reality of sustainable development in the Algerian public enterprises in the cement industry through the study of an important problematic revolves around the reality of achieving the dimensions of sustainable development in the Algerian public enterprises in the cement industry, And that due to the specificity of the cement industry for the sustainable development for that the cement enterprises have become in front of a bet and in need to adopt the concept of sustainable development in its various dimensions and to achieve the goals of the study, the researcher designed questionnaire included 59 paragraph to gather preliminary information from the study population as well as the use of the interview tool, on that data were collected, analyzed and test hypotheses using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), The study achieved to a set of results which the most important is the existence of strategy and interest in the cement sector enterprises in Algeria to adopt the concept of sustainable development in its three dimensions, so the study revealed that the cement enterprises control in the application of the economic dimension of sustainable development, in addition to achieving the environmental dimension, and there is attention to the adoption of the social dimension of sustainable development.

- **Keywords**: Sustainable development, Social responsibility, Economic dimension, Environmental dimension, Social dimension, Cement.

الإهداء

الحمد الله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين اهدى هذا العمل المتواضع الى:

الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما وأمدهم بالصحة والعافية؛

الى زوجتي الغالية التي كانت سندا وحافزا لي على اتمام هذا العمل ؛

الى قرة اعيني أبنائي الاثنين حفظهما الله ورعاهم محمد سراج الدين وإبراهيم الخليل ؛

الى كل من علمني حرف وكان لهم الفضل في تعليمي؛

الى كل اخوتي وأخواتي الاعزاء وكل الاقرباء والأصدقاء والأحباب؛

شكر وتقدير

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وبفضله تتم الاعمال والذي وفقنا لإتمام هذا العمل ؛ كما اتقدم بالشكر والعرفان الى كل من كان لي سندا وعونا وقدم لي النصيحة والإرشادات والتحفيزات لإتمام هذا العمل في احسن صورة استاذي المشرف محمد زرقون ؛

كما اتقدم بالشكر والامتنان لكل مسؤولي قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر الذين لم يبخلوا علينا لا تمام انجاز هذا ، والشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذا العمل ؛

كما اتقدم بشكري الى كل من ساهم في اتمام هذا العمل سواء من قريب او بعيد فالشكر موصول لكل من ساهم في دفعي وتحفيزي لإتمام هذا العمل ؛

المحتويــات

البيان	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	VI
الملخص.....	VI
قائمة المحتويات.....	IX
قائمة الجداول	XIII
قائمة الأشكال.....	XVI
قائمة الملاحق.....	XVIII
المقدمة.....	أ
الفصل الاول: الإطار النظري للتنمية المستدامة وخصوصياتها بالنسبة لقطاع الاسمنت	38-3
تمهيد:	3
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....	4
المطلب الاول : ماهية التنمية المستدامة.....	4
المطلب الثاني : أسس التنمية المستدامة.....	13
المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة.....	19
المبحث الثاني :الاستدامة.....	22
المطلب الأول : مفهوم الاستدامة.....	22
المطلب الثاني : مبادئ الاستدامة.....	24
المطلب الثالث : قياس الاستدامة.....	25
المبحث الثالث :التنمية المستدامة من منظور قطاع الاسمنت.....	27
المطلب الاول : تحديات التنمية المستدامة في صناعة الإسمنت.....	27
المطلب الثاني : صناعة الاسمنت: التزام جماعي للمحافظة على البيئة.....	29
المطلب الثالث : المنطق الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.....	30
المطلب الرابع: واقع قطاع صناعة الاسمنت في العالم.....	32
خلاصة الفصل.....	38

الفصل الثاني : برامج تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت	76-40
تمهيد.....	40
المبحث الأول :المعايير و المواصفات القياسية الدولية.....	41
المطلب الأول : المعايير القياسية الصادرة عن منظمة الدولية للتقييس ايزو.....	42
المطلب الثاني : المواصفات الصاردة من هيئات دولية اخرى.....	52
المبحث الثاني : مبادرات طوعية دولية.....	57
المطلب الأول : المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.....	57
المطلب الثاني : المبادرة العالمية لاعداد التقارير " THE GLOBAL REPORTING INITIATIVE" (GRI).....	61
المطلب الثالث : مبادرة الامم المتحدة " الميثاق العالمي" (The Global Compact).....	66
المبحث الثالث :مبادرات محلية للتنمية المستدامة.....	68
المطلب الأول : التجربة البريطانية (معيار SIGMA).....	68
المطلب الثاني : النموذج الايطالي BEST.....	70
المطلب الثالث : النموذج الفرنسي (معيار SD 21000).	72
خلاصة الفصل.....	76
الفصل الثالث: الدراسات السابقة حول التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت	108-78
تمهيد.....	78
المبحث الأول : الدراسات السابقة في الموضوع المحلية و الاجنبية.....	79
المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.....	79
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية.....	82
المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية.....	98
المطلب الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة	98
المطلب الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.....	101
خلاصة الفصل :	103
الفصل الرابع : الطريقة و الأدوات	128-106
تمهيد.....	106
المبحث الأول : لمحة عن قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر.....	107

المطلب الأول : مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.....	107
المطلب الثاني : واقع صناعة الاسمنت في الجزائر.....	109
المبحث الثاني: اهمية قطاع صناعة الاسمنت.....	115
المطلب الاول : دور قطاع صناعة الاسمنت في التنمية الصناعية في الجزائر.....	115
المبحث الثالث: ادوات و متغيرات الدراسة.....	119
المطلب الأول : وصف مجتمع وعينة الدراسة.....	119
المطلب الثاني : اساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.....	120
المطلب الثالث : الاساليب الاحصائية المستعملة لتحليل البيانات.....	127
خلاصة الفصل.....	128
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	**183-130**
تمهيد.....	130
المبحث الأول :مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.....	131
المطلب الأول : الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.....	131
المطلب الثاني : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.....	148
المطلب الثالث : البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.....	154
المطلب الرابع : البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.....	162
المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة	174
المطلب الأول : اختبار الفرضية الاولى.....	174
المطلب الثاني : اختبار الفرضية الثانية.....	175
المطلب الثالث : اختبار الفرضية الثالثة.....	176
المطلب الرابع : اختبار الفرضية الرابعة.....	177
المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية.....	179
المطلب الأول : النتائج المرتبطة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.....	179
المطلب الثاني : النتائج المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت.....	180
المطلب الثالث : النتائج المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت.....	181
المطلب الرابع : النتائج المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت الجزائرية	182
خلاصة الفصل.....	183
الخاتمة.....	185
قائمة المراجع.....	194

الملاحق..... 204
الفهرس..... 214

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	مؤشرات قياس الاستدامة	26
(2.1)	انبعاثات CO2 لصناعة الأسمنت العالمية	31
(3.1)	التحديات والتوصيات ومؤشرات الأداء الرئيسية لمبادرة التنمية المستدامة	32
(4.1)	ترتيب 18 دولة الاكثر انتاجا في العالم	35
(1.2)	سلسلة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمواصفات القياسية **ISO 14000**	47
(2.2)	مبادئ دليل **SIGMA**	69
(1.3)	ابرز الدراسات السابقة	96
(1.4)	تنظيم مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر قبل **2010**	107
(2.4)	الطاقة الانتاجية لمصانع الاسمنت في الجزائر	109
(3.4)	إنتاج الاسمنت في الجزائر **2003_2012**.	116
(4.4)	مقياس ليكارت الثلاثي	123
(5.4)	مقياس ليكارت الثلاثي	124
(6.4)	معامل الفاكرومنباخ	124
(7.4)	الاسئلة الخاصة بالمقابلة	126
(1.5)	دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة	132
(2.5)	المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة	140
(3.5)	الاثار السلبية على البيئة للمصنع زهانة	145
(4.5)	خطة العمل للقضاء على الاثار السلبية على البيئة	146
(5.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور الاهتمام بابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت	147
(6.5)	التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم	148
(7.5)	التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها	151
(8.5)	التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها	152
(9.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	153
(10.5)	التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها	155

(11.5)	التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم	157
(12.5)	الصحة والسلامة المهنية.	160
(13.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	161
(14.5)	السهر على حماية البيئة	163
(15.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	172
(16.5)	اختبار الفرضية الاولى	175
(17.5)	اختبار الفرضية الثانية	176
(18.5)	اختبار الفرضية الثالثة	177
(19.5)	اختبار الفرضية الربعة	178

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	08
(2.1)	ترابط ابعاد التنمية المستدامة	09
(3.1)	أبعاد التنمية المستدامة	21
(4.1)	ترابط ابعاد الاستدامة	22
(5.1)	شروط تحقيق الاستدامة	23
(6.1)	الواقع الحالي للاستدامة في العالم	24
(7.1)	تطور السوق العالمية للصناعة الاسمنت	33
(8.1)	تطور انتاج الاسمنت حسب القارات للفترة **2000 –2010**	36
(1.2)	المواصفات القياسية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة	41
(2.2)	تنظيم الهيئة الدولية للتقييس	46
(3.2)	نموذج المواصفة القياسية **ISO 26000**	48
(4.2)	نموذج المواصفة القياسية **ISO 26000**	51
(5.2)	نموذج best 4	71
(6.2)	نموذج **SD21000** الفرنسي	75
(1.4)	تطور واردات الاسمنت في الجزائر	117
(1.5)	خلاصة التحليل الاحصائي لمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت	147
(2.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	154
(3.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	162
(4.5)	استهلاك الطاقة للمصنع حامة بو زيان.	169
(5.5)	تطور انخفاض استهلاك الماء لمصنع تبسة.	171
(6.5)	خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	172

المقدمـــة

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من بين المفاهيم الاساسية في اقتصاديات التنمية، و تتحقق هذه التنمية بأهدافها المتعددة التي تسعى إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد ، وزيادة الدخل القومي مع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تحقق النمو دون تأثيرات سلبية في البيئة والسكان ، وكذلك تحقق العدل الاجتماعي لكل طبقات المجتمع دون إغفال أو إهمال لحقوق الطبقات المعدمة في الصحة والتعليم والإيواء والثقافة ، إلى جانب تحقيق الإنصاف للأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير الحياة الكريمة لهم بما يحفظ لهم حقهم في الحياة دون إفراط أو هدر وبهذا تم الانتقال من مفهوم التنمية الاقتصادية الى مفهوم التنمية المستدامة.

وتأسيساً على ذلك فإن إستراتيجية التنمية المستدامة هي تحقيق التوازن بين التنمية بمتطلباتها المتنوعة والمختلفة مع عدم التعدي على مصادر البيئة الطبيعية والمادية ، بما يحقق التنمية الملائمة للبيئة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية حيث يعد مفهوم التنمية المستدامة تطويرا لمفهوم التنمية الاقتصادية .

وترتكز المبادرات لتحقيق التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه ، هذا وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها :نمو إقتصادى ، تنمية اجتماعية ، حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها ، وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة لضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهو ما يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية ، وفي قلب مفهوم التنمية المستدامة يكمن الاعتقاد بأن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عليها أن تكون متكاملة ومترابطة في عملية التنمية . فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرات في السياسة عند كثير من القطاعات وكما يلزمها الترابط بينها فإنها تستتبع موازنة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع – الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – ودمجها حيثما كان ذلك ممكنا ، من خلال سياسات وممارسات مترابطة وإجراء المبادلات أينما يكون ذلك ممكنًا.

وبإعتبار المؤسسات الاقتصادية مكون رئيسي للتنمية والتي تؤثر أنشطتها المختلفة على البيئة بوجه عام ، أضحى تزايد أهمية دور هذه المؤسسات تجاه البيئة والمجتمع التي تنشط فيه من المسائل اللازمة لبقائها ونموها ، بالإضافة الى وجوب ممارسة أدوارها الاجتماعية والاقتصادية ، وأصبح لزاما عليها الالتزام بدورها في المحافظة على البيئة التي تنشط فيها وأن تتبنى سياسات حمائية تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة. ومن بين هاته المؤسسات تعد مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت من الصناعات الإستراتيجية الهامة للتنمية اقتصاديات الدول ، وهي أحد المكونات الضرورية للتطوير البنية التحتية والمواد الخام الرئيسية للصناعة البناء والأشغال العمومية ، وخصوصا في خطط الحكومة في تطوير البنية التحتية في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وقد بدأ هذا القطاع يعرف اقبالا كبيرا وايجابيا على تبني وإدماج مفهوم التنمية المستدامة حيث أصبح يهتم بهذا المفهوم ومعني به

وبضرورة تطبيقه ، وأصبح البعد البيئي من بين المتغيرات الأساسية في إدارة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ، من خلال تفعيل مبادئ المسؤولية البيئية للمشروع الاقتصادي ودفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث ، ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة من مرسسات قطاع صناعة الاسمنت تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في ادارتها ، وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئة المترتبة عن أي نشاط تمارسه و مدى تأثيرها على المجتمع الذي تنشط في وسطه.

كما أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي او البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من طرف هاته المؤسسات أصبح أمر ضروريا لتحقيق التكامل مع البعد البيئي والاقتصادي وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ،. ومن هذا اصبح من الواجب مراعاة سلامة التوجيه للاستثمار المسؤول بيئيا ، مع الأخذ في الاعتبار دور المجتمع المدني كرقيب ومشارك رئيسي.

1- طرح اشكالية البحث:

وفي الجزائر تعرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت تحديان يتمثلان في التطور التكنولوجي والاقتصادي والبيئي الذي يشهده العالم والسوق الاسمنت على المستوى المحلي والدولي بالإضافة الى تزايد الضغوط من جميع الاطراف التي لها علاقة بنشاط المؤسسات وهذا من اجل تلبية رغباتها وإشباع احتياجاتهم وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والمجتمع والدولة.

وبما أن الواقع يبين وبقوة بأن إنتاج الإسمنت بالجزائر دخل في نهضة دائمة ومستدامة ، غير أن المنافسة الشرسة التي تتحكم في السوق العالمية أصبحت تتطلب تحكما أكبر في التسيير وإدخال التكنولوجيات العالية والمناولة. حيث اصبحت مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت التابعة للقطاع العام في الجزائر ملزمة على مواكبة هذه التحولات، وأمام حتمية تلبية هذه الاحتياجات والرغبات ، بالاضافة الى تحديات اخرى بعض النظر على التحدي الاقتصادي المتمثل في تلبية احتياجات السوق الوطنية من هذه المادة الاساسية وأصبحت مطالبة بمراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية اثناء تأدية نشاطها ومراعاة اصحاب المصالح وهو ما يدل على ان هذه المؤسسات تقوم بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ضمن نشاطها. وعليه فإن السؤال الرئيسي التي تتمحور حوله الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة يتمثل في:

الى اي مدى يمكن أن يتم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية فإن الباحث سوف يحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسمح لنا بمعالجة هذه الاشكالية والتي هي على النحو التالي:

أ- هل يوجد اهتمام من طرف السلطات العمومية ومؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر برهانات التنمية المستدامة ؟

ب- الى اي مدى يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات محل الدراسة ؟

ت- هل يوجد تبني من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر للبعد الاجتماعي من التنمية المستدامة ؟

ث- ماهو واقع تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

ولكي يتم القيام بالدراسة وحل مشكلة البحث والوصول الى الاجوبة المحتملة تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات التي من خلالها يسعي الباحث للوصول الى النتائج والأهداف المرجوة من هذا البحث وكانت على النحو التالي:

أ- يمكن إعتبار الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛

ب- يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ؛

ت- يوجد في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ؛

ث- تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ؛

3- مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة اعتبارات ادت بنا الى اختيار هذا الموضوع وهي:

- المواصلة في نفس نهج تخصصنا والذي هو اقتصاد التنمية ؛
- الرغبة في اثراء مكتبنا بمواضيع خاصة بتحليل واقع تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت؛
- كما تعود أسباب اختيار هذا القطاع لدوره الاقتصادي والاجتماعي المهمين وكذلك لما لهذا القطاع من تأثير بالغ على البيئة والمحيط؛

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف البحثية وهي :

- بيان مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم الاستدامة وخصوصيتها بالنسبة لصناعة الاسمنت؛
- التعريف بصناعة الاسمنت في الجزائر وتموقعها ضمن الخطط التنموية للبلاد؛
- معرفة واقع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر نظرا لدورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وللأثر البيئي المترتب على نشاطها الإنتاجي؛
- تقديم اقتراحات للمسئولين على مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر للمساعدة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة؛

5- اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فإنها تتناول بالدراسة والتحليل أحد أهم المواضيع الهامة والتي كثر عليها الحديث في الاونة الاخيرة وخاصة منذ قمة **–ريو–** او ما يعرف بأجندة القرن 21 ،حيث يعتبر قطاع الاسمنت من بين القطاعات الهامة والرئيسية في اقتصاديات الدول وتعتبر مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت من اهم الصناعات المعنية بضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة ، وإن تبنيها لهذا المفهوم يقتضي تحقيق أداء عال في المجالات الثلاثة الاقتصادي ، الاجتماعي والبيئي .

6- حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في حدود متعلقة بمكان اجراء الدراسة بالإضافة الى زمن هذه الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

- **الحدود المكانية** : تم اجراء هذه البحث على كل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر التابعة للقطاع العام والتي عددها 12 مؤسسة والموزعة من شرق ووسط وغرب البلاد ، وللإشارة كان من المفروض أي تضم هذه الدراسة القطاع الخاص والمتمثل في مجمع لافارج لكن لظروف خارجة عن نطاق الباحث لم يتم ذلك لعدم تجاوب الطرف والمتمثل في مجمع لافارج.

- **الحدود الزمنية** : تم تطبيق الدراسة على القطاع الاسمنت كما اشرنا اليه سابقا فقد تم تقديم احصائيات المتعلقة بقطاع الاسمنت في الجزائر والتي تم ادراجها في الدراسة التطبيقية من الفترة 2002-2013 ، اما عن الدراسة التطبيقية والمتعلقة بمعرفة ما مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر فقد تم توزيع الاستبيان وكذلك اجراء مقابلات مع اطراف المعنية والمسؤولة عن هذا القطاع خلال سنة 2016.

7- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ، لكن معظمها إهتمت بدراسة المسؤولية البيئية او المسؤولية الاجتماعية، ونظرا لحداثة الموضوع في الجزائر خاصة فيما يتعلق بمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت فإن مجالات البحث فيه تعتبر خصبة، فإننا خصصنا جزء من هذه الدراسة (**الفصل االثالث [ص.ص.89 – 111]**) تحت عنوان: **الدراسات النظرية حول التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت**، حيث تم من خلاله توضيح الدراسات النظرية والعملية (التجريبية) السابقة المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كل من الجزائر والدول العربية وكذا الأجنبية، كما تم في هذا الإطار إستعراض مميزات الدراسة الحالية وموقعها من الدراسات السابقة.

8- تحديد إطار وعينة الدراسة.

بهدف معرفة الى اي مدي يمكن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر، رأينا ضرورة تجسيد ذلك من خلال دراسة تطبيقية، وذلك بالتطبيق على كل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر، والتي عددها 12 مؤسسة اسمنت: (**مؤسسة اسمنت متيجة ، مؤسسة اسمنت سور غزلان ، مؤسسة اسمنت الجزائر ، مؤسسة اسمنت حامة بوزيان ، مؤسسة اسمنت عين الكبيرة ، مرسسة اسمنت تبسة ، مؤسسة اسمنت عين توتة ، مؤسسة اسمنت بني صاف ، مؤسسة اسمنت حجر السود ، مؤسسة اسمنت زهانة ، مؤسسة اسمنت السلف ، مؤسسة اسمنت سعيدة**) ولقد تم إستبعاد مؤسسات التابعة لقطاع الخاص نظرا إلى:

- عدم استجابة القطاع الخاص والمتمثل في مؤسسة لافارج للاجابة على استمارة الاستبيان الموضوعة على مستوى المسؤول والمكلف بالتنمية المستدامة في هذا المجمع؛

ولتقييم واقع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في هذه المؤسسات ، سوف يتم إتباع المنهجية التي جرى إستخدامها في العديد من الدراسات السابقة والمتمثلة في استعمال أسلوب الاستبيان وأداة المقابلة ، وتعتبر هذه المنهجية شائعة الإستخدام ومتعارفا عليها في العديد من الأدبيات والدراسات التطبيقية المتوفرة في مثل هكذا دراسات.

حيث تحصل الباحث على معلومات وبيانات من خلال الاستبيان وكذلك المقابلات التي اجريت مع العديد من المسئولين والإطارات ، بالإضافة الى الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسات والتي سمحت للباحث بمعرفة وتحليل واقع تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات محل الدراسة انطلاقا من جمع كل هذه المعطيات.

9- المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الدراسة والمتعلقة بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في أغلب أجزاء القسم النظري ، من خلال وصف وتحليل مفاهيم التنمية المستدامة وخصوصيتها بالنسبة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت بالإضافة الى الوسائل المساعدة للمؤسسات على ادماج ابعاد التنمية المستدامة ، اضافة الى دراسة الحالة في القسم التطبيقي لدراسة الموضوع.

وقد استعمل الباحث اسلوب او منهج **-IMRAD-** للبحوث التطبيقية ولكن بصورة موسعة نظرا للطبيعة موضوع الدراسة الواسع والشامل.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فهي:

- **نوعية ومصادر البيانات:** على مستوى الجانب النظري تم الإعتماد على المسح المكتبي من الكتب والدوريات والأطروحات على مستوى المكتبات الوطنية والدولية، بهدف التعرف على الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم الإعتماد على التقارير الخاصة بالمؤسسات والتي تم الحصول عليها من المؤسسات موضوع الدراسة، فضلا عن الإعتماد على البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستابنة وكذلك عن طريق إطار موجه للأسئلة وذلك عن طريق المقابلة الشخصية بواسطة الباحث.

- **الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات:** إستخدمنا بعض الأساليب والأدوات المتمثلة في:

– أدوات التحليل الإحصائي: حيث قمنا بإختبار مجموعة من الفرضيات من وجهة نظر الإحصاء الإستدلالي بالإستعانة بالبرنامج **MS EXCEL** والبرنامج الإحصائي**SPSS**؛

10- هيكل واجزاء البحث:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى خمسة (**05**) فصول بعد المقدمة؛ منها ثلاثة (**03**) فصول نظرية تتضمن الجانب العلمي والنظري للدراسة، وفصلين (**02**) تطبيقيين يتضمنان الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

✸ **الفصل الأول:** خصص لدراسة **الأسس النظرية حول التنمية المستدامة وخصوصيتها بالنسبة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت**، ولتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة (**03**) مباحث، وهذا من خلال تبيان الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ، وكذا الاستدامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، كما تم إبراز علاقة قطاع صناعة الاسمنت بالتنمية المستدامة من منظور قطاع الاسمنت .

✸ **الفصل الثاني:** وهو يتضمن **برامج تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت** ، حيث قسم إلى ثلاثة (03) مباحث، من خلال التعرض للمعايير و المواصفات القياسية الدولية ، وكذا إبراز المبادرات الطوعية على المستوى الدولي ، ليتم بعدها في نهاية هذا الفصل إستعراض المبادرات المحلية للتنمية المستدامة، والي هي في مجملها برامج مساعدة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت من اجل تبنى مفهوم التنمية المستدامة.

✸ **الفصل الثالث:** خصص لدراسة **الدراسات السابقة حول الموضوع**، ولتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين (**02**) ، وذلك من خلال الوقوف على الدراسات المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، كما تم إبراز خصوصية ومميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

✸ **الفصل الرابع:** وهو يحتوي على **طريقة وأدوات الدراسة التطبيقية** ، ويتعلق الامر بمعرفة ادوات والطرق المستعملة في هذه الدراسة ، حيث عالجنا ذلك في مبحثين (02) ، من خلاله تم تقديم لمحة عن قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني ، بالإضافة الى أدوات و متغيرات الدراسة من خلال وصف مجتمع الدراسة ومعرفة اساليب جمع البيانات بالإضافة الى الاساليب الاحصائية المستعملة لتحليل البيانات.

✸ **الفصل الخامس:** وهو يحتوي على **دراسة تطبيقية تحليلية**، ويتعلق الامر بما مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر، حيث عالجنا ذلك في ثلاثة (**03**) مباحث، من خلاله تم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة والمتعلقة بالفرضيات الاربعة للدراسة من خلال الإختبار الإحصائي وهذا بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) بحساب المتوسطات المرجحة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، بالاضافة الى إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) وذلك إعتمادا على إختبار العينة الواحدة والمعروف بـ: (ت) الإحصائي (**T-Test**)، وفي الاخير عرض نتائج الدراسة الميدانية انطلاقا من كل المعطيات السابقة للدراسة التطبيقية.

✸ **الخاتمة:** قدمنا ملخصا عاما عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

القسم النظري:

الادبيات النظرية والتطبيقية للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت

الفصل الاول:

الإطار النظري للتنمية المستدامـة وخصوصيتها بالنسبة لقطاع الاسمنـت

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وخصوصيتها بالنسبة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ، من جانب نشأتها ومفهومها وكذلك الانتقادات الموجهة لها ، ، ولتعمق اكثر في البحث حول التنمية المستدامة لابد من التعرض إلى أبعادها الأساسية : الاقتصادية ، البيئية والاجتماعية ، بالإضافة الى تناول فكرة الاستدامة باعتبارها نقطة الفصل بين المفهوم التقليدي للتنمية والمفهوم الحديث للتنمية المستدامة.

كما سنتناول في هذا الفصل بالدراسة والتحليل للقطاع صناعة الاسمنت باعتباره محور الدراسة من خلال التعرف على هذه الصناعة من جانبها الفني ومعرفة الواقع البيئي والاقتصادي لهذه الصناعة على المستوى العالم ، من خلال تناول سوق الانتاج العالمي واهم الشركات العالمية للإسمنت ، وأخر نقطة سيتناولها هذا الفصل هي التحديات البيئية التي تواجهها وكذلك اهم المبادرات العالمية لتحقيق وإدماج أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الاول: **الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ؛**

المبحث الثاني : **الإستدامة ؛**

المبحث الثالث : **التنمية المستدامة من منظور قطاع الاسمنت ؛**

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم ، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية ، وأصبحت بذلك التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة ، وسنعالج موضوع التنمية المستدامة من خلال هذا المبحث بتفصيل هذا المصطلح ، بالتطرق لأهم الجوانب النظرية التي تسلط الضوء على التنمية المستدامة وتبين نشأتها ، تطورها ، مفهومها ، مستوياتها ، أهدافها ومبادئها .

المطلب الاول:ماهية التنمية المستدامة.

الفكر الاقتصادي مع التطور الذي عرفه كان اهتمامه منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، لكن بعد الحرب العالمية الثانية اظهر اهتمامه بشكل متزايد بالتنمية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي ، لكن هذا كله كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصاديا إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك.

فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي ، فقد شهد مفهوم التنمية مصطلحات جديدة ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي ، اذ اصبحت من المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية. ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة وهو ما سنحاول التطرق اليه بشئ من التفصيل.

الفرع الاول : التطور التاريخي للمفهوم التنمية المستدامة.

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئية والمجتمع ، مما ادى الى ادخال البعد البيئي في الاقتصاد وتغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة الى مفهوم : "التنمية المتواصلة او التنمية المستدامة" ، والتي هي امتداد لمفهوم التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث .

وقد ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة سواء تلك الصادرة من قواميس الدول المتقدمة أو من خلال المؤتمرات المنعقدة بخصوصها أو من خلال اللجان التي شكلت من أجل العمل على تنفيذها. فهناك تضارب حول مفهوم التنمية المستدامة بين كل من الدول المتقدمة والنامية.

الى ان الاجدر بنا ان نتتبع التطور التاريخي لهذا المفهوم باعتباره مفهوم جديد في الحياة الاقتصادية ومتطور للتنمية الاقتصادية وهذا من جراء التغييرات في العالم الاقتصادي ، حيث لا يعتبر مفهوم التنمية المستدامة

وليد الساعة بل كان نتيجة تطور في الفكر التنموي ، فهناك محطات مهمة شهدها العالم في مجال التطور من الفكر البيئي المجرد الى فكر التنمية المستدامة الذي يتضمن الارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين في الموضوع على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة كانت على النحو التالي :

– سنة 1950: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة ، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة "*l'Union internationale pour la conservation de la nature" ، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية ، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم ، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[1]

– سنة 1968 : إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[2]

– سنة 1972:منذ السبيعينات من القرن الماضي كان هنالك مؤشرات تدل على انه لابد ان يكون هنالك تغيير في النهج التنموي بالشكل الذي يتماشى مع احتياجات السكان ومحيط البيئة ، وظهر مفهوم هذه التنمية لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية الذي أنعقد في (**استوكهولم**) في عام 1972 الذي ركز على مسألة الفقر وغياب التنمية ، وفي دراسة بعنوان "**حدود النمو**"[3] في العام نفسه 1972 الصادرة عن نادي روما وضحت فيها مستقبل العالم استنادا الى المعطيات الراهنة كما اشارت الى التفاعل بين احتياجات السكان والإنتاج الصناعي والخدمات ، وتوفير الغذاء وتحديات التلوث ، ونفاذ الموارد الطبيعية وخرجت بنتيجة مفادها ان مع استمرار الوضع في العالم بنفس النمط السائد فإن ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمن الى استنزاف شبه كلي للموارد الطبيعية ، بالإضافة الى تدمير البيئة نتيجة التلوث والدمار البيئي ، وفي الثمانينات شكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والتي وضعت الاساس العملي للنظرة المشتركة للقضايا التنمية والبيئة والسكان ، ومنذ ذلك الوقت زاد الاهتمام بإستراتجية التنمية البيئية.[4]

– سنة 1979 : الفيلسوف والمفكر الألماني (**هانس جوناس ، Hanse Jonas**) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".

---

[1]- ساري نصر الدين ، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة ، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ،2011 ، ص 3.

* منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 ومقرها بسويسرا.

[2]– أبو طير نبيل،المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار،عنابة الجزائر، 2010 ، ص 92.

[3]– أ.م.د.سحر قدوري الرفاعي ، أشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة ، مجلة مركز المستنصرية للدارسات العربية والدولية ، العراق ، عدد 5، 2012، ص 161.

[4]– عبد الله عبد الخالق ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العراق ، عدد 7، 1993، ص 97–100.

– **في بداية سنة 1980** : ظهر اول مفهوم للتنمية المستدامة ، بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم "[5]، وهذا حسب تقرير بورتلاند ، وهذا يعني العملية التي تهدف الى التوفيق بين البعد البيئي ، الاقتصادي والبعد الاجتماعي وهذا من خلال انشاء نوع من حلقة اجابية بين هذه العناصر الثلاثة ويتزايد هذا الاهتمام في سياقين : الوعي التدريجي للمشاكل البيئية الناتجة عن ظهور نموذج النمو الحالي الاكثر تعقيدا بالإضافة الى ذلك عدم القدرة على الحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر في العالم.

– **سنة 1989**: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.

– **سنة 1992** : زاد تطور هذا المفهوم من قبل مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992 ، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة في هذه الفترة كمفهوم العصر الذي يتخلل الرأي العام ، كما اصبح جزء من السياسة العامة وموضوع في العلاقات الدولية وله انعكاسات علمية ووطنية ومع ذلك اثير العديد من الأسئلة في هذا الموضوع – ما هي أدوات التنمية المستدامة التي اعتمدت ؟ ما أهمية المقاييس (المحلية والوطنية والعالمية) لتنفيذها ؟ كيفية رفع مستوى الفاعلين من أرباحهم مع المصالح المتعارضة غالبا (المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمستهلكين، الخ) ؟ .حيث كان يوجد نوع من الغموض المفاهيمي ، وتظل الحقيقة أن التنمية المستدامة قد برزت بوصفها طريقة تفكير جديدة حول العالم ، وتحدد رؤية للمجتمع والتعامل مع العديد من التحديات المعاصرة .

– **سنة 1997** : كما تم في شهر ديسمبر إقرار بروتوكول "**كيوتو**" ، الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة ، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة ، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

– **سنة 2002** : في أفريل عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (**ريو+10**) في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال: [6]

✓ تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

✓ استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛

– **سنة 2005**: أصبح بروتوكول "**كيوتو**" حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.[7]

[5]- Mancebo, François Développement durable , A. Colin, Paris ,2008. p124..

[6] -Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, p.21.

[7] -بوراس عصام ، المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار،عنابة ، 2009 ، ص 50.

– سنة 2007 : خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر ، انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا ، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.[8]

– سنة 2010 : بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "**بكوبن هاغن**" سنة 2010 ، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات ، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة ، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية ، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول "**كيوتو**"، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

– سنة 2015 : قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تحمل عنوان تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب وهذا بحضور أكثر من 150 من قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حيث تم الاتفاق على اعتماد رسميا خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة ستكون نقطة انطلاق لعمل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية من أجل أن ينعم جميع سكان العالم بالرفاه والرخاء على مدى السنوات 15 القادمة.

وتهدف الخطة التي تأتي بعد 15 عاما من العمل الدولي الذي قادته الأمم المتحدة في إطار أهداف التنمية للألفية لتبني على ما أنجز وتجاوز النقائص ، ولتوسع دائرة التدخلات والشراكة الدولية من أجل تأمين شروط استدامة التنمية عالميا ومحليا بالتركيز على 5 كلمات أساسية وهي : " الإنسان ، الكوكب ، الإزدهار ، السلام ، والشراكة".

وتمتد الخطة الجديدة من 2016 إلى 2030 ، وتركز على تأمين الكرامة البشرية في أبعادها الشاملة وعلى عدم استبعاد أي فرد أينما كان من ثمار التنمية ، وذلك من خلال إنهاء الفقر والجوع بجميع صورهما وأبعادهما ، وعلى تأمين ضمان حق جميع البشر في تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي مناخ صحي ، وحماية كوكب الأرض من التدهور بشكل يضمن الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك وإدارة الموارد الطبيعية واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ ، وتحقيق الازدهار لضمان أن ينعم الناس بالرخاء وبتحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في تناغم مع الطبيعة ، وتشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد الجميع فيها متسعا وفرصا لهم ومجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف ، فلا تنمية مستدامة دون سلام والعكس صحيح ، وحشد كل الوسائل لتنفيذها بتنشيط الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة على أساس التضامن الدولي والتركيز خصوصا على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا بمشاركة جميع البلدان. وقد أطلق على الخطة التي

[8] – ساري نصر الدين ، عبيدات ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص03.

وافقت عليها 193 دولة عضوا بالأمم المتحدة "**تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة 2030**" ، والتي تضم 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية لمتابعة وقياس تنفيذها.

والشكل التالي يوضح لنا اهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية المستديمة:

الشكل رقم (1.1):التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

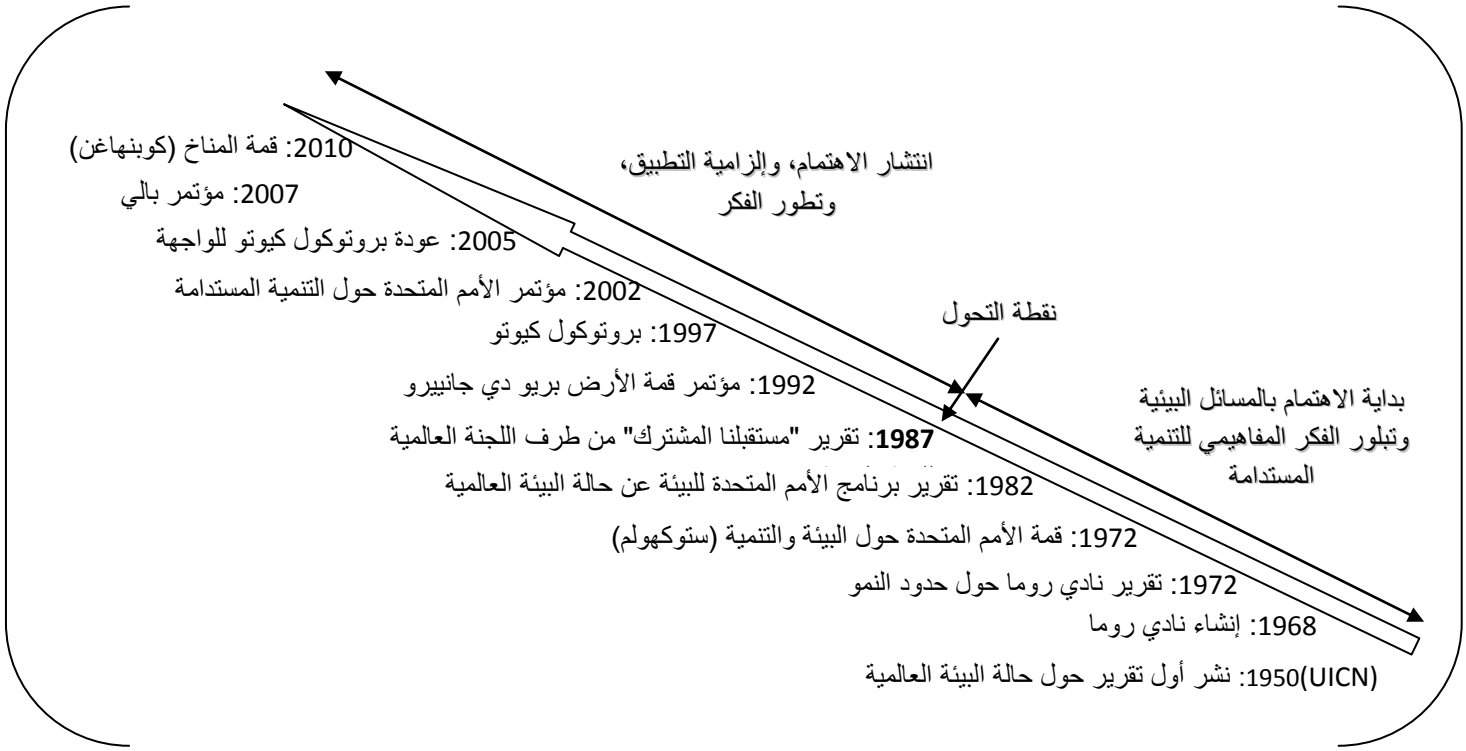

المصدر: ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، **السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو الى الاستدامة**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ، 2011 ، ص03.

إذن يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي النموذج التنموي الجديد والذي لم يكن وليد الصدفة ، وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات ويعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987 نقطة التحول الرئيسية في مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة : المفهوم والأهداف.

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية للمشاكل البيئية الخطيرة التي مست حياة الكائنات الحية والأرض عموما صاحبه أيضا اختلاف أراء العلماء في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة وذلك راجع لاختلاف توجهات أصحابها.

وهناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة وهذا حسب مختلف الهيئات والعلماء والكتاب وسوف نحاول حصر اهم هذه التعاريف حسب مختلف مصادرها على النحو التالي :

" التنمية المستدامة عبارة عن شكل او صيغة للتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس او المجازفة بقدرات الاجيال اللاحقة لتلبية احتياجاتهم " ، اللجنة العالمية للدول من اجل البيئة والتنمية –لجنة بورتلاند 1987.[9]

التنمية المستدامة او التنمية المحتملة وباللغة الفرنسية "**Le développement durable**"، وهي نوع من التنمية الذي يستهدف التوفيق بين الجانب الاقتصادي ، والتوازن البيئي ، والتقدم الاجتماعي ، وحقل التنمية المستدامة يبقى بين ثلاث جوانب مرتبطة وهي : الاقتصاد ، البيئة والمجتمع والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(2.1) : ترابط ابعاد التنمية المستدامة.

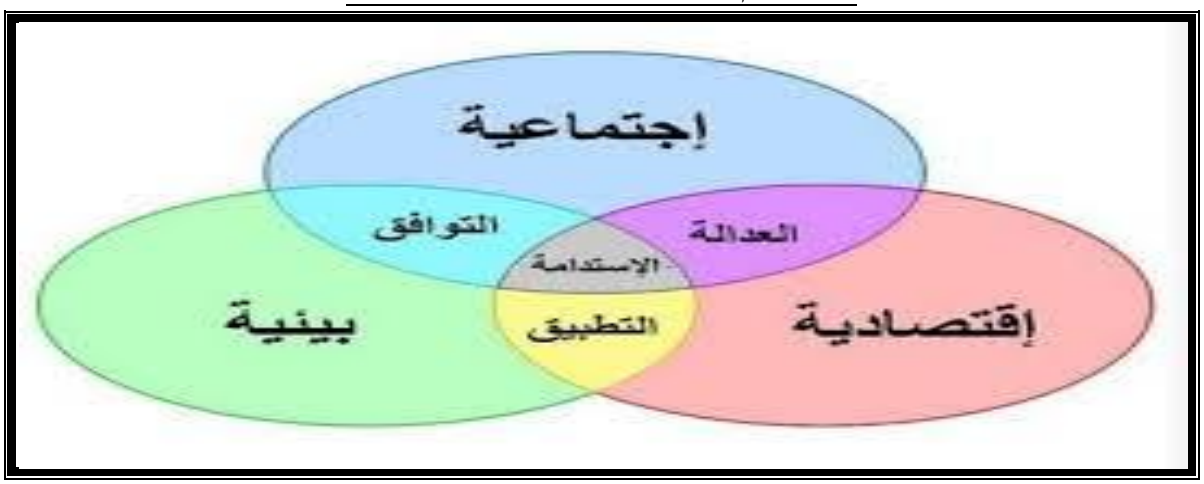

المصدر: Sébastien OCTEAU, L'entreprise face à sa responsabilité sociétale :Une approche en termes de performance globale, Rapport de Stage en Entreprise Session 2003, Ciments Français Italcementi Group ,*p13.*

وأمام معالجة القضايا الاجتماعية والأخطار البيئية ، لا يمكن تصور التنمية الاقتصادية دون مراعاة الفوارق الاجتماعية والملائمة البيئية ، حيث ان انماط التنمية الاقتصادية تهدد البيئة وتفاقم عدم المساواة بين السكان ستؤدي إلى الفشل على المدى الطويل.

لكن تبقى التنمية المستدامة هي نمط من أنماط نمو التي تتسم بالكفاءة الاقتصادية وعادلة اجتماعية وملائمة للعيش للبيئة.[10]

[9] - Sébastien OCTEAU, L'entreprise face à sa responsabilité sociétale :Une approche en termes de performance globale, Rapport de Stage en Entreprise Session 2003, Ciments Français Italcementi Group ,p13.

[10] - محمد ذنون الشرابي ، أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995-2009) ، مجلة تنمية الرافدين ، العراق، العدد 113 المجلد 35 لسنة 2013، ص 198.

ومن تعاريف التنمية المستدامة حسب وزارة التنمية المستدامة لدولة كندا بأنها : "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتستند التنمية المستدامة على رؤية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار التلازم الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة البيئية والتنموية".[11]

كما حدد مفهوم التنمية المستدامة من خلال ميثاق الأمم المتحدة سنة 1987 عن البيئة والتنمية على النحو الآتي : " هو استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته من دون تخفيض المستويات المستقبلية من خلال وضع المضامين البيئية والاجتماعية أمام التنمية ، فالتنمية المستدامة تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية مرغوبة اجتماعيا وًقابلة للنمو اقتصادياً ومستدامة بيئيا ".[12]

كما عرفت التنمية المستدامة بكونها التنمية الاقتصادية التي تضع أمامها كليا النتائج البيئية المترتبة على النشاط الاقتصادي ، وتكون قائمة على أساس استخدام الموارد التي يكون بالإمكان استبدالها أو تجديدها ، وبالتالي لا تكون مستنزفة لها.[13]

وتعرف أيضا التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تقوم أساسا على الإنسان الذي يعمل على تحسين جودة حياة الإنسان ، وحماية الطبيعة التي تتطلب ضرورة احترام إمكانات الطبيعة للتزود بالموارد والخدمات البيولوجية ، بمعنى تحسين جودة الحياة البشرية مع احترام حدود النظام البيئي".[14]

ويعرف الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة التنمية المستدامة على :" أنها تحسين جودة الحياة مع احترام قدرات وإمكانات النظم البيئية".[15]

وهناك أيضا من يعرف التنمية المستدامة على أنها أسلوب للتنمية يسهر على احترام البيئة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بعد إدارتها لأجل طويل.[16]

كما يشار الى ان التنمية المستدامة تمثل التطوير الذي يقابل احتياجات الاجيال الحالية من دون التعرض للخطر بالنسبة للقدرة على تلبية احتياجات الاجيال المستقبلية.[17]

وكما تعرف بأنها " تحقيق معدلات من التنمية في الموارد المتاحة بما يتجاوز معدلات النمو السكاني ومما يؤدى إلى توفير الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة من هذه الموارد .[18]

---

[11]- Ministre du Développement durable, de l'Environnement et de la Lutte contre les changements climatiques http://www.mddelcc.gouv.qc.ca/developpement/definition.htm#definition,21/09/2014 a 19:20 .
[12]- Susan Mayhew , Dictionary of Geography, Oxford University press , 2004 , p 9.
[13]- Michael Allaby, Dictionary of Ecology, Oxford University press , 2005, Office For National statistics, 2001.p 45.
[14]- Y. Lazzerl, Le développement durable: du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008, p.13
[15] - Ibid., p.12
[16] - B. C. Bacrie, Communiquer efficacement sur le développement durable: de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables, Demos, Paris, 2006, p. 12
[17] _ Spijkers. Otto, Jevglevskaja. Natalia (2013), "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9, Issue 1,P 20.

وتم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على إنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة".[19]

في حين حدد تقرير الموارد العالمية الصادر في عام 1992 تعريف التنمية المستدامة في أربع مراحل متتالية هي وفق الاتي: [20]

✓ **المرحلة الأولى** : فيها التنمية المستدامة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل اقل ما يمكن من الطاقة والموارد وينجم عنها أدنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض وتؤدي إلى تأكل طبقة الأوزون ؛

✓ **المرحلة الثانية** : وفي هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني والحد من الهجرة إلى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما ينجم عنها من مخلفات ملوثة للبيئة وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف ؛

✓ **المرحلة الثالثة** : جعل التنمية المستدامة سببا دائما للتطوير نوعية الإنسان مع الأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته؛

✓ **المرحلة الربعة** : تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها ؛

اما عن تعريف المنظمة العالمية المتحدة للتنمية الصناعية **-UNIDO-** فهو : " انها انماط من عملية التصنيع تربط النشاط الصناعي بمزايا اقتصادية واجتماعية تمتد من الاجيال الحالية الى الاجيال المستقبلية وذلك في مسار يجنب الاثار السلبية على البيئة ويسارع بمعدلات التنمية خلال الزمن ويضمن الاستخدام الكفء للموارد القابلة للنضوب ويعمل على الحفاظ على الموارد القابلة للتجدد ويقضي على حالات التبذير والتلف والتخريب ".

وجاء تعريف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في (كوبنهاكن) في العام 1995 الذي وصف هذه التنمية بأنها : " رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية. وهذا التعريف يعني أنها تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تعارض التحديات التي تواجهها، وأن القاسم المشترك فيها هو بناء الإنسان في الحاضر والمستقبل .[21]

---

[18] – حسن احمد فرغلي ،البيئة والتنمية المستدامة الاطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية ، الطبعة الاولى ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2008، ص 18.

[19] – صالح إبراهيم يونس الشعباني ، خالص حسن يوسف الناصر ، دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العراق، عدد 39، 2012 ، ص 7.

[20] – هاشم حنان عبد الخضر ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد 20 ،2010، ص 245.

[21] – عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، ص 114.

كما عرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي أنعقد في (جوهانسبورغ) في العام 2002 بأنها : (الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع ، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار وإحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي). ويلاحظ هنا أن جوهر هذه التنمية هو كرامة الإنسان .[22]

وبعد تحليل كل هذه التعاريف والمفاهيم يمكن لنا تحديد المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة والتي تتمثل في أربع خصائص رئيسة وهي :

1- يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثِّل ظاهرة جيلية ، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر ، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة ؛

2- تتمثَّل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس ، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي ، إقليمي ، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستدامًا على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى ؛

3- وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل : اقتصادية ، بيئية ، واجتماعية ، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقًا لكل مجال من تلك المجالات منفردًا ، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدًا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفء للموارد الطبيعية والاجتماعية ؛

4- وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة ، فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها ، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيًا ، فضلاً عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن ، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقًا لمنظورات مختلفة ؛

وكنتيجة للتحليل أعلاه ، يقترح الباحث تعريفا بسيطا للتنمية المستدامة على انها : " مفهوم متطور للتنمية الاقتصادية والظروف الاقتصادية العالمية عجلت لظهور هذا النموذج الجديد للتنمية وهذا بإضافة الجانب

[22] – مهدي سهر غيلان وآخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل ، العدد 1 ، 2009 ، ص ص 220.219.

الاجتماعي والبيئي للجانب الاقتصادي اي بتعبير اخر التنمية المستديمة هي التنمية الاقتصادية الحالية والضرورية وكذلك المستقبلية وهذا بشرط المحافظة على الموارد الاقتصادية وتجددها وكذلك المحافظة على البيئة المحتضنة لعملية التنمية الاقتصادية."

المطلب الثاني : أسس التنمية المستدامة.

الفرع الاول : سمات التنمية المستدامة.

يمكن لنا من خلال كل التعاريف السابقة للتنمية المستديمة تحديد سمات لهذا النموذج التنموي وهناك أربع سمات مميزة للتنمية المستدامة وهي :[23]

أ– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية ؛

ب– التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم ؛

ت– التنمية المستدامة لها بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصائص الحضارية للمجتمعات ؛

ث– لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية فيها، فالشركة تسلك سلوك الاستدامة إذا وجدت آلية لوجود التزام حقيقي من خلال فرض حقوق الملكية ويمثل ذلك انخفاض ملموس في دخل الشركة. ويمكن القول هنا مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة ، أن الشركة أقل استدامة نتيجة الضرر الذي تسببه ، وبالمقابل يمكن أن تصبح الشركة أكثر استدامة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة عند تخفيض حجم الضرر الخارجي الذي تسببه. ومع ذلك إن أي تقدير نقدي للضرر لا يحدد بالضرورة مدى التزام الشركة بالدفع عندما يكون هناك تدخل من الدولة في المستقبل ؛

الفرع الثاني : متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.

1.متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الأنظمة الثابتة التي يجب ان تتجسد في واقع الحياة الإنسانية أبرزها الأتي: [24]

[23]– صالح إبراهيم يونس الشعباني ، خالص حسن يوسف الناصر ، مرجع سابق الذكر ، ص 8.

[24] – اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات والافاق ، تونس ، 26–27 افريل 2012 ، ص 10.

– نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة للديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الاجتماعي ؛

– نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية والاجتماعية ؛

– نظام اقتصادي يستطيع من خلال مقدرته على إحداث فوائض إنتاجية على أساس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

– نظام إنتاجي و اداري ودولي يراعى فيها الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل ؛

2- اهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف أساسية[25]، السلامة الإيكولوجية والعدل بين الدول والأفراد والأجيال ، والكفاءة الاقتصادية ، ولفترة طويلة بقيت الشركات تركز حصرا على الأداء المالي ، بغض النظر عن العوامل الخارجية الناتجة عن نشاطهم في عالم معقد ومترابط ، لا يمكن لأي شركة مسئولة ان تخفي الآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بأعمالها ، وهذا ما ينادي به الحكم الراشد او الحوكمة حيث لم يعد يقتصر الامر على مصالح الشركة والمساهمين فقط ، لكن يمتد أيضا إلى جميع الجهات المعنية (أصحاب المصلحة): شركاء العمل المباشرين وغير المباشرين ، والمستهلكين ، والمقيمين ، والحكومة ، أجيال المستقبل ... أي جميع أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

إن أهداف الاداء العام المستدام وبعيدا عن المنافسين هي في الواقع متكاملة في المدى المتوسط والبعيد ، وهذا من منظور الاعمال التجارية المستدامة ، ويمكن حصر هذه الاهداف في النقاط التالية:[26]

- تحسين نوعية النمو الاقتصادي في ظل المحافظة على البيئة ، أو بعبارة أخرى تغيير وجهة النظر فيما يخص النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، واستغلال كافة الموارد الكفيلة لتحقيق ذلك ، دون الأخذ بعين الاعتبار للآثار السلبية على المجتمع والبيئية. لذلك ووفقا لمفهوم التنمية المستدامة فإنها تقتضي تحقيق نمو اقتصادي مقبول ، مع الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والطاقوية ؛
- تأمين مستوى سكاني مستديم من خلال السيطرة على النمو السكاني المفرط ، إذ أن تحقيق تنمية مستدامة يرتبط وبشكل أساسي بمدى ثبات واستقرار حجم السكان مقارنة بحجم إنتاجية النظم البيئية ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تكافل كل الدول المتقدمة والنامية معا للتخفيض من حجم السكان ، عن طريق نشر الوعي لدى

[25] - Sébastien OCTEAU,op cite, p 14.
[26] - Commission mondiale pour l'Environnement et le Développement, op.cit, p77.

كافة الأفراد بضرورة تخفيض عدد الولادات ، العمل على الرفع من مستوى دخل الفردي ، توفير التعليم ، الصحة ، تغيير وضع المرأة ، توسيع قاعدة العمل للفقراء ؛

- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الجمع بين المصلحة الاقتصادية والمصلحة البيئية للأفراد ، وكذا وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها ، عن طريق الاستخدام العقلاني لها بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية ، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها ؛
- زيادة معدلات النمو ومحاربة الفقر ، حيث أن عامل الفقر والتخلف الذي تعيش فيه بعض الدول النامية وتدني مستوى معيشة سكانها ، هو الدافع الأساسي الذي يدفع بهذه الدول إلى انتهاج واستحداث تنمية مستدامة فعالة من شانها أن تساهم في زيادة دخلها الوطني ؛
- توجيه التكنولوجيا نحو تقليل الأخطار وحماية البيئة ، إذ أن تحقيق الأهداف السابقة تتطلب الاستعانة بتكنولوجيا متطورة ، تساعد في مجابهة مختلف تحديات التنمية المستدامة ، لا سيما في الدول النامية التي غالبا ما تكون التكنولوجيات المستخدمة من قبلها أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في الدول المتقدمة ، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف وأكفأ ؛
- ضرورة دمج مسائل البيئة والاقتصاد معا في صنع القرارات سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إذ بات هذا الدمج ضرورة ملحة وحتمية لتحقيق تنمية مستدامة ، تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع والبيئة في آن واحد ، على عكس الاعتقاد الذي كان يرى بأن تطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية يقلص من مستويات النمو الاقتصادي ؛

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية ايضا ،كما تراعي حماية البيئة من خلال الرغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتدعي أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

الفرع الثالث : مبادئ التنمية المستدامة.

لا يمكن لنا حصر عدد معين من المبادئ التنمية المستدامة ، فوفقا للمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد عام 1992 تم تحديد 27 مبدأ لمساعدة الدول على تبنى هذا المفهوم الجديد الى انه يمكن لنا حصر أهم هذه المبادئ والتي ينبغي تطبيقها في الحياة اليومية في النقاط التالية:[27]

[27]-Quebec,la Loi sur le développement durable, Chapitre II , articLe 6.

*الصحة ونوعية حياة الناس ، وحماية صحتهم وتحسين نوعية حياتهم في مركز اهتمامات التنمية المستدامة ويحق للشخص أن يعيش حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة ؛

*العدالة الاجتماعية والتضامن : ينبغي إجراء أنشطة التنمية في جو من العدالة داخل وبين الأجيال وكذلك التضامن الأخلاقي والاجتماعي ؛

* حماية البيئة : لتحقيق التنمية المستدامة ، يجب حماية البيئة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

* الكفاءة الاقتصادية : إن اقتصاديات العالم يجب ان تكون فعالة ، وتدعم الابتكار والازدهار الاقتصادي وهو الامر الذي يؤدي الى التقدم الاجتماعي واحترم البيئة ؛

* المشاركة : إن مشاركة والتزام الافراد والجماعات تمثل حاجة لتحديد رؤية مشتركة للتنمية وضمان استدامتها في البيئية والمجتمع والاقتصاد ؛

* الوصول إلى المعرفة : ينبغي تشجيع تدابير تعزيز التعليم والحصول على المعلومات والبحوث من أجل تحفيز الابتكار وتحسين الوعي والمشاركة الفعالة للأفراد في تنفيذ التنمية المستدامة.

* الوقاية : في وجود الاخطار المعروفة ، يجب تنفيذ الإجراءات الوقائية و إجراءات التخفيف والتصحيحية في المكان المناسب كالأولوية في المصدر ؛

* حفظ التنوع البيولوجي : إن التنوع البيولوجي يجعل الخدمات لا تقدر بثمن ويجب الحفاظ عليها لصالح أجيال الحاضر والمستقبل ، إن حماية الأنواع والنظم الإيكولوجية والعمليات الطبيعية التي تدعم الحياة ضرورية لضمان جودة الحياة المواطنين ؛

* الإنتاج والاستهلاك المسؤول : يجب تغيير نمط الانتاج والاستهلاك لجعلها أكثر استدامة وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي والاجتماعي ، بما في ذلك من خلال الاعتماد على نهج الكفاءة البيئية ويتجنب النفايات وحسن استخدام الموارد ؛

* ملوث دافع : إن الاشخاص الذين يولدون التلوث بالإضافة الى الانشطة التي تساهم في تدهور البيئة ، يجب أن تأخذ حصتها من تكاليف التدابير الوقائية ، ويجب الحد والسيطرة من الانتهاكات النوعية للبيئة ؛

الفرع الرابع : مؤشرات التنمية المستدامة.

تبرز قضايا التنمية المستدامة بصورة واسعة في نهج متكامل يمثل الجانب الاقتصادي والبيئي والاهتمام بالجانب الاجتماعي والبشري والقدرة المؤسسية.

حيث يحتاج صناع القرار الى معلومات دقيقة وشاملة للمضي نحو تحقيق مفهوم التنمية المستدامة او مؤشرات تسمح لهم بوضع سياسات لرصد التقدم الحاصل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

فنحن بحاجة الى معرفة وإعداد مؤشرات جيدة ومتجددة لمعرفة تقييم النشاطات والتأثير على القرارات من اجل تحقيق التوازن بين الانشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة ، وفي هذا الاطار تم الاعتراف بالحاجة إلى مؤشرات موثوقة وذات الصلة لتوجيه عملية التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو. وينظر الى هذا في كثير

من أجزاء الوثيقة البرنامجية الناجمة عنه ، وفي جدول أعمال القرن 21 فالمؤشرات الشائعة الاستخدام مثل الناتج القومي الإجمالي (GNP) و قياسات الموارد الفردية أو التلوث غير ممكنة لتقييم استدامة النظم ، فأساليب تقييم التفاعل بين مختلف المعايير البيئية ، والعوامل الديموغرافية والمجتمع والتنمية لا توضع وتطبق بما فيه الكفاية وهذا ما يتطلب تطوير مؤشرات التنمية المستدامة بحيث توفر أساسا مفيدا لصنع القرار على جميع المستويات والمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم من بيئة متكاملة وتطوير النظم ، وأمام كل هذا الجدل حول مفهوم التنمية المستدامة تختلف مؤشرات قياس تقدم التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها ، ويرجع ذلك الى المتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار ، والغرض من المؤشر وحتى وجهات نظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته ، وسوف نتناول المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الاساسية المدرجة في جدول اعمال القرن 21 ، وهذا على النحو التالي:[28]

1- المؤشرات الاجتماعية : وتعني توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق مايلي :

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة التوزيع الثروة ومكافحة الفقر : قد تم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدولة للعدالة الاجتماعية وهما:

1- نسبة عدد السكان تحت خط الفقر ؛

2- مقدار التفاوت بين الفئة الاغنى في المجتمع و الافقر فيه ؛

- الرعاية الصحية المناسبة لجميع افراد المجتمع : وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الامراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة (العمر المتوقع عند الولادة ، معدل وفيات الامهات والأطفال والرعاية الصحية الاولية) .

- التعليم : الذي يعد اهم حقوق الانسان ، لأنه السبيل الاهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري ، وذلك من خلال اعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها ، وزيادة فرص التدريب ونوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم ، ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول :

1- مدى استقرار الطلبة في مسيرة التعليم ؛

2- نسبة انفاق الدول على التعليم والبحث العلمي ؛

- السكن والسكان : حيث يؤثر النمو السكاني السريع ، وهجرة سكان الريف المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي الى افشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول وتم اعتماد مؤشرين (معدل النمو السكاني ، نصيب الفرد من الابنية العمرانية).

- الامن الاجتماعي : وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي ، ويتم القياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

[28]-United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development Framework and Methodlogies (New York: United Nations) , 2001, p 300-303.

2- المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك في الدول ومنها :

1- البنية الاقتصادية : حيث يقيم اداء الدول الاقتصادي من خلال : معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي والميزان التجاري للدول ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة ، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية ؛

2- انماط الانتاج والاستهلاك : حيث تحولت معظم الدول الى انماط استهلاكية وإنتاجية غير مستديمة التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى وتقاس مؤشرات الانتاج والاستهلاك من خلال:

- مدى كثافة استخدام الموارد في الانتاج ؛
- معدل استهلاك الفرد للطاقة ؛
- كمية النفايات وتدويرها ومدى توافر المواصلات ؛

3- المؤشرات البيئية : تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة وهي كالتالي:

1- التغييرات في الغلاف الغازي للأرض : الاحتباس الحراري وثقب الاوزون ، ومواجهته من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي للحدود وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكلات كيوتو ومنتريال ؛

2- استخدامات الاراضي:

من خلال حمايتها من التدهور البيئي ، ومكافحة التصحر ووقف ازالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الاراضي الزراعية مع العمل على تحقيق تنمية مستديمة للإنتاج الزراعي والغابي والرعوي ؛

3- المسطحات البحرية : وحمايتها بالحد من تلوث البحار ووقف طرق الصيد البحري الجائرة ، وتنمية الثروة السمكية وحماية الانواع المعرضة للانقراض ، إضافة الى حد مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة ؛

4- مصادر المياه العذبة : حيث يعاني 35 % من سكان العالم من شح مائي خطير ، وتنبه المنظمات العالمية الى ان الحروب في القرن 21 ستكون بسبب المياه والنزاع الدولي عليها ، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة ؛

4- المؤشرات المؤسسية : وتشمل مايلي :

1- الاطار المؤسسي : ويشمل اطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتجية وطنية لكل دولة ، اضافة الى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة ؛

2- قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة : من خلال الامكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية ؛

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة.

إن مفهوم التنمية المستدامة يشمل ثلاثة أبعاد – الاقتصادي ، البيئيي والاجتماعي ، ويجب الانتباه إلى أن فكرة التنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط بل في الواقع تستند التنمية المستدامة على ثلاثة أعمدة أو ثلاثة عناصر مترابطة وهي:[29]

- البعد البيئي ؛
- البعد الاقتصادي ؛
- البعد الاجتماعي ؛

سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ، فان الإشكاليات التي تثيرها التنمية المستدامة كثيرة ، فإن الخطوة الأولى قبل اتخاذ نهج التنمية المستدامة هي التوصل إلى فهم كامل لكل التحديات أمر ضروري لتحديد أفضل مسارات العمل.

الفرع الاول : البعد البيئي.

من خلال الحفاظ وتحسين وتعزيز البيئة والموارد الطبيعية على المدى الطويل ، والحفاظ على التوازن البيئي ، والحد من المخاطر والوقاية من الآثار البيئية ، لان الموارد الطبيعية لها نهاية ، فالحيوانات والنباتات والماء والهواء والتربة ضرورية لبقائنا ، وتتعرض للتدهور ، وتعكس هذه الحقيقة ندرة ومحدودية الموارد الطبيعية وبالتالي الحاجة إلى حماية هذه التوازنات البيئية الكبرى لحماية مجتمعاتنا والحياة على الأرض ، وقد تم تحديد المحاور التالية لهذا البعد وهي:

***حفظ وصيانة الموارد الطبيعية** : ويتمثل هذا من خلال:

- الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية ؛
- تضمن الحد من النفايات (الطاقة ، المياه ، و المواد، المواد الغذائية ...) ؛
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة (الحيوانات والخضروات والمعادن ، والطاقة، الخ) ، والمواد القابلة لإعادة التدوير؛

* **حماية التنوع البيولوجي** : يعني الحفاظ على مجموعة متنوعة من أنواع الحيوانات والنباتات للحفاظ على النظم الإيكولوجية من خلال :

–إنقاذ الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض ؛

–دمج الأصناف القديمة والنادرة ؛

– تجنب المنتجات المعدلة وراثيا ، وتشجيع المنتجات المشتقة من الزراعة العضوية والحيوية ؛

[29] - Evénements et développement durable trouvez des solutions événementiel les responsables, , http://www.3-0.fr/doc-dd/qu-est-ce-que-le-dd/tour-d-horizon-des-enjeux-des-3-piliers-du-developpement-durable#Préserver l'environnement.

الفرع الثاني : البعد الاجتماعي (تعزيز التماسك الاجتماعي).

وهي قدرة مجتمعنا على ضمان رفاهية جميع مواطنيه وينعكس هذا الرفاه في قدرة الجميع على الوصول مهما كان مستوى معيشتهم واحتياجاتهم الأساسية (الغذاء ، السكن و الصحة) ، وضمان المساواة في الحصول على فرص العمل ، الأمن ، التعليم ، حقوق الإنسان ، والثقافة والتراث...الخ، ومن بين القضايا الاجتماعية الرئيسية ، قد تم تحديد المواضيع التالية :

✓ محاربة الإقصاء والتمييز : يعني احترام وحماية الاشخاص الضعفاء (ذوي الإعاقة وكبار السن والأقليات ...)، وتوفير إمكانية الوصول إلى الحقوق الاجتماعية للجميع من خلال:

– وضع سياسة اجتماعية متطورة : لضمان ظروف عمل جيدة ، تعزيز التدريب والاهتمام بالموظفين... ؛

– وضع سياسة للمساعدة إعادة الإدماج (المهنية و / أو الشخصية) ؛

– تطوير مشاريع تستهدف الحد من الفوارق : الجنس ذكر – أنثى، تسوية الأجور ، الوصول للجميع ؛

✓ تعزيز التضامن : وهذا من خلال :

– المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية من خلال العمل مع الجمعيات / أو برامج محلية أو دولية ؛

– اختيار منتجات من التجارة العادلة (الشمال والجنوب – الشمال والشمال) ، وهذا يعني ضمان حد ادنى من المداخيل لتغطية التكاليف الحقيقية ومصاريف الاستغلال ؛

– تطوير العلاقات مع فاعلين محددين (الجماعات والجمعيات والموردين ...)، المحلية أو الدولية ، لتحسين بعض السمات المشتركة ؛

✓ المساهمة في الرفاهية:

❍ تطوير الحوار الاجتماعي ، وردود الفعل على معلومات من شركاء والموردين والعملاء والموظفين ؛

❍ أخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل من الموظفين / أو العملاء: إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة ، تخطيط الجدول الزمني للشباب وللأمهات ، الآباء ، إرساء سياسة حركية ؛

❍ اقتراح الإجراءات التي يكون لها تأثير إيجابي على الأشخاص المعنيين ؛

✓ تثمين المناطق:

–الترويج للمنتجات والخبرات المحلية ؛

– حفظ وتبادل ونشر التراث المحلي والثقافي و الطبيعي، بما في ذلك التقاليد واللغات والعادات والفنون في جميع أشكالها ؛

الفرع الثالث : البعد الاقتصادي (الترويج للاقتصاد مسؤول) .

وهذا من خلال التوفيق بين جدوى المشروع (الأداء الاقتصادي) مع المبادئ الأخلاقية ، مثل حماية البيئة والحفاظ على الروابط الاجتماعية ، وفي ظل هذا النظام فإن أسعار السلع والخدمات يجب ان تعكس التكاليف

البيئية والاجتماعية للكامل دورة حياتها ، وهذا يعني استخراج الموارد و تثمينها ، مع الأخذ بعين الاعتبار التصنيع والتوزيع والاستخدام.

إن القضايا في الاقتصاد المسؤول عديدة ، وغالبا ما تتعلق بالبعدين الاخريين للتنمية المستدامة البعد البيئي والاجتماعي وهي :

- ✓ تطوير ممارسات تجارية مبتكرة و اخلاقية لتوزيع الدخل والثروة بشكل أفضل مثل : التجارة العادلة ، والقروض الصغيرة ؛
- ✓ توزيع الثروة والفوائد بشكل أكثر عدالة ؛
- ✓ دمج التكاليف الاجتماعية والبيئية في أسعار المنتجات ؛
- ✓ السعي لتطوير الاقتصاد المحلي ؛

والشكل التالي يلخص لنا الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو التالي:

الشكل رقم (3.1): أبعاد التنمية المستدامة.

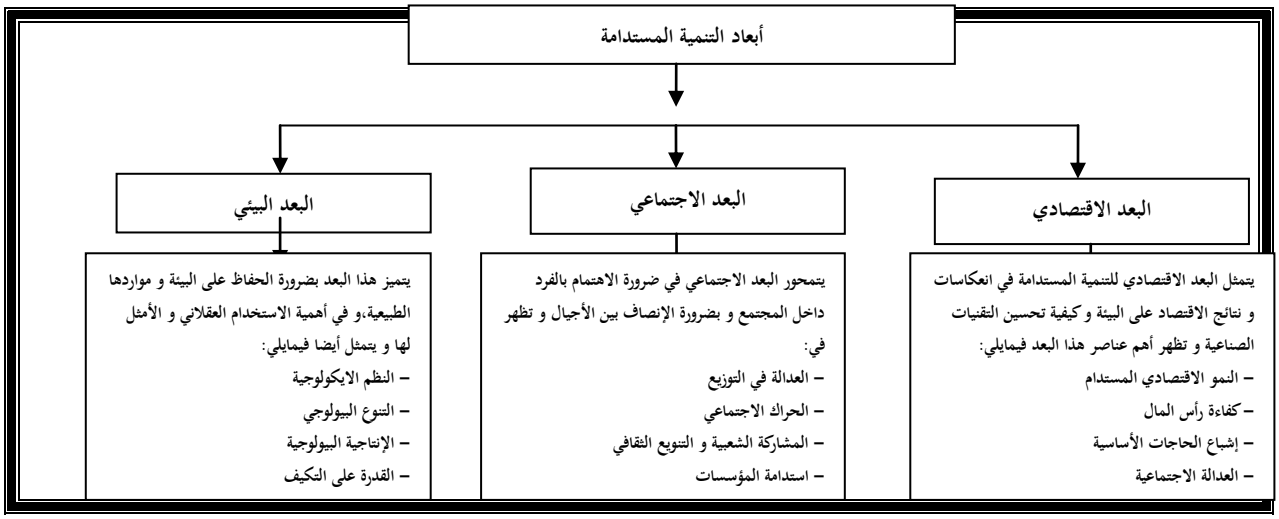

المصدر: د.مطانيوس مخول، د.غانم عدنان ، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02 ، 2009، ص 39، مع التعديل.

نستنتج من هذا أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد مهمة وهي اقتصادي ، اجتماعي وبيئي.

وهناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا وهو البعد التكنولوجي والذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفا ، وتكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد(بترول وفحم) ، وتسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة.

المبحث الثاني:الاستدامة.

من خلال كل التعاريف المسردة او غير المسردة حول التنمية المستدامة ، يتضح لنا أن التنمية المقصود الوصول اليها هي التي تقوم على أساس الاستدامة وبالتالي سنحاول اعطاء صورة حولها من خلال ماهيتها ، قياسها و أبعادها.

المطلب الاول : مفهوم الاستدامة.

الاستدامة (Sustainability) هي مفهومٌ يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظُ على وجودها لأطول فترةٍ زمنية ممكنةٍ، وأيضاً تُعرفُ الاستدامة بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهومِ الاستدامة بأنّها مجموعةٌ من العمليات الحيويّة التي توفرُ وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، ممّا يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت[30].

وخلاصة القول فإن مفهوم الاستدامة أوسع وأشمل من التنمية المستدامة حيث تعتبر تحقيق التنمية المستدامة نقطة الوصول للاستدامة او الوصول للنظام إقتصادي وإجتماعي مستدام ، ويشكل مجال تقاطع أبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مجال الاستدامة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4.1): ترابط ابعاد الاستدامة.

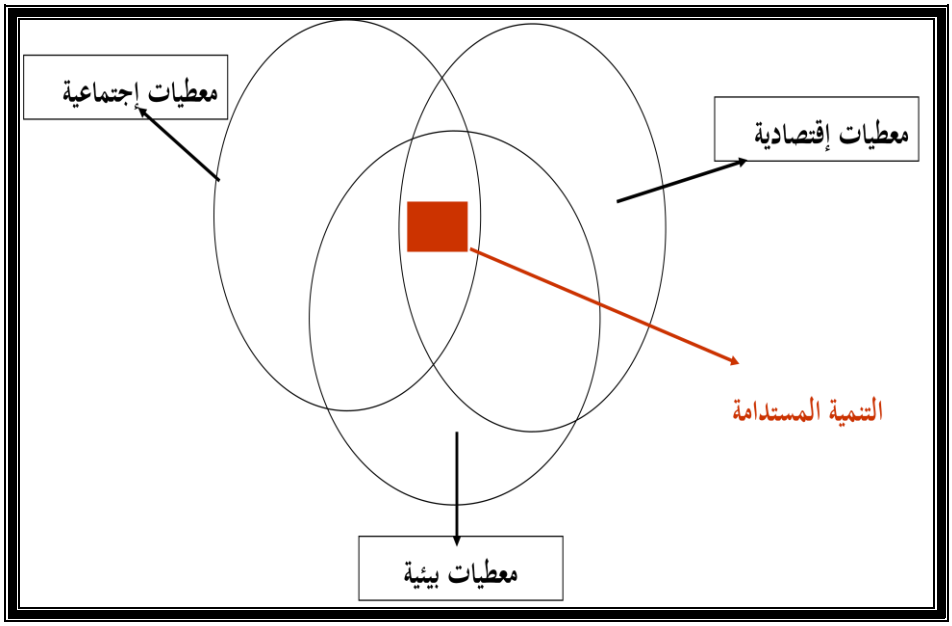

المصدر: من اعدا الباحث.

[30] -EPA. United States Environmental Protection Agency. Sustainability.http://www.epa.gov/sustainability/basicinfo.htm

كما يرى أحد الاختصاصين في مجال الاستدامة لتفسير فكرة الاستدامة ، انه يتم الاعتماد على مؤشرين: الأول هو مؤشر التنمية البشرية والثاني هو ما يسمى بمؤشر البصمة البيئية والذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية. هذان المؤشران هما الشرطان اللازمان لتحقيق الاستدامة. ويمثل الشكل الموالي كيفية تحقيق التوافق بين المؤشرين من أجل تحقيق الاستدامة:

الشكل رقم(1.5):شروط تحقيق الاستدامة.

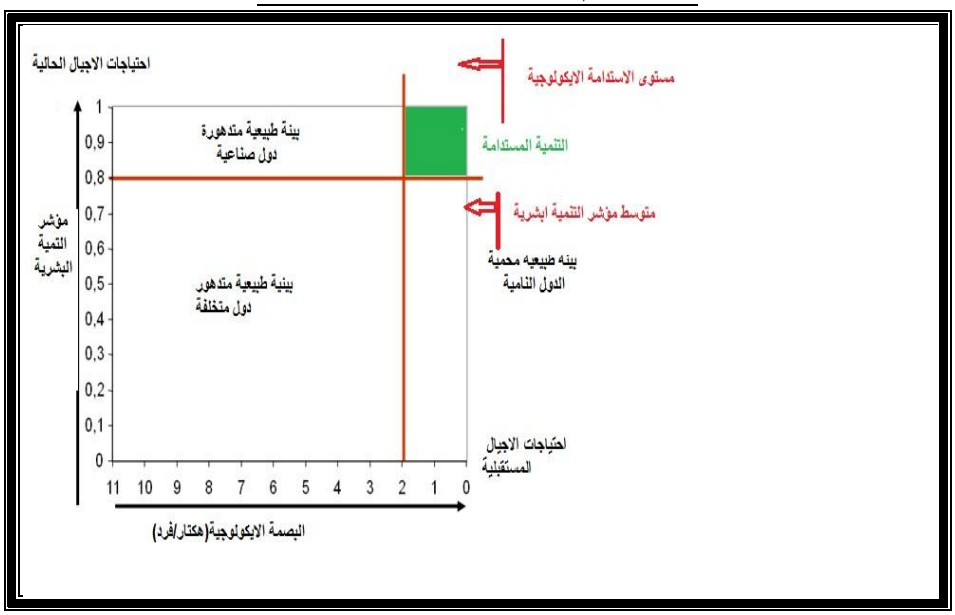

Christian BRODHAG, Le développement durable du concept à l'action : le SD 21000, Ecole Supérieure de Commerce Clermont Ferrand, Jeudi 11 mars 2004, p. 7.

إن الشكل أعلاه يدل على أنه من أجل تحقيق الاستدامة لابد من أن الهدف الخاص بمؤشر التنمية البشرية يجب أن يكون (**0,8**) ، أما مؤشر البصمة الإيكولوجية فيجب أن يكون (**1,9**) هكتار لكل إنسان ، انطلاقا من هذا فإنه لا يمكن اعتبار أن "أي اقتصاد يمتاز بالاستدامة إذا كان مؤشر تنميته البشرية يقل عن (**0,8**) وأن المساحة عن كل إنسان تزيد عن (**1,9**).[31] والشكل التالي يوضح لنا حالة العالم فيما يتعلق بالاستدامة:

[31] -Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, SMIA 03 congrès international sur le management durable en action, , 4 septembre 2003, p. 1.

الشكل رقم(6.1): الواقع الحالي للاستدامة في العالم.

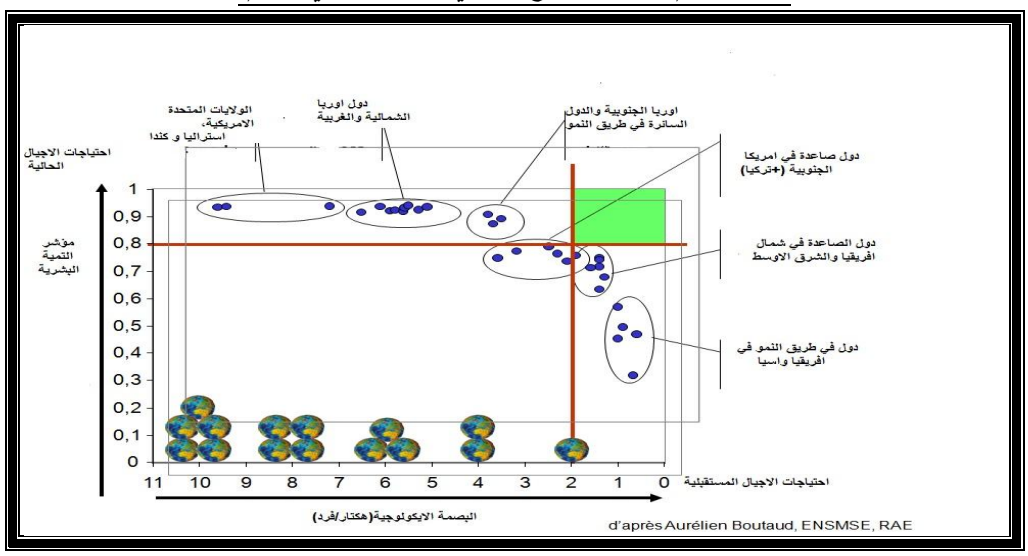

Christian BRODHAG, Le développement durable du concept à l'action : le SD 21000, Ecole Supérieure de Commerce Clermont Ferrand, Jeudi 11 mars 2004, p. 8.

فمن الشكل أعلاه يتبين أن الاقتصاد العالمي لا يمتاز بالاستدامة لأنه لا يوفر الشرطان المذكوران سالفا. "فبالنسبة لدول العالم المتقدم فإنها تمتاز بمؤشر تنمية بشرية عال جدا يتراوح بين (**0.8–1**) ، الا ان البصمة الإيكولوجية أعلى من (**2**) ويأتي على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وعلى العكس من ذلك ، فإن الدول النامية تمتاز بمؤشر تنمية بشرية متدني جدا وصل إلى (**0.3**) في حين أن مؤشر البصمة الإيكولوجية ضعيف جدا حيث أن مؤشر كل هذه الدول أقل من (**1**).[32]

المطلب الثاني: مبادئ الاستدامة.

يعتمدُ تطبيق الاستدامة في أيّ بيئةٍ حيويةٍ على أربعةِ مبادئ، و هي:

1–نطاق الاستدامة: هو عبارةٌ عن المجال، أو المجتمع الذي تتمّ تطبيق الاستدامة على أرضِهِ، وعادةً يرتبطُ وجوده بمجموعةٍ من العوامل الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والبيئية التي تشكلُ معاً الدعم الكامل لنطاقِ الاستدامة بكافةِ مكوّناته.

2– الاستهلاك: هو معدل الاستفادةِ من المكوّنات الطبيعيّة التي تُشكلُ حافزاً مهماً لاستدامة حياة الكائنات الحية، وكلّما كانت نسبة الاستهلاك مرتفعة، أدى ذلك إلى المحافظة على استدامةِ الحياة، والعكس صحيح.

3–الموارد: هي كافّة المصادر الطبيعيّة، والصناعيّة التي تساهمُ في دعمِ نطاق الاستدامة على القيام بدوره، فعندما تكون الموارد كافيةً ومناسبةً لأعداد الكائنات الحية يؤدّي ذلك إلى المحافظة على استدامةِ حياتها لأطولِ وقتٍ ممكن.

[32]Christian BRODHAG, Le développement durable du concept à l'action : le SD 21000 revu de Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne.2004.p 15.

4- التكنولوجيا: هي التأثير العلميّ الحديث على طبيعةِ الحياة والتي تؤدّي إلى تطوّرها، فعندما يتمّ استخدام التكنولوجيا بطريقةٍ صحيحةٍ، تؤدّي إلى المحافظة على الاستدامة من خلال توفير مجموعةٍ من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الطبّ، وعلم الأحياء.

المطلب الثالث : قياس الاستدامة.

مقياس الاستدامة هو الأداةُ التي تستخدمُ مجموعةً من المقاسات العدديّة، والتي تساهمُ في إدارةِ مكوّنات الاستدامة من خلال الاعتماد على فهمِ المعرفة البشرية، ويعملُ مقياسُ الاستدامة على قياس طبيعة الاستدامة في مختلف أشكال الحياة من خلال العمل على توفيرِ مجموعةٍ من المؤشرات الحيويّة، والتي تقدمُ قياساتٍ دقيقةٍ تساعدُ على تطبيق العديد من الدراسات الحيوية المرتبطة بمفهومِ الاستدامة، ومن أهمّ أنواع مقاييس الاستدامة: مقياس السكان، ومقياس التطوّر الحضاريّ، ومقياس التخطيط العمرانيّ، وغيرها من المقاييس الأخرى.

فلا يمكن التحدث عن التنمية الاجتماعية دون الوصول الى معدلات مرتفعة في مجال تحسين جودة الحياة وهذا "بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان ، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي ، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص ". غير أن واقع الحال خاصة في الدول النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة وهذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وأهمها الأمية ، تفاقم البطالة ، وارتفاع نسبة الوفيات وغيرها . ويتضح لنا أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها وأهمها مشكلتا العمل والبطالة اي ان بدون نمو اقتصادي لا نستطيع حل مشكلتي العمل والبطالة وهنا يظهر لنا الترابط بين ابعاد الاستدامة حيث يعتبر هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد من الفقر. ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال تنشيط نمو العمالة وتخفيض معدلات البطالة.

وهذا ما أكده واقره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 المنعقد بكوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية على "وجود الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة ". وايضا أنه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدرب والكفاءة وبين الفقر وإنتاجية العمل.

فتحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر[33] ، والجدول التالي يوضح لنا اهم مؤشرات قياس الاستدامة:

[33] -عبد الرحمان العايب،مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجدول رقم (1.1): مؤشرات قياس الاستدامة.

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقودالخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات

المصدر: باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. 2003 ، عمان، الأردن، ص 194.

وفي الاخير تعتبر مؤشرات الاستدامة من بين المؤشرات المتكاملة التي تعكس كل الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية والتي تهدف الى الوصول بالإنسان والمجتمعات للنوعية جيدة من الحياة ورفاهية وضمان حق الاجيال المستقبلية من هذه الرفاهية والجودة للحياة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة من منظور قطاع الاسمنت.

بالرغم من أن بلورت مفهوم التنمية المستدامة قد جاء على المستوى الكلي ، أي تحقيق التنمية المستدامة هو من مسؤولية الدول ، إلا أن هذا لا يعفي المؤسسات الاقتصادية من هذه المسؤولية ، فهي الأخرى معنية بتبني هذا المفهوم باعتبارها واحدة من أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية ، من خلال ادماجها في جميع مراحل نشاطاتها.

وتعتبر مؤسسات قطاع الاسمنت من اهم الصناعات المعنية بضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة خلال دورتها الانتاجية ، وإن تبني مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت لمفهوم التنمية المستدامة يقتضي تحقيق أداء عال في المجالات الثلاثة أو الأبعاد الثلاثة الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية لهذه الأخيرة وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول : تحديات التنمية المستدامة في صناعة الإسمنت .

تعتبر صناعة الاسمنت بشكل عام وخاصة في دول العالم الأقل تطورا بأنها صناعة غير صديقة للبيئة ، فمداخن الأفران والطواحين المنبعث منها بركان من الأتربة هي الصورة العالقة في أذهان الأفراد وخاصة المحيطين بمصانع الاسمنت ، الذين يعانون لفترات طويلة من الأتربة التي قذفتها هذه المداخن عليهم ولسنوات طويلة ، وبالتالي صارت التحديات البيئية التي تواجه صناعة الاسمنت تحديات صعبة وحقيقية في ذات الوقت وتتلخص في الآتي:

الفرع الأول : صناعة الإسمنت : صناعة ذات أثر بيئي قوي.

بالرغم من أن الاسمنت منتج طبيعي ، مكون أساسا من الكلس والطين ، إلا أن صناعة الاسمنت تولد العديد من الآثار البيئية ، لاسيما من خلال:

- احتلال مناطق واسعة من الأراضي أثناء تشغيل محجر (عشرات السنين) ؛
- استهلاك كميات كبيرة من الطاقة والمواد الأولية ؛
- تصريف الغبار وبعض الملوثات ؛
- القضية الأكثر أهمية والمتعلقة بالاحتباس الحراري من خلال احتراق المواد الأولية ؛

الفرع الثاني : العراقيل.

نظرا لكل المخاطر البيئية فإن صناعة الاسمنت أصبحت مدركة لمسؤولياتها في مجال التنمية المستدامة ، وتتأثر مباشرة بالقضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة ، ومع ذلك يجب أن لا نقلل من الصعوبات التي تواجه التنفيذ العملي لمبادئ التنمية المستدامة في قطاع الأسمنت : الجمود في التفكير والسلوك (جمود العقليات و السلوكيات) وثقل القيود المالية والاقتصادية.

"إن واحدة من أكبر العقبات التي تعترض التنمية المستدامة هو الجمود – مقاومة التغيير والشكوك – التي غالبا ما تكون من خصائص الصناعات الناضجة." ومع ذلك تأخذ بعض التطورات تدريجيا في الحسبان الآثار البيئية وتحسين الأداء البيئي".

الفرع الثالث: دوافع التغيير.

هناك عدة دوافع و اسباب تؤدي بالفاعلين الاقتصاديين في مجال صناعة الاسمنت الى ضرورة تغيير نمط التفكير وإدراج أبعاد التنمية المستدامة في مختلف الخطط الاقتصادية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الحدود الواضحة للنمط الإنتاج "التقليدي" المهتم بالقضايا البيئية ، التي تواجه إنتاج الاسمنت بزيادة مطردة (ثابتة)؛
- افتتاح منشآت جديدة في البلدان الناشئة ، والتي تستفيد من أحدث الابتكارات التكنولوجية ، والأكثر "فعالية" في مجال الموارد الطبيعية نتيجة لنقل التكنولوجيا؛
- الارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة المرتبط بندرة الموارد مما يحفز على استخدام أنواع الوقود البديلة الأقل تلويثا للبيئة؛
- تركيز على القطاع الذي يحقق الربحية (المردودية) من خلال وفورات الحجم ، واستخدام معدات جديدة أكثر فعالية ولكن أكثر تكلفة؛
- أصبح الرأي العام أكثر وعيا وحساسية للقضايا الاجتماعية (الاجتماعية والبيئية)، فالتوقع من أصحاب المصلحة هي واحدة من الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها السلطات العامة ، إلا أن النشاط في مجال الاسمنت في الواقع يخضع كأي نشاط صناعي لمعايير إنتاج ، وضوابط صارمة ، فالأنظمة البيئية أصبحت أكثر صرامة ، ويتم تنظيم هذه المهنة من خلال بذل كل الجهود الممكنة لاحترام القيود؛
- وعي المساهمين والأسواق أن خلق القيمة يكون من خلال أنماط الإنتاج "البيئة الفعالة" أي قابل للتطبيق اقتصاديا ومسؤول بيئيا؛

المطلب الثاني : صناعة الاسمنت: التزام جماعي للمحافظة على البيئة.

الفرع الأول:مبادرة الاسمنت من اجل التنمية المستدامة.

لا يمكن لمجموعة فقط ضمان مسيرة التنمية المستدامة. ومع ذلك ، فإن مجموع الإرادات والتآزر يضمن التقدم نحو الأهداف المحددة[34].

بالإضافة الى ذلك كما رأينا تعتبر صناعة الاسمنت من الاكثر المواد استخداما في الكرة الارضية حيث يتم استهلاك ما يقارب من ثلاثة اطنان من الخرسانة (التي تحتوي مابين 10-15% اسمنت)، من قبل كل رجل وامرأة وطفل ، وتعتبر صناعة الاسمنت عملية مستهلكة للطاقة والموارد بشكل كثيف وما يستتبع ذلك من آثار محلية وعالمية. وإقراراً بذلك فقد بدأت العديد من شركات الاسمنت في تبني مبادرة التنمية المستدامة لدعم صناعة الاسمنت ضمن برنامج مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة ويبلغ عدد شركات الاسمنت المشاركة في تلك المبادرة 24 شركة والتي تمثل ما يقرب من 30 % من الانتاج العالمي للاسمنت.[35]

وقد بدأت هذه الشراكة منذ سنة 1999 ، والتي هي تدرك مسؤوليتها لتحقيق التنمية المستدامة ، وتشارك في العمل الجماعي للحفاظ على البيئة ، وهذا القلق حديث نسبيا وهناك ثلاثة اهداف رئيسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وهي:

- تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لأصحاب المصلحة (أصحاب الاعمال) من أجل الحفاظ على "حقهم في الاستمرار في العمل" في بيئة تشريعية وتنظيمية اكثر تعقيدا.و نذكر أن أصحاب المصلحة في الشركة تتضمن اصحاب المصلحة المباشرين وهم (المساهمين والموظفين والعملاء والموردين)، و اصحاب المصالح الغير مباشرين (السلطات العامة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ...) ؛

...و هذا "القبول" المحلي يتطلب التزاما كبيرا نحو أصحاب المصلحة : تحسين الاتصال ، والحد من الأثر البيئية ، و إعادة المواقع....).

- المحافظة على نشاط الأسمنت على المدى الطويل ، واستخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية (المواد الخام والطاقة) ومشاركة أكبر في الاقتصاديات الناشئة ؛
- التوفيق بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبالفعل فإن السيطرة على الآثار البيئية يتطلب تطوير عمليات مبتكرة وأكثر كفاءة ، للحد من استخدام الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات البيئية. وهذا الهدف الطموح ينطوي على نهج الشراكة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة : السكان والجمعيات والحكومة وغيرها من الصناعات ذات التأثير العالي على البيئة ؛

---

[34]- Xavier BLUTEL, Directeur des affaires environnementales d'*Italcementi*.

[35] – مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، صناعة الاسمنت السلامة في القواعد الارشادية للقياس والإبلاغ ،مصر، الطبعة 4 ، 2013 ، ص 3.

ومنذ انطلاقها نهاية عام 1999 تمكنت المبادرة من تحقيق بعض الاهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- إجراء أبحاث مستقلة عن الاداء الحالي للصناعة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها من أجل الاستمرار ؛
- تسهيل إجراء الحوار فيما بين الجهات المعنية في انحاء العالم؛
- وضع مجموعة مستقلة من التوصيات لتحسين الاداء؛
- تم في عام 2002 وضع جدول أعمال لمناقشة القضايا المثارة وتقديم أحدث تقرير تطور العمل والذي تم نشره في عام 2012؛

الفرع الثاني : مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

هو تحالف من 160 شركة دولية التي تشترك في نفس الالتزام بالتنمية المستدامة القائمة على التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئية والتقدم الاجتماعي. وينتمي أعضاء – WBCSD – لأكثر من 30 بلدا و 20 قطاع صناعي رئيسي. ويضم أيضا شبكة عالمية من 35 مكتبا وطني وإقليمي ومنظمات شريكة ، وتنطوي على 1000 من كبار رجال الأعمال في جميع أنحاء العالم.

وهو منظمة يقودها رئيس تنفيذي مؤلفة من شركات ذات تطلعات تحفز مجتمع الاعمال العالمي لضمان مستقبل مستدام للمجتمع والاعمال التجارية والبيئة ويطبق المجلس ، جنباً إلى جنب مع أعضائه قيادته الفكرية المحترمة والدعوة الفعالة إلى إيجاد حلول بناءة واتخاذ إجراءات مشتركة وبالاستفادة من العلاقات القوية مع أصحاب المصلحة باعتبارهم المؤيد الرئيسي للأعمال ، و يساعد المجلس على إدارة المناقشات وتغيير السياسات لصالح حلول التنمية المستدامة.

كما يقدم مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة منتدىً للشركات 200 الاعضاء فيه ، والذين يمثلون جميع قطاعات الاعمال ، وجميع القارات ، لتبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا التنمية المستدامة وتطوير الادوات المبتكرة التي تعمل على تغيير الوضع الراهن ، كما يستفيد المجلس أيضاً من شبكة من 60 مجلس أعمال وطني وإقليمي ومنظمات شريكة وغالبيتها موجودة في البلدان النامية.

المطلب الثالث : المنطق الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.

ان التقدم نحو التنمية المستدامة يمنح فرصا وتحديات جديدة لصناعة الإسمنت ، ولكن ليست الضغوط الخارجية الوحيدة فقط التي تدفع هذه الصناعة لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة ، بل هناك دوافع اقتصادية قوية تؤدي به إلى الاستفادة من اتجاهات السوق لضمان ميزة تنافسية. وهذا ما تطرقت اليه مبادرة التنمية المستدامة لصناعة الاسمنت في نسختها الثانية الصادرة سنة 2002 بعنوان تقرير "باتيل" " **Battelle**"، ويقترح هذا التقرير على جدول الأعمال التركيز على النقاط التالية:

❍ حماية المناخ ، مع انخفاض سريع وكبير في انبعاثات CO2 ، التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي ، وفي الواقع صناعة الاسمنت تولد وحدها 5٪ من CO2 الناجمة عن الأنشطة البشرية ، وتم نشر مقياس دقيق للتقدم في عام 2004 ؛ والجدول التالي يبن لنا كميات ابعاثات CO2 للصناعة الاسمنت :

الجدول رقم (2.1): انبعاثات CO2 لصناعة الأسمنت العالمية.

السنوات	1990	2000	2010	2020	2050
م/طن	1000	1500	2000	3000	5000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير باتيل.

❍ ادماج ركائز التنمية المستدامة في استراتيجية طويلة المدى للشركة ، وتوعية جميع أصحاب المصلحة المباشرة (الإدارة العليا والمساهمين والموظفين)، وتقارب المصالح الاقتصادية والبيئية ، "التحدي لتعزيز الشركات هو دمج التنمية المستدامة في جميع جوانب أعمالهم"[36]؛

❍ تطوير دراسات الأثر ، في الواقع مثل كل نشاطات الصناعات الثقيلة ، إنتاج الأسمنت يولد العديد من الآثار البيئية والاجتماعية التي سيتم تقييمها من أجل السيطرة بشكل أفضل ؛

❍ الاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية ، بما في ذلك الوقود والمواد الخام. والواقع أن صناعة الإسمنت يتطلب استهلاك الطاقة العالية (طن واحد من الأسمنت باستخدام ما يعادل 60-130 كجم من الزيت)، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في عملية الإنتاج ، والعمل على تطوير بدائل قابلة للتطبيق لأنواع الوقود التقليدية (البترول وفحم الكوك والوقود ...) ؛

❍ الحد من انبعاثات الهواء من صناعة الأسمنت ، بما في ذلك الديوكسينات والمركبات العضوية. فإن اعتماد بروتوكول حول الانبعاثات يساعد تحديد الأهداف وتقييم بدقة التقدم في هذه المسألة ؛

❍ تعزيز الشراكات داخل القطاع ، ولكن أيضا مع غيرها من الصناعات لتطوير التعاون متبادل المنفعة ، على سبيل المثال استعادة النفايات من بعض الصناعات ؛

اما عن التحديات والتوصيات ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المعهد **"باتيل مومريال"** في تقريره على التنمية المستدامة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[36] – تقرير معهد باتيل ميموريال. 2002.ص 3.

الجدول رقم(3.1):التحديات والتوصيات ومؤشرات الأداء الرئيسية للمبادرة التنمية المستدامة.

الرقم	التحديات	الاهداف	مؤشرات الأداء الرئيسية
01	انتاجية الموارد	تقليل استهلاك الموارد الطبيعية	كفاءة الطاقة معدل الطاقة واستبدال المواد
02	حماية الاسمنت	تحديد أهداف لتخفيض انبعاثات **CO2**	انبعاثات **CO2** لكل طن من الاسمنت المنتج
03	تخفيض الانبعاثات	تخفيض الانبعاثات **CO2**	الانبعاثات في الغلاف الجوي
04	الإدارة البيئية الجيدة	الحد من الآثار البيئية	زيادةالنفقات الرأسمالية للحفاظ على البيئة
05	رفاه الموظفين	تحسين الصحة، والسلامة ورضا الموظفين	معدل تردد الحوادث
06	رفاهية المجتمع المحلي	صون وتحسين نوعية الحياة لأصحاب المصالح	إجراءات تجاه أصحاب المصلحة
07	التنمية الجهوية	تعزيز النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان الناشئة	عدد الوظائف المستحدثة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
08	خلق قيمة مضافة للمساهمين	ضمان ربحية رأس المال، والالتزام بالتنمية المستدامة	العائد على الاستثمار (**ROI**)، ومعدل العائد الاقتصادي والمالي

المصدر: تقرير مبادرة التنمية المستدامة لصناعة الاسمنت"تقرير باتيل".ص 5.

المطلب الرابع: واقع قطاع صناعة الاسمنت في العالم.

توصف صناعة الاسمنت بأنها مؤشر من مؤشرات النمو في معظم اقتصاديات الصناعية والناشئة ، وتتشابك مع قطاع البناء والتشييد ، وقد بلغ ا انتاج الاسمنت العالمي 4 ملايير طن في نهاية سنة 2013 ، ومتوسط الانتاج على المستوى العالمي يصل إلى 555 كلغ من الاسمنت للفرد سنويا ، و في المجموع فان إنتاج الأسمنت العالمي في ازدياد مستمر وهذا راجع الى نمو الإنتاج في البلدان الصاعدة ، حيث تشير الاحصائيات في هذا الصدد الى :

(1.370 مليار طن في عام 1994 ، 2.55 مليار في عام 2006 ، 3.4 مليار طن في عام 2011 اي بنسبة + 2.8٪ مقارنة بعام 2010.)

وبعد سنتين من التباطؤ بسبب الأزمة العالمية ، شهد الانتاج العالمي للاسمنت تحسن في الاداء بداية من سنة 2010 بمعدل نمو قدره 2.9 % مقارنة بسنة 2009 ، وكان الانتاج العالمي في سنة 2010 قد بلغ 3.3 مليار طن مقارنة بعام 2009 والذي كان حوالي 2.96 مليار طن، والشكل التالي يوضح لنا تطور الانتاج العالمي للاسمنت:

الشكل رقم(7.1): تطور السوق العالمية للصناعة الاسمنت.

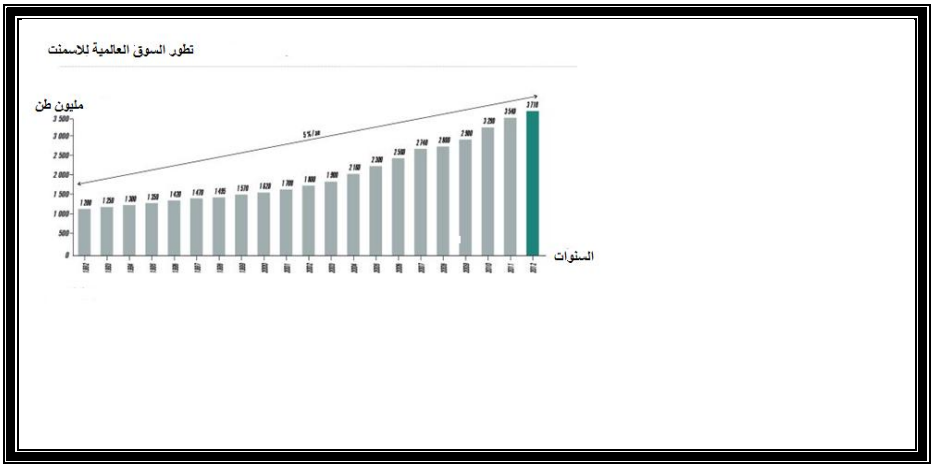

المصدر : Michel Folliet, le ciment entre responsabilité logique et impératifs économiques,p3.

ومن بين أهم مميزات قطاع صناعة الإسمنت أن إنتاجها محلي في معظمه إذ يتم استهلاك 95% من إنتاج الاسمنت في العالم في البلدان التي يتم فيها إنتاجه. اما عن الاستهلاك الأسمنت في العالم فقد تطور إلى أكثر من الضعف خلال 15 عاما ، وخصوصا بسبب الطفرة العمرانية في الدول الناشئة.

الفرع الاول : سوق الاسمنت العالمي.

إن الأسمنت هو مادة بناء ذات جودة اقتصادية عالية ، وتستخدم في مشاريع البناء في جميع أنحاء العالم ، وتواجه صناعة الأسمنت التحدي المتمثل في الحد من انبعاثات CO2 لإنتاج الكلنكر ، الذي يعتبر المكون الرئيسي وتصل درجة الحرارة للأفران الأسمنت أعلى من 1400 درجة ، والنتيجة هي ان مصانع الاسمنت تعتبر من بين المنتجين الرئيسيين للغازات الدافئة (حوالي 5 ٪من انبعاثات غاز CO2 في العالم).[37]

وتبقى الأسواق الناشئة اليوم تستهلك 90٪ من إنتاج الأسمنت ، مقابل 65٪ في أوائل التسعينيات. ويؤكد "بيتر شتوبفر " مسؤول الإعلام الخارجي بشركة هولسيم السويسرية: بأن "75% من القدرات الإنتاجية للشركة توجد في ما يُسمى بالأسواق الصاعدة". وكانت قدرات إنتاج الشركة السويسرية متعددة الجنسيات قد زادت في عام 2011 بحوالي 4,5 مليون طن لتصل إلى مجموع 216 مليون طن.

ومن المتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للاسمنت بشكل مطرد مابين 2030-2050ـ، ويبلغ ذروته بحوالي 5 مليار طن.

ومن بين الأسواق الصاعدة ، تستحوذ الصين على قسم هام من الإنتاج ، بحيث تضاعف فيها حجم الإنتاج خلال العقد الأخير بحوالي أربعة أضعاف ، وأصبحت تنتج نصف كميات الإسمنت على الصعيد العالمي

[37]Natacha Seguin avec la collaboration de Odile Chagny (CEP), Yvan Laplace et Julien Picard-groupe alpha, centre étude et prospective, le ciment, , p 26.

، لكن السوق الصينية تبقى ذات خصوصية منفردة ، إذ يشرح "سايمون بالهوبر" المحلل بمصرف "كريدي سويس" والمتخصص في قطاع البناء"بأن هناك حوالي 1500 شركة عاملة في قطاع الإسمنت في الصين ، لا تملك فيها الشركات متعددة الجنسيات سوى مساهمة ضعيفة" . ولكن هذه الوضعية قد تتغير بحيث يضيف بالهوبر: "إن الحكومة الصينية تمارس ضغوطا في الوقت الحالي من أجل دعم السوق ، ما من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة بالنسبة للشركات الأجنبية ويبلغ الانتاج ب 57.5٪ من الإجمالي العالمي، مع 2.3 مليار طن سنويا، أو 1.7 طن للفرد ، مقارنة ب 29٪ من الانتاج العالمي في سنة 1994.

وقد انتجت الصين وحدها فقط في عام 2013 ما يعادل إنتاج العالمي لسنة 2005 (انتاج الصين سنة 2013 : 2.3 مليار طن ، مقابل 2.310 مليار طن من الإنتاج العالمي بما في ذلك الصين في عام 2005.)

ويهيمن على إنتاج الأسمنت عالميا من قبل بعض المجموعات الدولية الغربية ، وهي هولسيم السويسرية، لافارج الفرنسية ، CRH الأيرلندية ، اسمنت هايدلبرغ الألمانية ، وسيمكس المكسيكية ، وإيتالسيمنتي الايطالية.

ولا تزال الهند في المركز الثاني بفارق كبير جدا ، ولكن تنمو باطراد بحوالي 280 مليون طن سنويا بنسبة 12٪ من الإنتاج الصيني ، ولكن 7٪ من الإنتاج العالمي. وكان الانتاج في سنة 2013 هو 227 كيلوغرام للفرد.

تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 77.8م طن و 244 كيلوغرام للفرد ، اي ما يمثل الثلث وقد شهدت نسبة انتاج الولايات المتحدة من الانتاج العالمي تراجع حيث كانت : 5.7٪ من الإنتاج العالمي في عام 1994 و 3.9 ٪ في 2006 و 1.9 ٪ في عام 2013.

وفي المرتبة الرابعة نجد ايران المفاجأة حيث انتجت 75 مليون طن و 928 كجم للفرد الواحد ، وقد حققت في عام 2013 بشكل واضح أكثر من ضعف الإنتاج لعام 2006 بحوالي 33 مليون طن.

كما احتلت البرازيل المركز الخامس مع ما يزيد قليلا عن 70 مليون طن و 344 كيلوغرام للفرد ، والتي نمت أيضا بشكل سريع جدا ، لأن إنتاجه كان فقط 26 مليون في عام 1994 و 39 مليون في عام 2006.

تليها تركيا في المرتبة السادسة بحوالي 70 مليون طن و 858 كجم للفرد الواحد ، سرعة نموها قد تباطأت بعض الشيء في السنوات الأخيرة : 47.5 مليون في عام 2006 و 64 مليون في عام 2011.

وفي المجموع ، فان الإنتاج العالمي ينمو بشكل مطرد ، وذلك بفضل طفرة في الإنتاج في البلدان الناشئة: حيث بلغ الانتاج سنة 1994 حوالي 1.370 مليار طن ، ليواصل الارتفاع في سنة 2006 حوالي 2.55 مليار ، ثم 4

مليار في عام 2013 : وفي المتوسط يبلغ الإنتاج 555 كجم للفرد سنويا .[38] ويمكن لنا تلخيص كل هذه المعطيات من خلال هذا الجدول المبين للدول الاكثر انتاجا في السوق العالمية:

الجدول رقم(4.1): ترتيب 18 دولة الاكثر انتاجا في العالم الوحدة: م/طن.

السنوات / الدولة	2006	2008	2012	2013
الصين	1 237,0	1 400,0	2 210,0	2 300,0
الهند	160,0	185,0	270,0	280,0
الو.م.ا	99,7	87,6	74,9	77,8
ايران	33,0	44,4	70,0	75,0
البرازيل	39,5	52,0	68,8	70,0
تركيا	47,5	54,0	63,9	70,0
روسيا	54,7	53,5	61,5	65,0
فيتنام	32,7	40,0	60,0	65,0
اليابان	69,9	62,8	51,3	53,0
السعودية	27,1	31,8	50,0	50,0
كوريا الجنوبية	54,0	51,7	48,0	49,0
مصر	36,2	39,8	46,1	46,0
مكسيك	40,4	37,1	35,4	36,0
اندونسيا	35,0	36,0	32,0	35,0
تايلاندا	39,4	31,7	37,0	35,0
المانيا	33,6	33,6	32,4	34,0
باكستان	20,7	30,8	32,0	32,0
ايطاليا	47,8	43,0	33,0	29,0
باقي الدول	491,8	535,2	524,0	598,2
المجموع	2 600,0	2 850,0	3 800,0	4 000,0

المصدر:

http://www.lasyntheseonline.fr/matieres_premieres_la_synthese_on_line/minerais_produits_finis_et_ciment/ciment/ciment_classement_mondial_2013_des_pays_producteurs,31,3625.html .

[38]- Natacha Seguin avec la collaboration de Odile Chagny (CEP), Yvan Laplace et Julien Picard, op cite p 27.

الفرع الثاني: مؤشر الاستهلاك للصناعة الاسمنت.

الحقيقة المؤكدة أن النمو المتواصل في إنتاج الإسمنت غير ممكن أن يستمر مدة طويلة ، وتجارب الدول كثيرة في هذا السياق ، منها الولايات المتحدة التي انخفضت كمية استهلاك الأسمنت فيها لأكثر من النصف خلال السنوات السبع الماضية ، حيث كان الاستهلاك في 2005 نحو 122 مليون طن ، وانخفض في سنة 2013 إلى 66 مليون طن ، ما نتج عنه خسارة تجاوزت 1.70 مليار دولار في عام 2011 لشركة (سيميكس) التي تعتبر أكبر شركة منتجة في أمريكا. أما أسهم شركة لافارج الفرنسية فقد انخفض سعرها من نحو 120 دولارا في أول عام 2008 إلى نحو 25 دولارا في آخر عام 2011 ، وأهم أسباب الانخفاض لهذه الشركة وغيرها من شركات الأسمنت الأوروبية والأمريكية يعود لضعف الطلب نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية.

وتشير الاحصائيات أن خلال الفترة 2030-2050 ، يمكن خفض استهلاك الاسمنت في الصين أقل من 1.4مليار طن ، في حين أن الهند يمكن أن تصل إلى 800 مليون طن، ويتبع استهلاك الاسمنت منحنى على شكل جرس ووصلت إلى أعلى مستوى لها في مرحلة ناضجة ، وقد تكون الصين في عملية التصدي لهذه المرحلة في حين أن الهند لا تزال في مرحلة النمو الأولى ، ثم تعود تنخفض إلى بلوغ مستوى استهلاك مقارب والشكل التالي يوضح لنا تطور انتاج الاسمنت حسب القارات للفترة 2000 -2010:

الشكل رقم(8.1): تطور انتاج الاسمنت حسب القارات للفترة2000-2010.

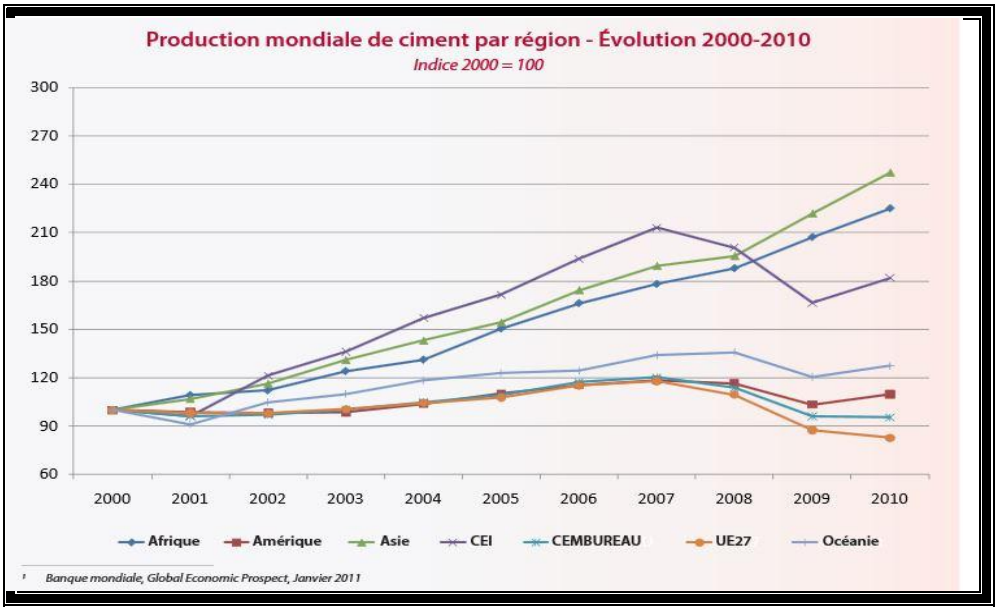

المصدر : البنك العالمي ، تقييم الاقتصاد العالمي ، جانفي 2011.

وتبقى صناعة الاسمنت صناعة حيوية خاضعة للتطورات الاقتصادية العالمية حيث اثناء الركود الاقتصادي عرفت تراجعا في الانتاج وبعد تعافي الاقتصاد والخروج تدريجيا من الازمة بدأت بالتعافي وتسجيل معدلات نمو

مرتفعة وخاصة في الدول الناشئة والصاعدة التي اصبحت تمثل سوق مهمة بالنسبة للكبرى الشركات الاسمنت العالمية.

خلاصة الفصل:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة ساهم في تغيير المفاهيم السائدة والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية ، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. فكان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيقهما في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منهما ،كما يتجلى مما سبق أن مفهوم التنمية المستدامة قد اقتحم المجال الاقتصادي ، وفرض نفسه على كافة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ، حيث باتت هذه الأخيرة معنية أكثر من أي وقت مضى بمراعاة كل الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ، وكذا المساهمة في تجسيد مختلف مبادئ التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تبني ممارسات تخدم هذه التنمية بأبعادها الثلاثة ، والتخلي عن الممارسات التي تتعارض وأهدافها.

الفصل الثاني:
أدوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تسعى مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت لإدماج التنمية المستدامة وتحقيق ابعادها المختلفة من خلال الاستعانة بمجموعة من البرامج والأدوات الصادرة من مختلف الهيئات والمنظمات الفاعلة والجمعيات وكذلك الجامعيين والباحثين في ميدان التنمية المستدامة ، ويمكن تصنيف هذه المبادرات والبرامج الى ثلاثة : معايير ومواصفات قياسية دولية ، معايير محلية تطبق على مستوى الدول ، ومبادرات دولية صادرة عن جمعيات ومنظمات دولية ، وهذا ما سنحاول دراسته بالتفصيل في هذا الفصل وبغية إثراء هذا الموضوع من مختلف جوانبه ، يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: **المعايير والمواصفات القياسية الدولية ؛**

المبحث الثاني : **مبادرات طوعية دولية ؛**

المبحث الثالث والأخير : **مبادرات محلية للتنمية المستدامة ؛**

المبحث الاول : المعايير والمواصفات القياسية الدولية.

تعني المواصفات الخصائص- والميزات الخاصة بالمنتج لتأدية غرض محدد ، وتعتبر المواصفات لغة تفاهم ووسيلة اتصال مع كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته ، وتعتبر المواصفات من أكثر الوسائل وضوحاً وقبولاً لدي كافة شرائح المجتمع لأنها تعتمد على الشفافية ، وتساهم المؤسسة الاقتصادية في الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة من خلال تزايد عدد المواصفات القياسية خاصة في السنوات الاخيرة ، فبعض المواصفات القياسية تصدر من المنظمة العالمية للتقييس الأيزو ، والبعض الاخر صدر من هيئات دولية اخرى ، وتنقسم عموما هذه المعايير الى 3 اقسام رئيسية : فمنها ما هو خاص بالجودة -ISO 9001 – وأخرى خاصة بالبيئة -ISO 14001 – ومنها ما هي خاصة بالصحة والسلامة المهنية- OHSAS 1800 - والشكل التالي يوضح لنا اهم المواصفات والقياسات الدولية:

الشكل رقم: (1.2): المواصفات القياسية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة.

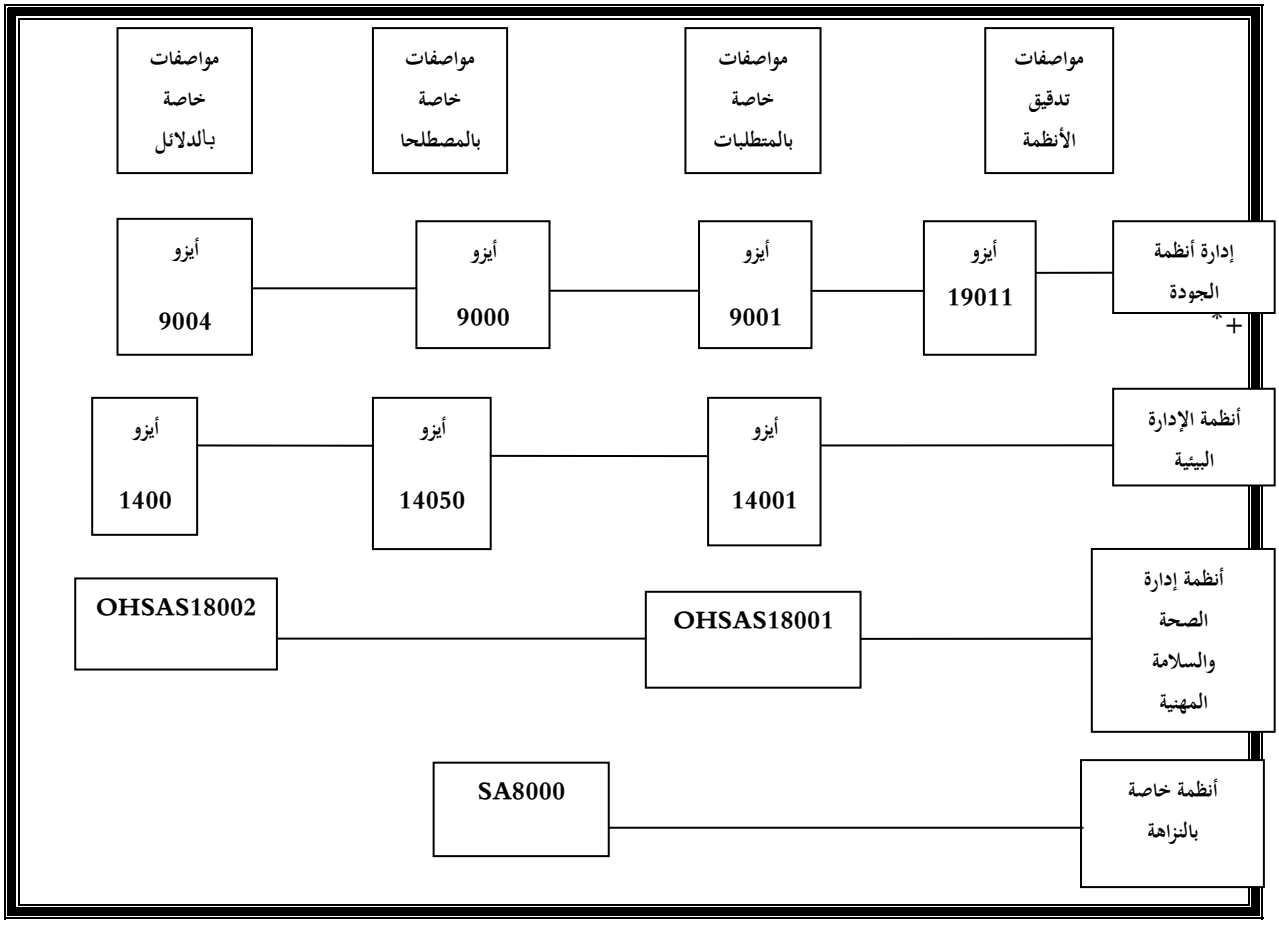

Michel JONQUIERES,Le Manuel de Management Environnemental,– Améliorer Un système de management environnemental, Edition Société Alpine de Publications, Paris,France, 2001, page 160.

المطلب الاول:المعايير القياسية الصادرة عن منظمة الدولية للتقييس ايزو.

المنظمة الدولية للتقييس ايزو هي إتحاد دولي لهيئات المواصفات الوطنية ومنظمة غير ربحية مقرها في جنيف أنشئت عام 1946 وبدأت فعليا عام 1947 تضم في عضويتها 158 عضوا وطنيا ، من مجموع 195 بلدا في العالم وهي منظمة غير حكومية تختص بوضع معايير قياسية ودولية وهدفها وضع معايير عالمية مقبولة في أغلب الدول والمنظمات وذلك لتوحيد القياس العالمي في مختلف مجالات العمل وكذلك تحسين وتطوير المعايير الدولية والإسهام في تحرير التجارة العالمية وصياغة منتج وخدمة عالمية منافسة والإسهام في تقارب ظروف العمل ورفع مستوى جودة العمل العالمي وتقليل التكاليف.

اما اهم المواصفات المتعلقة بالتنمية المستديمة فتتمثل في ثلاث معايير رئيسية وهي عائلة المواصفة الدولية الأيزو 9000 المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة والتي تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الاشباع للزبائن وهي تعبر عن البعد الاقتصادي ، والأيزو 14000 المتعلقة بأنظمة إدارة البيئة والتي تسعى إلى احترام المؤسسة للبيئة الطبيعية وللمجتمع المحلي وهي البعد البيئي ، اما الأيزو 26000 و المتعلقة بالتوصيات الدولية المتعلقة بإضفاء المزيد من المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات ، فهي تمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة. حيث تعتبر هذه المعايير مساعدة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت للتبني مفهوم التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وفيما يلي شرح لهذه المواصفات.

الفرع الاول : المواصفات القياسية للنظام إدارة الجودة أيزو 9001 .

يمثل معيار القياس ايزو 9000 نظام إدارة الجودة داخل المؤسسات والهدف منه هو تحسين أسلوب الإدارة من اجل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع من خلالها هذه المؤسسات وخاصة قطاع صناعة الاسمنت تنظيم عمليا نشاطها وإدارة مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها دعما لإرضاء العملاء وزيادة تنافسيتها . فهي ليست مواصفات خاصة بتحسين جودة المنتج سواء كان سلعة أو خدمة ، إنما تهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة ككل في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع من خلالها المؤسسة الاقتصادية تنظيم عملياتها وإدارة مواردها[1].

ويعود أصل هذه المواصفة القياسية إلى المواصفة البريطانية – BS 5750– الصادرة من قبل هيئات التقييس البريطانية BSI سنة 1979 ، حيث طلبت هذه الهيئة العضو في المنظمة العالمية للتقييس تشكيل لجنة تختص بالتحضير لإصدار مقاييس عالمية تتعّلق بأساليب إدارة وتأكيد الجودة وتمت الموافقة على تشكيل هذه

[1] – أحمد سيد مصطفى، دليل المدير العربي إلى سلسلة ISO9000 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 ، ص ، 21 .

اللجنة التي أطلق عليها ISO/TC176 ، وتلبية للطلب العالمي تم سنة 1987 إصدار المواصفة الدولية لنظم الجودة 9000 وهي مطابقة تمامًا للمواصفة البريطانية – BS 5750 – وأطلق عليها ISO 9000/S5750.[1]

وقد صدرت هذه المواصفة لأول مرة سنة 1987 ثم تمت المراجعة الأولى سنة 1994 وتمت مراجعتها ثانية سنة 2000 وأخيرا تم مراجعتها سنة 2008 ، وقد تم اصدار اخر نسخة من ISO9001 في 23 سبتمبر 2015 وهذا بعد المصادقة من طرف 75 دولة عضو في منظمة ISO.[2]

والغرض من – ISO 9000 – هو "إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها الإدارية وتجعل من إشباع رغبات الزبون أحد مقومات النجاح والبقاء والتميز". وهي نظام متكامل للجودة هدفه المعلن حماية المستهلك والحفاظ على البيئة وضمان جودة المنتجات والارتقاء بالمشاريع الإنتاجية والخدمية وأسلوب للحماية من الغش الصناعي والخدمي والتجاري واعتباره جواز سفر لكل منتج أو خدمة لكل أنحاء العالم.[3]

وسلسلة الإيزو 9000 ليست مجموعة من مواصفات المنتج ولا تغطي مقاييس صناعة محددة إذ تصنف كل وثيقة نموذج جودة ليستخدم في تطبيقات مختلفة. و تنتشر مقاييس الإيزو 9000 في أربعة أجزاء هي الإيزو 9001 ، 9002 ، 9003 ، 9004 وتعتبر مصدرا لتحديد وتعريف باقي السلسلة ، ويمكن لنا شرح كل مواصفة على النحو التالي:[4]

- الإيزو 9001 هي اشمل وثيقة في السلسلة تطبق على الشركات التي تعمل في التصميم والتطوير والتصنيع والترتيب والخدمات وهي تحدد نظام جودة للاستخدام عندما تتطلب العقود شرحا لقدرة المورد على تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة المنتج ، ويتعامل إيزو 9001 مع نواحي مثل تقصي وتصحيح الأخطاء أثناء الإنتاج وتدريب الموظفين والتوثيق وضبط البيانات ؛
- ويطبق إيزو 9002 على السلع التي لا تتطلب تصميما ويعرف تأكيد الجودة في الإنتاج والتركيب والخدمة؛
- ويطبق إيزو 9003 على كافة الشركات ويحدد نموذج نظام الجودة للتفتيش النهائي والاختبار؛
- بينما يعرف إيزو 9004 عناصر الجودة بتفصيل اكبر ويقدم الخطوط الموجهة لإدارة الجودة ولعناصر نظام الجودة المطلوبة لتطوير وتنفيذ نظام جودة ما ؛

ويمكن تلخيص أبرز فوائد أنظمة الجودة تبعا لإيزو 9001 في ما يلي:[5]

---

[1] – مريم بومخال، إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف ، 2012، ص 109.

[2] –منظمة ايزو ، نظام المواصفات القياسية الدولية لادارة الجودة الايزو 9000، ص 2.

[3] – العايب عبد الرحمان مرجع سبق ذكره، ص 125.

[4] – محمد عبد العال النعيمي وآخرون ، ادارة الجودة المعاصرة ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن، 2008 ، ص 48.

[5] – د.عبدالله بن مبارك آل سيف ، مشروع التدريب على رأس العمل وتحقيق الجودة الشاملة والحصول على شهادة الآيزو العالمية ،شبكة االلوكة ، ص 05.

- دعم إرضاء الزبائن ؛
- تحسين صورة المؤسسة في بيئة الأعمال ؛
- تحقيق التجانس وتحسين العمليات الداخلية ؛
- تقليل المخاطر التى تنطوى على خذلان توقعات الزبائن ؛
- وعى بالجودة من جانب العاملين ؛
- التصميم الجيد للمنتجات وضمان جودة التنفيذ ؛
- وصف وتوثيق التزام كيان الأعمال بالجودة ؛
- الوصول إلى أسواق جديدة ؛
- تقليل التكاليف ؛

اما عن اهمية تبنى نظام ادارة الجودة وفق المعيار أيزو 9000 فيكمن في النقاط التالية:[1]

- المساعدة في رفع مستوى اداء الشركة وتحقيق الكفاءة و تحسين سمعة المؤسسة ؛
- تلبية احتياجات الزبائن الداخليين والخارجيين ؛
- تمكين المؤسسة من تحليل المشكلات التي تواجهها و يجعلها تتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية و ذلك لمنع مثل تلك المشكلات من الحدوث مستقبلا ؛
- تعزيز العمل الجماعي وترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة الفعالة ؛
- الارتقاء بمهارات وقدرات العاملين والمهندسين والإداريين داخل الشركة وتطوير مستواهم وتعليمهم كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى أصغر حتى يمكن السيطرة عليها ؛
- تطوير مقاييس جودة الأداء ومؤشرات التطوير والتحسين المستمر ؛

الفرع الثاني : المواصفات القياسية للإدارة البيئية الأيزو 14000.

ان من بين أهم الاسباب الرئيسية لظهور مفهوم التنمية المستديمة هو الاداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية وخاصة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت للخصوصية نشاط هذا القطاع في المجال البيئي، ولتحقيق دمج أبعاد التنمية المستدامة يجب وضع نظام الادارة البيئية في نشاطها والتي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية وهو ما يعرف بالمنظومة العالمية للمواصفات القياسية الأيزو 14000 ، والتي تجسد البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت .[2]

وتتمثل المواصفات القياسية –ISO 14000– في سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية (EMS) - Environmental Management Systems- والتي تم وضعها سنة 1996 ،

[1] - Guy LAUDOYER, la certification ISO 9000: un moteur pour la qualité, Editions d'organisation, Paris, France, 2000, p.34.

[2] – صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر ، نظام الادارة البيئية و التكنولوجية ، دار الفكر العربي، مصر ، 2005 ، ص 25.

وتتكون هذه السلسلة من عدد من المواصفات تتمحور كل واحدة منها حول مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري ، وتهدف هذه المواصفات إلى تحقيق مزيد من التطور والتحسين في نظام حماية البيئة.[1]

كما تعتبر " مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة ومن ثم فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها ، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث وذلك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية". [2]

وهي نتيجة لسلسلة من التطورات والنداءات الدولية بدأت في مؤتمر الأمم المتحدة عن بيئة الإنسان الذي عقد عام 1972 في أستكهولم والذي تمخض عنه اللجنة الدولية للبيئة وإصدارها لتقريرها الشهير عام 1987 " مستقبلنا المشترك Our Common Future " والذي تضمن نداءا للصناعة لتطوير نظام إدارة بيئي فعال ، وبعده انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتطور او ما يعرف " بقمة الأرض" ، او " Summit of Earth " ، في ريو دي جانيرو عام 1992 وتلي هذا أن اتخذت منظمة ISO عام 1993 قرارا بإنشاء اللجنة الفنية رقم TC207 بهدف تطوير مجموعة مواصفات للنظم الإدارة البيئية تحت الرقم -ISO 14000 والتي بنيت على أساس المواصفات البيئية البريطانية (BS7750) التي صدرت عام 1992[3]. وتعتبر امتداد وتطور للمواصفات الادارة البيئية على المستوى المحلي على غرار معايير الاتحاد الاوروبي (EMAS) والمواصفة البريطانية (BS 7750)، والمواصفة (NSF 110) في الولايات المتحدة الأمريكية لتتوحد كل هذه المواصفات في معيار واحد تحت مسمى نظام الإدارة البيئية– ISO 14000 – والذي يعتبر مواصفات قياسية عالمية، وهذا لمخاطبة الموضوعات البيئية التالية:[4]

- نظم الإدارة البيئية ؛
- المراجعات البيئية (التدقيق البيئي) ؛
- الملصقات البيئية ؛
- سبل تقييم الأداء البيئي ؛
- تحليل دورة الحياة ؛
- المصطلحات والتعريفات البيئية ؛
- علاقة الاتجاهات البيئية بمواصفات المنتج ؛

[1] – ميسر ابراهيم احمد ، تدقيق الاداء البيئي في الشركات الصناعية العربية واثره في تقليل المخاطر البيئية،دراسة حالة ، المؤتمر السنوي الدولي ، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، 2007 ، ص 20.

[2] – صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، نظام الادارة البيئية والتكنولوجية ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2005 ، ص25.

[3] – العايب عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

[4] – هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO14001، ، مقالة على الموقع الالكتروني http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/iso-14001 بتاريخ 2016/04/04.

ويوضح لنا الشكل التالي هذه التنظيمات:

الشكل رقم (2.2) : تنظيم الهيئة الدولية للتقييس.

المصدر: أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO 14001 ، هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2015.

وتقدم إيزو 14001 عناصر نظام إدارة بيئية فعال يمكن أن يتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية ، ويتيح نظام إيزو 14001 تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف ، والهدف الأساسي من سلسلة إيزو 14000 هو تشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة وجدوى في هذه المؤسسات بحيث تصبح جزءاً من نظامها.[1] ويمكن ان تطبق هذه المواصفة في اي مؤسسة اقتصادية ترغب في:[2]

- التسجيل للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة من منظمة خارجية ؛
- التأكد من مطابقة نظامها للسياسة البيئية التي وضعتها؛
- إظهار هذا التطابق للآخرين ؛
- تطبيق والمحافظة وتحسين نظام إدارة البيئة ؛

ويعتبر اصدار اول نسخة لمعيار -ISO 14001- سنة 1996 تم تلاها اصدار الثاني سنة 2004 ، وقد تم نشر النسخة النهائية من مواصفة -ISO 14001/2015- وهذا في 15 سبتمبر 2015 وبعد موافقة

[1] – أحمد السيد كردي ، معايير نظام الجودة الآيزو **ISO**، http://albuthi.com/blog/441 بتاريخ 27 مارس2014.

[2]- ADEME France, l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification ISO.P 14.

اغلبية كبيرة من الدول الاعضاء ، وتعتبر هذه المواصفة الاكثر انتشارا في العالم ما يتيح هذا النظام–نظام الادارة البيئية ISO 14001- الفرصة للدول النامية من اجل الاستفادة من خلال نقل التكنولوجيا ومصدرا لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية.

وبالتالي نلاحظ ان نشوء المواصفة القياسية ايزو 14001 ساعد على وضع نظام ادارة بيئية فعال في المؤسسات الاقتصادية وهناك عدد من الأسباب تؤدي إلى اهتمام المؤسسة بالإدارة البيئية وهي:[1]

- ✓ التشريعات والقوانين الصادرة حول حماية البيئة ؛
- ✓ الضغط الاجتماعي ؛
- ✓ البحث عن سمعة جيدة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة ؛
- ✓ الضرورة التي تفرضها المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية ؛
- ✓ الاعتبارات التمويلية من طرف المؤسسات المالية.
- ✓ متطلبات سوق التصدير ؛

والجدول الموالي يوضح سلسلة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمواصفات القياسية –ISO 14000-:

الجدول رقم(2. 1):سلسلة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمواصفات القياسية ISO 14000.

أنظمة الإدارة البيئية:	***خطوط موجهة للتدقيق البيئي:***	***اللصاقات البيئية والإعلان:***	***تقييم دورة الحياة:***
إيزو 14000/ 1996– المقاييس مع إرشادات الاستخدام.	إيزو 14001 / 1996 – المبادئ العامة.	إيزو 14020 – اللصاقات البيئية والإعلانات – المبادئ الأولية.	إيزو 14040 – تقييم دورة الحياة – المبادئ والإطار.
إيزو 14004 / 1996 – الخطوط العامة الموجهة لمبادئ الإدارة البيئية وأنظمتها والأساليب الداعمة لها.	إيزو 14011 / 1996 – تدقيق أنظمة الإدارة البيئية.	إيزو 14020 – الادعاءات البيئية الواضحة.	إيزو 14041 – تقييم دورة الحياة – الأهداف والمدى – التعاريف وتحليل الموجودات.
/	إيزو 14012 / 1996 – معايير تأهيل المدقق البيئي.	إيزو 14024 – برامج الممارسين والمبادئ التوجيهية والممارسات وإجراءات استصدار الشهادة.	إيزو 14050 – إدارة البيئة – مفردات.

المصدر: أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO 14001، هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وتكمن فوائد الحصول على شهادة الأيزو 14001 في مايلي :[1]

[1] – العايب عبد الرحمان، مرجع السابق ، ص 104.

- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يزيد من قدرة الشركة على تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوربية المشتركة ؛
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ؛
- تقليل الفاقد والحد من التلوث ؛
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية ؛
- التحسين المستمر ؛
- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة ؛
- تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي ؛

وقد صدر عن منظمة ISO عدد كبير من المواصفات والتقارير الفنية والأدلة الإرشادية لخدمة أنظمة الإدارة البيئية وذلك كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(3.2): عائلة المواصفات الدولية- ISO 14000.

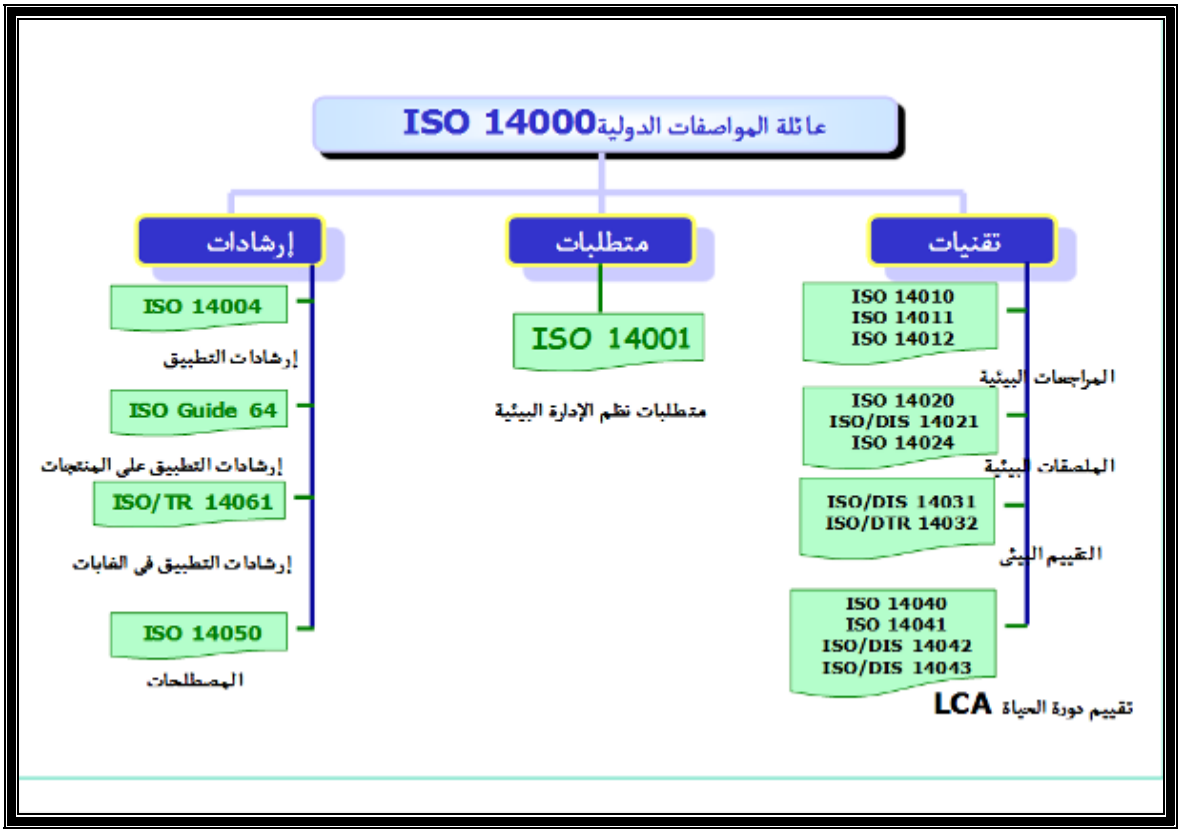

المصدر: موسوعة الجهات الحاصلة على شهادات نظم الادارة في الدول الاعضاء لتهيئة التقيس، أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO 14001 ، على الموقع الالكتروني http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/iso-14001.

[1] – محمد صلاح الدين عباس حامد ، نظم الادارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية أيزو 14000 ، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 148.

الفرع الثالث : المواصفة القياسية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000.

قبل التطرق الى المواصفة القياسية - ISO 26000- سنقوم بالتعريف بمصطلح المسئولية الاجتماعية باعتبار ان هذه المواصفة متعلقة بالجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة او ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية التي تعددت التعريفات التي قدمت لها ، لكنها تنصب كلها حول تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح (حملة الأسهم ، المستهلكين ، العملاء ، الموردين ، العاملين ، البيئة والمجتمع).[1]

اما مفهوم المسؤولية الاجتماعية فيقصد بها : "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي ، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية ، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل".[2]

كما عرفها البنك الدولي على أنها: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد ". كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها : " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم ، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[3].

وقد قامت منظمة التقييس ايزو بوضع وتطوير مواصفة – ISO 26000 – والتي تمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة والهدف من ورائها هو "توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية[4].

وبعد 6 سنوات من العمل لأصحاب المصلحة مع عمل أكثر من 400 خبير من 80 بلدا من جميع قطاعات المجتمع و60 خبيرا من 34 منظمة اتصال وبالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية تم إعداد مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية والميثاق العالمي ، ومنظمة التعاون والتنمية وتم التصويت على المسودة النهائية وجهزت الايزو 26000 في ديسمبر 2008.[5] إلا أنه تم تأجيل تطبيقها إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2010 ، ويتضح أن توجه الايزو نحو اعداد المواصفة تم بشكل مدروس وبمشاركة دولية مدروسة مما يكسبها أهمية وإجماعا دوليا يستوجب على المنظمات الاطلاع عليها والعمل بمضمونها.

ويمكن تعريف مواصفة الايزو 26000 بأنها: " مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من

[1] - UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002,P:5.

[2]– شارلز وجاريث جونز ، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال ، الإدارة الإستراتيجية، ج 1، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001، ص 118.

[3]– حسين عبد المطلب الأسرج ، المسئولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية ، MRPA ، جوان 2011، ص 5.

[4]– منظمة إيزو، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية ، جويلية 2006 ، ص 03.

[5]- Burr stewart , draft iso 26000 standard for social responsibility chair , trb aviation sustainability , subcommittee av030(1) , 2010 , p 5.

إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الاستراتجيات والآليات والممارسات والعمليات بها"[1]، وبما أن هذه المبادئ والتوجيهات لن تكون متساوية في الاستخدام ، فإن المسؤولية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي والتعاون مع شركائها. وقد ترغب بعض المؤسسات الحكومية في استخدام هذه المواصفة إلا أنها لا تستهدف أو تغير من واجبات الحكومات. وهي مواصفة اختيارية ولا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للشركات ، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلى أو عالمي أو غيرها ، وبالتالي هي ليست مواصفة من مواصفات نظم الإدارة. وتتضمن هذه المواصفات جملة من المبادئ ، التي يمكن حصرها في سبع مجموعات كما يلي: [2]

- ضرورة اعتماد الميزانيات الاجتماعية؛
- تعزيز شفافية التقارير؛
- التحلي بالسلوكيات الأخلاقية؛
- احترام مطالب واحتياجات أصحاب المصالح؛
- احترام القوانين؛
- الامتثال للمعايير الأخلاقية العالمية؛

والشكل التالي يبين لنا نموذج المواصفة القياسية – ISO 26000 – :

[1] – أ. بحوصي مجذوب ، أ. بخوش مديحة ، دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية ، جامعة بشار:14-15 فيفري 2012، ص 8.

[2] - A. Jounot, 100 question pour comprendre et agir RSE et développement durable, op.cit, pp.63- 67.

الشكل رقم(4.2):نموذج المواصفة القياسية ISO 26000.

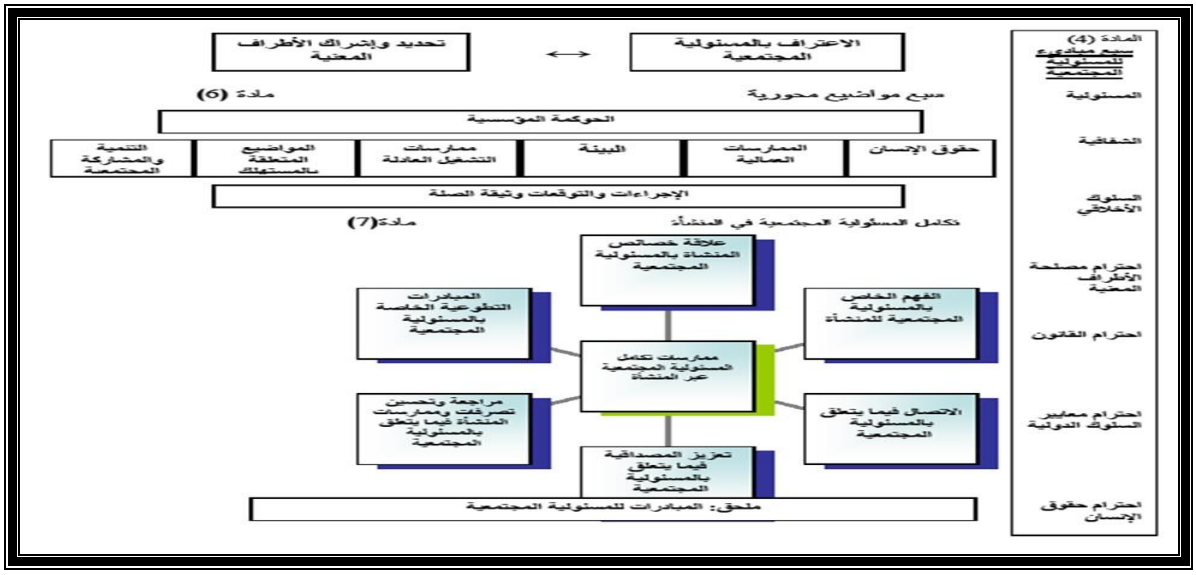

المصدر: أسامة المليجى، ندوة المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية ISO 26000، وزارة الإستثمار المركز المصرى لمسئولية الشركات ،2009، ص 10.

و تقدم هذه المواصفة الدولية دليلا إرشاديا لكافة أنواع المؤسسات وخاصة الناشطة في قطاع صناعة الاسمنت بغض النظر عن حجمها أو موقعها ، وذلك فيما يتعلق بما يلي:[1]

- المفاهيم والمصطلحات و التعاريف المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية ؛
- خلفيات المسؤولية المجتمعية واتجاهاتها وخصائصها ؛
- مبادئ المسؤولية المجتمعية وممارساتها ؛
- الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية ؛
- دمج القضايا المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية (قضايا) وتطبيق وتعزيز سلوك المسؤولية المجتمعية عبر المنشأة ومن خلال سياستها وممارستها المتعلقة بمجال تأثيرها ؛
- تحديد الأطراف المعنية والعمل على إشراكهم ؛
- الإبلاغ بالالتزامات والأداء المتعلق بالمسؤولية المجتمعية ؛

اما عن اهداف هذه المواصفة فيمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- مساعدة المنشآت للمساهمة في التنمية المستدامة ؛
- تهدف هذه المواصفة الدولية إلى تزويد (إمداد) المؤسسات بالإرشاد فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية ويمكن إستخدامها كجزء من أنشطة السياسة العامة ؛

[1] – منظمة إيزو،مرجع سبق ذكره، ص 01.
[2] – منظمة إيزو، نفس المرجع ، ص 01.

- تحفيز وتشجيع المؤسسات على القيام بالأنشطة التي تتجاوز الإذعان القانوني مع الإدراك بان ذلك هو واجب أساسي على المؤسسة وجزء رئيسي من مسؤوليتها المجتمعية ؛
- زيادة رضا وثقة الزبائن ؛
- التماشي مع الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات إلى جانب مواصفات الأيزو الأخرى القائمة بالفعل وعدم التعارض معها ؛
- نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والتثقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات ؛
- تحسين العلاقة بين المؤسسة وباقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها ، و ذلك من خلال خلق حوار مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة ؛
- عدم اهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية ، مثل عدالة التوظيف ،
- ومنح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني ، والمساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها ؛

المطلب الثاني: المواصفات الصاردة من هيئات دولية اخرى.

سنحاول في هذه النقطة تحليل البرامج او المواصفات المساعدة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت للتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الصادرة عن هيئات دولية غير هيئة الايزو، وتركز هذه المواصفات على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وهي على النحو التالي:

الفرع الاول : نظام الصحة والسلامة المهنية –OHSAS 18001–

وهي عبارة عن نظام قامت بوضعه هيئة التقييس البريطانية BSI ، وهي معروفة بتطوير عدة معايير قياسية عالمية في إطار مساعدة المؤسسات الاقتصادية على تبني مفهوم التنمية المستدامة كما رأينا سابقا بالنسبة للمواصفة القياسية ايزو 9001 والمواصفة القياسية ايزو 14001 .

وهو"نظام يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية ، لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها "[1].

وقد تم تطوير نظام إدارة السلامة والصحة المهنية 18001 ليكون متوافقاً مع نظام إدارة الجودة آيزو 9001 ونظام إدارة البيئة آيزو 14001 ليسهل تكوين نظام واحد متكامل للجودة ، البيئة ، السلامة والصحة المهنية للمؤسسات.

[1] - Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, France, 2004, p.94

إن اتباع التشريعات والمتطلبات القانونية والالتزام بالتطوير المستمر من أهم مظاهر نظام إدارة السلامة والصحة المهنية 18001. وقد تم اصدارها اول مرة سنة 1999 وتم مراجعتها سنة 2007 وهي مواصفة تتمتع باعتراف دولي منقطع النظير ، وهي تهدف إلى تطوير مجموعة مواصفات لنظم إدارة الصحة الوظيفية والسلامة تحت الرقم- OHSAS 18001- وهذا لمخاطبة الموضوعات التالية :[1]

- التخطيط لتحديد المخاطر وتقييم ومراقبة الخطورة ؛
- برنامج إدارة الصحة والسلامة المهنية ؛
- الهيكل التنظيمي والمسئوليات ؛
- التدريب والتوعية والجدارة ؛
- التشاور والاتصالات ؛
- مراقبة التشغيل ؛
- الاستعداد للطوارئ وردود الفعل عند حدوثها ؛

اما عن فوائد تطبيق والحصول على شهادات -OHSAS 18001- فتتمثل في النقاط التالية:[2]

- تقليل احتمالات الحوادث في المنظمة ؛
- تقليل زمن التوقف في المنظمة وبالتالي تقليل التكلفة ؛
- إظهار التوافق القانوني والتشريعي ؛
- إظهار الالتزام بالصحة والسلامة لكافة المهتمين بعمل المنظمة ؛
- إظهار التفكير المستقبلي والمنهجيات المتقدمة ؛
- الحصول على عملاء وشركاء أعمال جدد ؛
- الإدارة الأفضل لمخاطر الصحة والسلامة في الحاضر وفي المستقبل ؛
- تقليل المسئولية العامة وتكلفة التأمين ؛

وأصبحت الان جل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت على المستوى العالمي بها نظام للإدارة المخاطر الصحة والسلامة المهنية وفق هذه المواصفة وخاصة للخصوصية نشاط مصانع الاسمنت الذي يتطلب الحذر بدرجة كبيرة للمحافظة على العمال من مختلف المخاطر اثناء تأدية نشاطهم في مصانع الاسمنت.

[1] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، أسس ومبادئ نظم إدارة الصحة الوظيفية والسلامة 18001 OHSAS، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2015/10/02http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/ohsas-18001.

[2] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجيمرجع يبق ذكره.

الفرع الثاني : مواصفة المسألة الإجتماعية SA8000.

وهي عبارة عن مواصفة تهتم بالعنصر البشري ، بمعنى أنها تركز على الإنسان ولا علاقة لها بالأيزو، وقد تأسست في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1997.

وتعتبر شهادة الإعتماد- SA 8000 -معيار إعتماد دولي تم وضعه وتطويره بواسطة المنظمة الدولية للمحاسبة الإجتماعية (SAI)، وهي منظمة خيرية ترعى حقوق الإنسان تأسست عام 1997 وكانت ترمي إلى تطوير والترويج للمعايير الطوعية (معيار مكان العمل اللائق الأكثر قبولاً على مستوى العالم) والأنظمة التي من شأنها معالجة والتعامل مع حقوق العاملين. وصدرت الطبعة الأولى من هذا المعيار في مطلع عام 1997 والتي خضعت للمراجعة والتعديل في عام 2001 ، وفيما بعد صدرت الطبعة الأحدث من هذا المعيار في عام 2008 ، وهذا بالتعاون مع عدد من المؤسسات الاقتصادية ، المنظمات غير الحكومية ، الجامعات ، والنقابات العمالية ، ردا على الطلبات والضغوطات المجتمعية المتزايدة التي تدعوا كافة المؤسسات الاقتصادية إلى الاهتمام أكثر بالعمال وظروف العمل.[1]

ويُعد هذا المعيار الأول في مجال قابليته للتدقيق ويناسب جميع أنواع المؤسسات بمختلف الأحجام وفي جميع أنحاء العالم ، ويعمل هذا المعيار على توفير إطار عمل يضمن تأدية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في مختلف المجالات التي تديرها المؤسسة وعلى كافة الأصعدة. و يستخدم هذا المعيار اليوم على مستوى العالم من قِبل المؤسسات الراغبة بالظهور بمظهر المؤسسة التي ترعى وتدير المسائل الاجتماعية والأخلاقية وتتمتع بالتزام مُستدام تجاه المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

وتقدم هذه المواصفة "متطلبات ومنهجية تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل ، بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل الإجباري والصحة والسلامة المهنية وحرية التجمع وعدم التمييز والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها ، من أجل الحفاظ على ظروف عمل جيدة وتحسين الظروف القائمة ، بواسطة هذا المعيار يمكن ضمان الحد الأدنى لحقوق العمال".[2]

وتتناول هذه المواصفة 8 معايير من معايير حقوق العمال طبقا لما تنص عليه منظمة العمل الدولية ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية ويمكمن لنا حصرها في النقاط التالي:[3]

- ✓ **نظام الإدارة:** نظام الإدارة هو مفتاح الإدارة المستمرة للتوافق بما فيها الحاجة لانتخاب أو اختيار ممثل للعمال.
- ✓ **الأجور و الرواتب** : يجب أن يحصل الأفراد علي ما يكفي للعيش خلال عملهم الأسبوعي.

---

[1]- A. Jounot, op cite, p.39.

[2]- Jacques IGALENS et Jean Marie PERETTI, Contribution de l'audit social au respect des droits sociaux fondamentaux, 6e UNIVERSITÉ DE PRINTEMPS DE L'AUDIT SOCIAL, Compétitivité et WNormes Sociales Internationales, Tunis, 21-22 mai 2004, p.240-241.

[3] -محمد الحوسني ، تطوير القدرة التنافسية من خلال المسئولية الاجتماعية SA 8000، المركز المصري لمسئولية الشركات، ص 5.

✓ **ساعات العمل** : العمل الإضافي طوعي ومحدود ويكافئ بأجر تنافسي.

✓ **الممارسات الانضباطية** : يجب على الشركة ألا تتسبب في إيذاء الأفراد وضمان عدم تعرضهم للعقاب البدني.

✓ **التمييز** : يجب أن تمنح الشركة الحق المتساوي في التعيين والترقيات والأجور لكافة الأفراد.

✓ **حرية التعبير**: للأفراد الحق في تنظيم أنفسهم داخل العمل كما أن لهم الحق في التفاوض الجماعي.

✓ **السلامة والصحة** : لا يجب أن يتعرض الأفراد للخطر أثناء العمل.

✓ **العمالة الجبرية** : لجميع الأفراد الحق في تغيير وظائفهم ، كما لا يجب على الشركة إجبار الأفراد على العمل.

✓ **عمالة الأطفال** : لن تقوم الشركة بدعم استخدام عمالة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة.

اما عن فوائد هاته المواصفة فيمكن تقسيمها على النحو التالي:[1]

1- الفوائد التي تجنيها االمؤسسات(مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت):

تتفوق المؤسسات المعتمدة بموجب شهادة معيار الإعتماد - SA 8000 - على غيرها من المؤسسات الغير معتمدة سيّما وأن المؤسسات المعتمدة تتمتع بميزة تنافسية ويتجسد ذلك من خلال :

- قدرة المؤسسة على تطوير و تطبيق ممارسات عمل فعالة؛
- قدرة المؤسسة على استقطاب وجذب العاملين والحفاظ عليهم ، الأمر الذي يحسّن الإنتاجية؛

- قدرة المؤسسات على إدارة سلسلة الإمداد (قنوات التزويد) بطريقة فعالة و ضمان احترام و رعاية حقوق العاملين على طول مراحل ومحطات سلسلة الإمداد (قنوات التزويد) وبالتالي تعزيز علاقتها بالمساهمين وأصحاب المصلحة، وكذلك تعزيز مصداقيتها وسمعتها واسمها التجاري؛

2- الفوائد التي يتحصل عليها العاملين:

تعود شهادة معيار الإعتماد - SA 8000- على العاملين أيضاً بالعديد من الفوائد بما أنه يمكن استخدامها كأداة ذات فاعلية في مجال تدريب وتنمية مهارات العاملين بخصوص القضايا الإجتماعية وقضايا العمل من أجل تحسين بيئة العمل وضمان توفير ظروف عمل إنسانية لائقة ، حتى تبرهن على أن جميع العاملين يعاملون بعدل ومساواة.

[1] - هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، اسس ومبادئ نظم المسألة الاجتماعية SA8000، على الموقع الالكتروني http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/ohsas-18001

3- الفوائد التي تصب في مصلحة المستهلكين والمستثمرين:

وتتمثل الفوائد التي يجنيها المستهلكين والمستثمرين في قدرتهم على إتخاذ قرارات شرائية سهلة بالنسبة للمستهلكين وكذلك قرارات استثمارية بالنسبة للمستثمرين وفي نفس الوقت تكون قرارات أخلاقية ، حيث إنهم باتوا يدركون أن ما يتعاملون معه من منتجات قد تم إنتاجه في ظل ظروف عمل لائقة وعادلة.

غير ان الملاحظ ان هذه لمواصفة التي تسعى الى محاسبة على المسؤولية الاجتماعية او ضمان حقوق العمال هي غير منتشرة بشكل واسع رغم اهميتها والأهداف التي تسعى الى تحقيقها خاصة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت وخاصة على المستوى الدول العربية التي هي مطالبة اكثر بوضع الاسس القانونية والعملية للحصول هل هذه الشهادات التي لاشك في انها تساعدها اكثر في سعيها للتبني مفهوم التنمية المستدامة وخاصة فيما يخص البعد الاجتماعي.

المبحث الثاني : مبادرات طوعية دولية.

تساهم المنظمات والهيئات الدولية في ادماج أبعاد التنمية المستدامة في نشاط المؤسسات الاقتصادية وهي تعتبر مبادرات طوعية من طرف هذه المنظمات ، إن أهم البرامج والمبادرات المطروحة أمام المؤسسات هي المبادرة العالمية لإعداد التقارير أو ما يسمى أيضا بمبادرة الإفصاح العالمية ومبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

-OCDE- والعقد العالمي الذي يطلق عليه أيضا بمبادرة كوفي عنان. وفيما يلي تفصيل لهذه المبادرات:

المطلب الأول : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

وهي منظمة اقتصادية دولية كبرى يبلغ عدد أعضائها 34 دولة ، تجعل من أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل ، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص وتساهم بدورها في نشر الوعي حول التنمية المستديمة من خلال القيام بمبادرات من شأنها أن توجه المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

وأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961 وينضوي تحت لوائها 34 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق. وفي عام 1971 تم تأسيس "لجنة سياسة البيئة" لدعم تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية لمساعدة الدول الأعضاء في حماية الموارد البيئية ، والحد من عبء التلوث الكامل بتحسين بيانات المقارنة الدولية والمعلومات الخاصة بالقضايا البيئية ، وتقييم الأداء البيئي والبرامج الخاصة بالصحة والسلامة البيئية. وفي عام 1978 أُسِّس "برنامج الكيميائيات"، وبمرور الوقت أصبح يشتمل على العديد من الموضوعات ، وسمي برنامج (EHS) حيث أثبت أنه أهم جهة متعددة الحكومات لدعم الأعضاء فى إدارة الكيميائيات والمبيدات ومنتجات التكنولوجيا العضوية الحديثة ، وذلك بتناول القضايا الفنية والعلمية والسياسية العامة.

وتسعى الدول للمشاركة في برنامج -EHS- للمساعدة في الوفاء بالالتزامات الداخلية الخاصة بحماية صحة الإنسان والبيئة من استخدام وانبعاثات الكيمياويات التجارية ، والمبيدات ومنتجات التكنولوجيا العضوية.

وقد اعيد مراجعة هذه المبادرة في سنة 2000 وهذا بإضافة الجوانب الاجتماعية في صورة التوظيف ، العلاقة بين الإدارة والأجراء ، الصحة والسلامة المهنية ، التكوين والتعليم ، تنوع وتساوي الفرص ، بالإضافة إلى مجالات الاستثمار والشراء ، عدم التمييز ، حرية النقابات العمالية وحقوق الجماعات في التفاوض ، منع تشغيل الأطفال ، إلغاء التشغيل الإجباري وبالإكراه ، إدارة التظلمات والشكاوى وحقوق السكان ، وهكذا اصبحت تراعي جميع مبادى التنمية المستدامة وهي موجهة بشكل خاص للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات، من

أجل جعل نشاطات هذه الأخيرة أكثر تناسقا مع السياسات الحكومية ، وكذا لتعزيز العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع والبيئة التي تنشط فيها[1]. إلا ان هذه المبادئ قابلة للتطبيق طواعية من قبل جل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت التي ترغب في إدماج التنمية المستدامة في كافة نشاطاتها ، إستراتيجياتها وقراراتها. ويمكن ان نوضح هذه المبادئ بشكل من التفصيل على النحو التالي:

الفرع الاول : في المجال الاجتماعي:[2]

✓ التشغيل وعلاقات العمل: ينبغي على الشركات في اطار المبادرات والأنظمة والقوانين في مجال علاقات العمل والتشغيل ان :

- تحترم حقوق العاملين وان يكونوا ممثلين في اتحادات مهنية وغيرها والتي تمثل العاملين بصدق ، وتعُنى بمفاوضات بناءة ، بصورة مستقلة أو من خلال اتحادات المشُغلين ، مع الممثلين،كما هو مذكور بهدف الوصول إلى اتفاقيات حول شروط التشغيل؛
- المساهمة في الإلغاء الفعلي لعمل الأولاد؛
- المساهمة في إلغاء كافة أشكال العمل القسري أو العمل بالإكراه؛
- لا للتمييز ضد موظفيها في العمل على أسباب مثل العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الوطني أو الأصل الاجتماعي ، ويجب ان يكون انتقاء الموظفين في اطار السياسة التي وضعتها الحكومة التي تشجع على وجه التحديد قدر أكبر من المساواة في فرص العمل ، أو التي تتلاءم مع متطلبات الاساسية للوظيفة؛

✓ توفير لممثلي العمال الوسائل اللازمة لتسهيل وضع اتفاقيات جماعية فعالة؛

✓ توصيل المعلومات اللازمة للمثلي العمال من اجل مفاوضات جدية حول ظروف العمل؛

✓ تعزيز التشاور والتعاون بين أصحاب العمل والموظفين وممثليهم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

✓ تزويد الموظفين وممثليهم بالمعلومات التي تمكنهم للحصول على صورة حقيقية وعادلة للنشاط الهيئة إذا كان ذلك مناسبا في المؤسسة ككل؛

✓ انتهاج معايير تشغيلية وعلاقات عمل لا تقل عن تلك القائمة لدى المشغلين في الدول المضُيفة؛

✓ اتخاذ التدابير اللازمة ضمن أنشطتها من اجل الصحة والسلامة في مكان العمل؛

✓ توظيف العمالة المحلية ضمن انشطتهم و كلما كان ذلك ممكنا ، وتوفير التدريب لتحسين مستويات المهارة لديهم بالتعاون مع ممثلي العاملين وعند الاقتضاء ، مع السلطات العامة المختصة؛

✓ أن يدلوا بآرائهم حول التغييرات الحاصلة على نشاطاتهم والتي من شأنها أن تؤثر بصورة كبيرة على معيشة العمال ، وخاصة في حالة إغلاق هيئة يرتبط إغلاقها بفصل جماعي ، وعندها يتوجب تسليم البلاغ مسبقا خلال

[1]- OCDE, les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales, 2008, p 20-22.

[2] – عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 124.

وقت معقول لممثلي العمال ، وعند الاقتضاء ، للسلطات الحكومية ذات الصلة ، والتعاون مع ممثلي العمال والسلطات الحكومية المناسبة من أجل التعديل قدر الإمكان من الناحية العملية للتأثيرات السلبية. وعلى ضوء الظروف الخاصة لكل حالة، فمن المبتغى أن تكون الإدارة قادرة على إعطاء بلاغ كما هو مذكور، قبل اتخاذ القرار النهائي. ويمكن أيضا استعمال وسائل أخرى من أجل إيجاد تعاون حقيقي بهدف تخفيف وطأة التأثيرات الناتجة عن مثل هذه القرارات؛

- ✓ خلال المفاوضات التي أجريت بنية صادقة مع ممثلي العمال بشأن ظروف العمل ، أو عندما يطبق العمال حقهم في أن يكون لهم إطارا تنظيميا، يتوجب عدم التهديد بنقل وحدة تشغيلية ، كلها أو بعضها ، من الدولة ذات الشأن ، ولا يقومون بنقل العاملين من الهيئات التي تكونّ المبادرة في دول أخرى ، من أجل التأثير غير المنصف على هذه المفاوضات أو إفشال الحق في أن يكون لهم اطارا تنظيميا ؛
- ✓ تمكين الممثلين المفوضين من موظفيها للتفاوض بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقات الجماعية أو العلاقات بين العمال وأرباب العمل، والسماح للأحزاب لإجراء مشاورات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مع ممثلي الإدارة مخولة لاتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا؛

الفرع الثاني : في المجال البيئي:[1]

ينبغي للمؤسسات ، في إطار القوانين والأنظمة والممارسات الإدارية المعمول بها في البلدان التي تعمل فيها ، وفيما يتعلق بالاتفاقات والمبادئ والأهداف والمعايير الدولية ذات الصلة ، ان تأخذ في الاعتبار ضرورة الحاجة إلى حماية البيئة ، الصحة والسلامة العامة ، وعموما لإجراء أنشطتها بطريقة تساهم في تحقيق الهدف الأوسع للتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص يتعين على الشركات:

1- وضع وتنفيذ انظمة إدارة بيئة تناسب المبادرة ، وتشمل:

- جمع معلومات كافية وتقييمها في الوقت المناسب بشأن الآثار المحتملة لأنشطتها على البيئة والصحة والسلامة؛
- تحديد أهداف قابلة للقياس ، وعند الاقتضاء اهداف لتحسين الأداء البيئي ، بما في ذلك مراجعة الدورية لأهمية هذه الأهداف؛
- المتابعة والمراقبة المنتظمة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئية والصحة والسلامة؛

2- ونظرا لمخاوف بشأن التكاليف، سرية الاعمال وحقوق الملكية الفكرية يجب:

- تزويد الجمهور والمستخدمين بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب عن الآثار المحتملة لأنشطتها على البيئة والصحة و السلامة ، ويمكن أن تشمل هذه المعلومات الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحسين الأداء البيئي؛

[1]- OCDE, op cite, p25.

- القيام بإتصالات ومشاورات في الوقت المناسب مع المجتمعات المحلية المتضررة مباشرة جراء سياسات الشركات اتجاه البيئة والصحة والسلامة وتنفيذ مبادئ المبادرة؛

3- تقييم وعلاج اتخاذ القرارات:

على ضوء التأثيرات المتوقعة على البيئة ، الصحة والأمان لعملياتها ، من خلال سلع و خدمات الشركة خلال دورة حياتها ، حيث قد يكون لهذه الأنشطة المقترحة آثار كبيرة على البيئة والصحة والسلامة والتي تخضع لقرار من السلطة المختصة ، وهذا ما يوجب على الشركات إجراء تقييم مناسب للآثار البيئية.

4- بإعتبار المعرفة العلمية والتقنية للمخاطر:

وحيث توجد التهديدات بوقوع الضرر الفادح للبيئة ، وكذلك مع مراعاة صحة الإنسان وسلامته ، لا نحتاج عند غياب التحقق العلمي الكامل لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من اجل مقابلة تكاليف منع أو تقليل هذا الضرر.

5- وضع خطط طوارئ:

لمنع وتخفيف والسيطرة على الاضرار الخطيرة على البيئة والصحة التي قد تنجم عن أنشطتها ، بما في ذلك الحوادث الطارئة وإقامة أجهزة لإبلاغ السلطات المختصة مباشرة.

6- السعي لتحسين أدائها البيئي ، من خلال تشجيع ، الانشطة مثل:

- تبني في كل مكونات العمل تقنيات وإجراءات تشغيلية التي تجسد معايير الأداء البيئي المكون لأداء الشركة.
- تطوير وتزويد منتجات أو خدمات لا يوجد لها تأثير بيئي سلبي ، وتكون آمنة عند استعمالها ، وتكون ناجعة في استهلاك الطاقة والمرافق الطبيعية ، وتكون قابلة للاستعمال مرة أخرى ، وإعادة تصنيعها ، أو صرفها بلا مخاطر؛
- وعي المستهلكين او زبائن الشركات للآثار البيئية الناجمة عن استخدام منتجات والخدمات الشركة؛
- البحث عن سبل لتحسين الأداء البيئي على المدى الطويل للشركة؛

7- منح الموظفين التعليم والتدريب الكافي في مجال الصحة وسلامة البيئة:

بما في ذلك التعامل مع المواد الخطرة ومنع الحوادث البيئية ، فضلا عن الجوانب العامة للإدارة البيئية ، مثل إجراءات تقييم الأثر على البيئة ، والعلاقات العامة ، والتكنولوجيا البيئية؛

8- المساهمة في تطوير سياسات عامة من الناحية البيئية وناجعة من الناحية الاقتصادية:

مثل المشاريع المشتركة أو المبادرات التي تزيد من الوعي البيئي والدفاع عن البيئة؛

المطلب الثاني: المبادرة العالمية لاعداد التقارير " THE GLOBAL REPORTING INITIATIVE" (GRI).

تم طرح المبادرة العالمية لإعداد التقارير " Global reporting Initiative " (GRI) أو كما تسمى أيضا مبادرة الإبلاغ العالمية سنة 1997 ، من قبل المنظمة الأمريكية غير الحكومية "ائتلاف الاقتصاديات المسئولة بيئيا "Coalition for Environmentally Responsible Economies" (CERES)

وهذا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE وكذلك عدد من المنظمات البيئية والاجتماعية غير حكومية، المكاتب الإستشارية، ومهمتها تكمن في الرفع من طرق تقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير الخصائص التالية وهي القابلية للمقارنة والدقة والمصداقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة.

الفرع الأول : تعريف مبادرة إعداد التقارير.

تعزز المبادرة العالمية لإعداد التقارير استخدام اعداد تقارير الاستدامة كوسيلة للمؤسسات وخاصة الناشطة في ميدان قطاع الاسمنت كي تصبح أكثر استدامة وتسهم في اقتصاد عالمي مستدام.

وتتمثل مهمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير في جعل اعداد تقارير الاستدامة ممارسة قياسية ، ولتمكين جميع المؤسسات من اعداد التقارير حول ادائها وأثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة[1]، وتصدر المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة مجانا.

وهي عبارة عن مبادرة شبكية لا تهدف للربح ، وينطوى نشاطها على آلاف المهينين والمنظمات من العديد من القطاعات والدوائر والمناطق.[2] وشكلت سنة 2002 نقطة تحول في تقدم بمبادرة الإبلاغ العالمية، مع وضع هيكل مؤسسي جديد ونشر نسخة 2002 للمبادئ التوجيهية بالإضافة إلى ملاحق وبروتوكولات تقنية مرفقة.

وفي سنة 1999 نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة حيث تمت تجربة هذه المبادئ على بعض المؤسسات الاقتصادية مثل General Motors , Procter Gamble

[1]- Emmanuelle DONTENWILL, Comment la théorie des parties prenantes peut-elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises ?, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, du 18 et 19 juin 2004 à Lyon, France, p.6.

[2] – المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI، هل انت مساعد لتقديم التقرير"مقدمة لاعداد تقارير الاستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.ص 2.

و بعد استيفاء فترة الدراسة والمشاورات المكملة ، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية ، وبعد فترة من الشروحات الوافية والتجارب والمشاورات المكملة ، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان 2000 ، وتعتبر النسخة التي نشرت سنة 2002 كتكملة لمجموعة من التجارب والتحاليل والتشاور ومراجعة المبادئ التوجيهية التي صدرت سنة 1999، وفي سنة 2007 ، تم إدخال عدة تعديلات على المبادئ التوجيهية لسنة 2002.وقد اتخذت عدة هيئات عالمية من هذه المبادرة كأساس في مساهمتها في ادماج ابعاد التنمية المستدامة في صورة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبي للوزراء والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي ، كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 21 بلد تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة[1].

كما يعطي تقرير الاستدامة معلومات حول اهم الاثار للمؤسسات سواء الايجابية او السلبية على البيئة والمجتمع والاقتصاد وتعد المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة الصادرة عن المبادرة العالمية للإعداد التقارير اكثر النظم القياسية الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة استخداما وشمولا ، وقد تم اصدرا G4 وهو الجيل الرابع من المبادئ التوجيهية الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير في ماي من سنة 2013 وقد انطوت على مشاورات موسعة مع اصحاب المصلحة وحورات مع مئات الخبراء من شتى انحاء العالم بما فيها الشركات والمجتمع المدني ومنظمات العمال والاكاديمين وخبراء الشؤون المالية ، وتهدف مبادئ G4 الى مساعدة معدي التقارير على اعداد تقارير استدامة ذات قيمة حتى تصبح اعداد تقارير الاستدامة الهادفة والقوية ممارسة قياسية.

ويمكن القول ان تجربة المبادرة توضح ان العديد من المؤسسات تؤمن ان هناك ارتباط واضحا بين اعداد تقارير الاستدامة وبين تحقيق التغيير الحقيقي داخل هذه الشركات.

وترتكز مبادرة الإبلاغ العالمية على ثلاثة أركان وهي :[2]

1.الركن الاقتصادي ويشمل الأبحاث والتطوير والإنتاجية والاستثمار في العنصر البشري؛

2.الركن البيئي ويشمل تأثير أنشطة المنشآت على الماء والهواء والأرض والتنوع الحيوي والصحة؛

3.الركن الاجتماعي ويضمن الإفصاح عن معلومات حول الصحة والأمان ومراعاة حقوق الإنسان في أماكن العمل؛

الفرع الثاني : مبادئ مبادرة إعداد التقارير

وتقوم هذه المبادرة أساسا على عشرة مبادئ ، وهي:[3]

[1]- Álvaro DE REGIL, The New GRI's "G3 Sustainability Reporting Guidelines" Continue to Avoid Living Wages, the Missing Link of Sustainability, Corporate Social Responsibility, A TLWNSI ISSUE ESSAY, March 2006, p.5.

[2]- Jean-Pierre PIECHAUD, l'encyclopédie du développement durable, les éditions des Récollets France, N° 99 - Juillet 2009, p. 3.

[3] – المبادئ التوجيهية لاعداد تقارير الاستدامة، G4. مبادئ اعداد التقارير و الافصاحات المعيارية ص 25.

- **مبدأ الشفافية:**

ضرورة الإفصاح عن كل العمليات والإجراءات التي تساهم في إعداد التقارير بشكل أكثر مصداقية ؛

- **مبدأ الشمولية:**

يتعين على المؤسسة الاقتصادية إشراك جميع أصحاب المصالح في إعداد التقارير والرفع من جودتها ؛

- **مبدأ التدقيق:**

يجب أن تكون التقارير مدونة ، مصنفة ، تم تحليلها ، منشورة ، بحيث يمكن للمدققين سواء الداخليين أو الخارجين تدقيقها ، للتأكد من صحتها وفاعليتها ؛

- **مبدأ الاكتمال:**

يجب أن تكون التقارير مشتملة على كل المعلومات المادية ، ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة ؛

- **مبدأ الملائمة :**

يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقارير ذات أهمية بالغة ، وملائمة لاحتياجات متخذي القرار ؛

- **مبدأ استدامة المحيط:**

يجب أن تتضمن التقارير كل المعلومات اللازمة عن الأداء الاجتماعي والأداء البيئي ؛

- **مبدأ الإتقان والدقة:**

يتوجب على القائمين على إعداد التقارير التحلي ببعض الانضباط ، والدقة أثناء جمع المعلومات ، ومحاولة التقليل من هامش الخطأ ، لضمان اتخاذ قرارات بدرجة عالية من الثقة؛

- **مبدأ الحياد:**

يتوجب على القائمين على إعداد التقارير تجنب الانحياز إلى معلومات معينة عند اختيار أو عرض المعلومات أو في تقدير أهميتها ؛

- **مبدأ قابلية المقارنة:**

يجب أن تكون هناك القدرة على مقارنة تقارير المؤسسة الاقتصادية بتقارير مؤسسات اقتصادية أخرى ، حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أدائها وأداء المؤسسات الاقتصادية الأخرى خلال فترة زمنية محددة ، كما يمكنها مقارنة أدائها فيما بين فترات زمنية مختلفة ؛

- **مبدأ الوضوح:**

يجب أن تكون كافة المعلومات الواردة في التقارير واضحة ، مفصلة ، سهلة الاستيعاب ، خالية من الغموض والتعقيد بحيث يمكن فهمها من قبل أكبر عدد ممكن من المستخدمين ؛

الفرع الثالث : فوائد مبادرة إعداد التقارير

اما عن قيمة اعداد تقارير الاستدامة بالنسبة للمؤسسات فهناك فوائد على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وهذا ما اثبته تجارب ما يقارب 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي عملت معها المبادرة العالمية لإعداد التقارير في عدد من المشروعات التي بادرت بإقامتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير وهي كالتالي:[1]

1- قيمة التغيرات الداخلية (الفوائد الداخلية).

✓ تطوير رؤية وإستراتجية خاصة بالاستدامة:

تشجع عملية اعداد التقارير الشركات على تحديد رؤية و استراتيجية للعمل بأسلوب اكثر استدامة وعلى تقديم منتجات وخدمات اكثر استدامة وسوف تتمكن اثناء عملية اعداد التقارير من تحديد رابط بين تطبيق عملية اعداد التقارير وبين تطورها الاستراتجي.

✓ تحسين نظم الادارة والعمليات الداخلية وتحديد الاهداف:

اخد الفوائد الرئيسية لعملية اعداد التقارير هي انها تتيح للمؤسسات تتبع التقدم المحرز و القاء الضوء على الحالات التي تحتاج الى تحسين ، مثل امكانية تحسين الانتاجية وخفض التكاليف وبمجرد ان تبدأ الشركات بإعداد التقارير سوف تزيد توقعات حدوث تحسين فيما يتعلق بأهداف الاداء لديها.

✓ تحديد نقاط القوة والضعف:

تعطي عملية اعداد التقرير انذارات مبكرة فيما يتعلق بالنقاط التي تسبب المشكلات –وتظهر الفرص غير المتوقعة- هذه الاكتشافات يمكن ان تساعد ادارة الشركات على تقييم التطورات التي قد تكون مضرة قبل ان تظهر كمفاجآت غير سارة(ادارة المخاطر) و- اغتنام الفرصة قبل المنافسين ومن الممكن اثناء عملية اعداد التقرير ان تكتشف هناك بعض المسائل التي لا تدار على نحو جيد ، ويمكن ان يعرض هذا سمعة الشركة للخطر كما انه من الشائع ان تحدد المؤسسات المسائل الحاسمة والتي لم تكن توضع في الاعتبار من قبل.

✓ اجتذاب الموظفين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم:

تعتبر معايير الاداء المرتفعة للمؤسسات والسمعة الطيبة (امور غير محسوسة) تساعد على اجتذاب الموظفين و تحفيزهم ، وتثبت عملية اعداد التقارير ان الشركات " لا تتحدث " فقط عن المسائل المتعلقة بالاستدام . لكنها

[1] – المبادئ التوجيهية لاعداد تقارير الاستدامة، مرجع سابق، ص 10.

مستعدة لمناقشتها و قياسها والتصرف حيالها بصورة علانية.وسوف يزيد هذا من الثقة بين الشركات وموظفيها ويحسن من سمعة المؤسسة وفي النهاية سوف تزيد اسهامات القوى العاملة ويطول بقائها للتوفر الحافز. ويتم تمكينها بما يتفق مع الاهداف الاستراتجية.

2- قيمة التقدير(الفوائد الخارجية) :

✓ تحسين السمعة واكتساب الثقة والاحترام:

يتأثر اصحاب المصلحة في المؤسسات بالسمعة والاحترام والثقة التي تكتسبها الشركات وبالتالي فهناك دائما مخاوف من تدمير سمعة الشركة من خلال الافصاح العلني عن المخاطر المحتملة والأنباء غير سارة وتؤدي الغريزة الطبيعية الى تجنب مثل هذا الاقرار. ولكن اعداد التقارير سواء عن الامور التي تسير على ما يرام او الامور التي تحتمل التحسين.

✓ اجتذاب التمويل:

في هذه الايام يوجه مقدمو راس المال اسئلة صعبة للشركات ، وعند تقييم الشركات تضع المؤسسات المقرضة في اعتبارها والمستثمرون كذلك الاداء في مختلف جوانب المساءل المتعلقة بالاستدامة بصورة متزايدة مثل الحكم الراشد، القيم الاخلاقية والأولويات الاجتماعية والتصرفات البيئية والمنظمات التي لا تهدف للربح في موقف مشابه.

حيث تعتمد على الجهات المانحة او الراعية لتمويل انشطة مشروعاتها ويمكن ان يساعد تطبيق عملية اعداد التقارير المؤسسات على تحسين الادارة العامة للمسائل المتعلقة بالاستدامة وعلى الاستعداد للتحدث بصورة مفتوحة على ادائهم ويبرز هذا ادارة الاداء عالية الجودة والتي يمكن ان تتيح التمويل.

✓ الشفافية والحوار مع اصحاب المصلحة:

تعتبر عملية اعداد تقارير الاستدامة اداة هامة لتحقيق الشفافية والافصاح عن الاداء المتعلق بالاستدامة لأصحاب المصلحة في المؤسسات . فإن اصحاب المصلحة لديهم مثل العملاء والموردين وجماعات الضغط في المجتمع المحلي ومقدمي راس المال والموظفين والمالكين ، ومن خلال العلاقات التي يمكن ان تنشئها عملية اعداد التقارير بين المؤسسات واصحاب المصلحة فيها ، يمكن ان تتلقى تعليقات حول العمليات التجارية والتي تمكن من المراجعة العمليات وتحديد الفرص الاعمال التجارية.

✓ تحقيق الميزة التنافسية والريادة:

لا يزال اعداد التقارير الاستدامة ممارسة غير شائعة في جميع مناطق والقطاعات ولهذا السبب فان المؤسسات العاملة بهذا التقرير تعتبر رائدة في مجال الاستدامة ويعتبر هذا امرا هاما بالأخص نظرا لان اعدادا متزايدة من المؤسسات الكبرى تدقق الموردين المحتملين والحاليين على اساس اداءهم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأثر الذي يتركونه على سلسلة الامداد الخاصة بهم ومن خلال قدرتها على ان تبين للعملاء الحاليين والمحتملين التزام الشركة بإدارة اعمالها بصورة مستدامة فإنها تزيد احتمالات اختيارها كمورد مفضل من الشركات الكبرى.

وفي الاخير تعتبر هذه المبادرة للإعداد تقارير حول التنمية المستدامة مبادرة جيدة ومساعدة للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت للتحقيق أبعاد التنمية المستدامة لما توفره من مبادئ وخطة ومؤشرات واضحة تمكنها حقيقة على تحقيق اهدافها فيما يتعلق بموضوع التنمية التمية المستدامة.

المطلب الثالث: مبادرة الامم المتحدة " الميثاق العالمي" (The Global Compact).

في عام 1999 صدر"الميثاق العالمي (The Global Compact) وهو مبادرة طرحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في ذلك الوقت وهي ذات طابع دولي دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية ، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة ، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة.

الفرع الأول : تعريف الميثاق العالمي.

ترتكز هذه المبادرة على القواعد الثلاثة للتنمية المستدامة ، وهي تنطلق من فكرة محاولة دعم الاقتصاد العالمي وكذلك التوزيع العادل لثروات العالم على جميع سكان الكرة الأرضية في إطار العولمة وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد ، وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد المؤسسات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

و يتمثل الاتفاق العالمي في شراكة اساسها مكتب الاتفاق العالمي (UNGC) ووكالات مختصةّ للأمم المتحّدة وهي:[1]

1- المفوضّية العليا للأمم المتحدة الخاصةّ بحقوق الإنسان (OHCHR)؛

2- المنظّمة العالميةّ للشغل (OIT)؛

3 - برنامج الأمم المتحّدة للتنمية (PNUD)؛

4- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةّ (ONUDI)؛

5- مكتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة؛

[1] - عبد الرحمان العايب، ص 129.

الفرع الثاني : مبادئ مبادرة الميثاق العالمي.

وتتمثل المبادئ العشرة للاتفاق العالمي في النقاط التالية:[1]

✓ **حقوق الإنسان :**

المبدأ 1: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها ؛

المبدأ 2: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان ؛

✓ **معايير العمل :**

المبدأ 3 : يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والإعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية؛

المبدأ 4: يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛

المبدأ 5: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛

المبدأ 6: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن؛

✓ **البيئة :**

المبدأ 7: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على إتباع نهج إحترازي إزاء جميع التحديات البيئية ؛

المبدأ 8: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة ؛

المبدأ 9: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات الغير ضارة بالبيئة ونشرها ؛

✓ **مكافحة الفساد :**

المبدأ 10: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة ؛

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود معايير محددة للتعرف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمي. فقد تدعي الشركات الالتزام بها دون وجود أي معايير أو شواهد تدل على ذلك أو التأكد من تحقق هذا الالتزام. كما يرى البعض أن هذه المبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد ، ومن ثم لا يمكن أن يكون الالتزام بها طواعية ، بل لابد أن يكون هناك نوع من الالتزام القانوني بها.[2]

ويمكن القول ان هذه المبادرة جاءت على المستوى الكلي للدول عن طريق الحكومات ولكن يمكن للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت العمل بها والاستعانة بمبادى هذه المبادرة للوضع في رسالتها المؤسسية اتجاه التنمية المستدامة واعتبارها كنقطة بداية للوضع استراتجية للتنمية المستدامة خاصة بهذه المؤسسات وخاصة في المجال البيئي والاجتماعي.

---

[1] -the global compact, UN Global Compact – 10 Principles, p1.

[2] – صالح السحيباني،**المسئولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص فى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية**،المؤتمر الدولى حول "القطاع الخاص فى التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان ،23-25 مارس 2009.

المبحث الثالث: مبادرات محلية للتنمية المستدامة.

توجد العديد من مبادرات التنمية المستدامة المحلية على مستوى العديد من الدول النامية ، إلا اننا سوف نكتفي بعرض اهم وأشهر هذه المبادرات على المستوى العالمي نظرا للتخصصها الدقيق ولكونها ادوات عملية وعلمية وتقنية متطورة موجهة للمؤسسات وخاصة قطاع صناعة الاسمنت للتبني التنمية المستدامة وهي : التجربة الفرنسية والبريطانية والايطالية.

المطلب الاول:التجربة البريطانية (معيار SIGMA).

قام المعهد البريطاني للمواصفات القياسية (BSI) سنة 1999 وبالتعاون مع منظمات الأعمال البريطانية والمنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها تسمية المنتدى من أجل المستقبل "Forum for the future " بإطلاق مبادرة حول التنمية المستدامة وتسمى معيار SIGMA والهدف من المبادرة هو " وضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة"[1].

الفرع الأول : تعريف معيار SIGMA.

وهو عبارة عن معيار اشمل وأوسع من المعايير الاخرى ، حيث يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك. ويقترب هذا المعيار من أنظمة إدارة الجودة حيث انه ينظم عملية ضمان فعالية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المؤسسة وجعل هذا النظام قابلا للتدقيق من طرف جهات من خارج المؤسسة[2].

الفرع الثاني : مراحل تطبيق النموذج.

ويتم تطبيق هذا النموذج عبر 4 مراحل وهي كالتالي:[3]

المرحلة الاولى : التعرف على أصحاب المصالح والتعرف على متطلباتهم؛

المرحلة الثانية : وضع معايير للحوكمة: وجود تنظيم وقيادة فعالة يسمح بضمان التوافق بين الإدارة المعتمدة مع متطلبات أصحاب المصالح؛

المرحلة الثالثة : الاعتماد على نظم إدارة تسمح بتحديد احتياجات أصحاب المصالح الداخلية منها والخارجية ومواكبة التغيرات التي قد تمس هذه المتطلبات؛

---

[1]- Franck AZZERI et autres, Organiser le développement Durable, Vuibert, 2005, p.82.

[2]- Franck AZZERI et autres.OP CIT. P 66.

[3] -عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 134.

المرحلة الرابعة : الاعتماد على معلومات تمتاز بمواصفات الجودة المطلوبة مما يسمح للإدارة بالتحلي بالمسؤولية اللازمة في التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة؛

ويتمثل طموح هيئة التقييس البريطانية في جعل هذا المعيار –SIGMA- معيارا للإدارة يغطي كل مجالات إدماج أبعاد التنمية المستدامة مدعمة إياه بأدوات تسهل على الشركات البريطانية من تطبيقه واعتماده بسهولة. [1]

ويعتمد هذا المعيار على فلسفة التحسين المستمر المستمدة من المبادئ الاربعة للمفكر الاقتصادي في مجال الجودة "ادوارد دوميـنج" DEMING وهـي التخطـيط والتنفيـذ والتقيـيم والتحسـين، غـير ان هـذه المبـادرة – SIGMA– اشمل محتوى بإضافة مبادئ المساءلة والإفصاح والشفافية[2].

والجدول التالي يوضح لنا المبادئ التي يقوم عليها هذا الدليل وهي في اربعة محاور رئيسية:

الجدول رقم(2.2): مبادئ دليل SIGMA.

مرحلة الادارة	الاهداف
رؤية الإدارة العليا	– وضع دراسة جدوى لمعالجة قضايا التنمية المستدامة وتحقيق مستوى عال من الالتزام من اجل دمج التنمية المستدامة في العمليات الأساسية واتخاذ القرارات. – تحديد أصحاب المصلحة وفتح الحوار معهم على تأثيرات الرئيسية والنهج المقترح. – لتأطير مهمة التنمية المستدامة على المدى الطويل ، ورؤيتها ومبادئ التشغيل الخاصة بيها و استراتيجيتها رفيعة المستوى المعتمدة ، وإلى إعادة النظر فيها بشكل دوري. – رفع الوعي بقضايا الاستدامة لانها يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسات وتوجهاتها المستقبلية وضرورة التدريب والتطوير –التأكد من أن الثقافة التنظيمية هي في صالح التوجه نحو الاستدامة.
التخطيط	– من اجل ضمان اداء مستدام للمنظمة بتطبيق المتطلبات القانونية والمبادرات الطوعية. – لتحديد وترتيب أولويات قضايا الاستدامة للمؤسسة. – لوضع خطط استراتيجية لتحقيق رؤية المنظمة ومواجهة قضاياها اتجاه التنمية المستدامة. – استشارة أصحاب المصلحة بشأن الخطط. – لوضع خطط عمل تكتيكية على المدى القصير لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة المتفق عليها مع تحديد الأهداف، والمسؤوليات.
التنفيذ	– لمواءمة وترتيب أولويات برامج إدارة بما يتمشى مع التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي ورؤية المنظمة المستديمة. – للتأكد من أن تحديد الإجراءات والتأثيرات والنتائج والمتطلبات القانونية والتنظيمية الذاتية تدار والضوابط الداخلية المناسبة في مكانها الصحيح. – لتحسين الأداء من خلال توفير استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط العمل المرتبطة بها. ممارسة تأثير خارجي مناسب على الموردين، والأقران وغيرهم. من اجل التقدم في عملية التنمية المستدامة.
الرقابة والمراجعة والإفصاح	– لرصد التقدم المحرز مقارنة مع القيم المحددة ، والاستراتيجيات والأهداف وأهداف الأداء. – للتواصل او للمشاركة مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية عن طريق تقديم التقارير والضمانات والمعلومات المدمجة إلى استراتيجية فعالة و استعراض تكتيكي التي بلغت ذروتها في التغيير والوقت المناسب.

The sigma duide lines, putting sustainable development into practice, a guide for organisations, p4.

[1] The sigma duide lines, putting sustainable development into practice, a guide for organisations, p4.
[2] Franck Aggeri et autres, Op.Cit., p.83. -

المطلب الثاني: النموذج الايطالي BEST.

تعود تجربة إيطاليا مع وضع نموذج خاص بانتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى سنة 2003 حيث التزمت الحكومة الإيطالية بتطبيق مبادرة الاتفاق العالمي من جهة والمصادقة على مبادئ المنظمة الدولية للعمل واحترام مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE.

الفرع الأول : تعريف نموذج BEST.

في سنة 2004 ، قامت الحكومة الإيطالية بوضع قانون خاص بالجائزة الإيطالية لأحسن تقرير اجتماعي "والذي أطلق عليه تسمية OSCAR BILAN[1].

أما عن التجربة الإيطالية فيما يتعلق بالنموذج الخاص بالتنمية المستدامة وهذا من خلال فكرة تطوير نظام موحد وهذا من اجل الحصول على شهادة ISO، حيث تتيح للمؤسسات الايطالية الحصول على شهادة واجدة تشمل كل المواصفات القياسية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بدلا من الحصول على كل شهادة على حدى ، ومعنى هذا ان التجربة الايطالية او النموذج الايطالي ادمج جميع المواصفات في مواصفة واحدة و اطلق على هذا النظام الموحد اسم BEST4 ، وهو بمثابة نموذج إدارة تبرهن من خلاله المؤسسات الإيطالية ومن بينها المؤسسات التابعة للقطاع صناعة الاسمنت على تصرفاتها المجتمعية اتجاه كل أصحاب المصالح. والشكل التالي يوضح لنا نموذج best 4 :

[1] - Giovanni GUALANDI, la situation de la RSE en Italie et une expérience pilote de certification par un audit intégré, Institut de l'audit social, université d'Eté, Lille 1 et 2 septembre 2005, p.1.

الشكل رقم (5.2) : نموذج best 4.

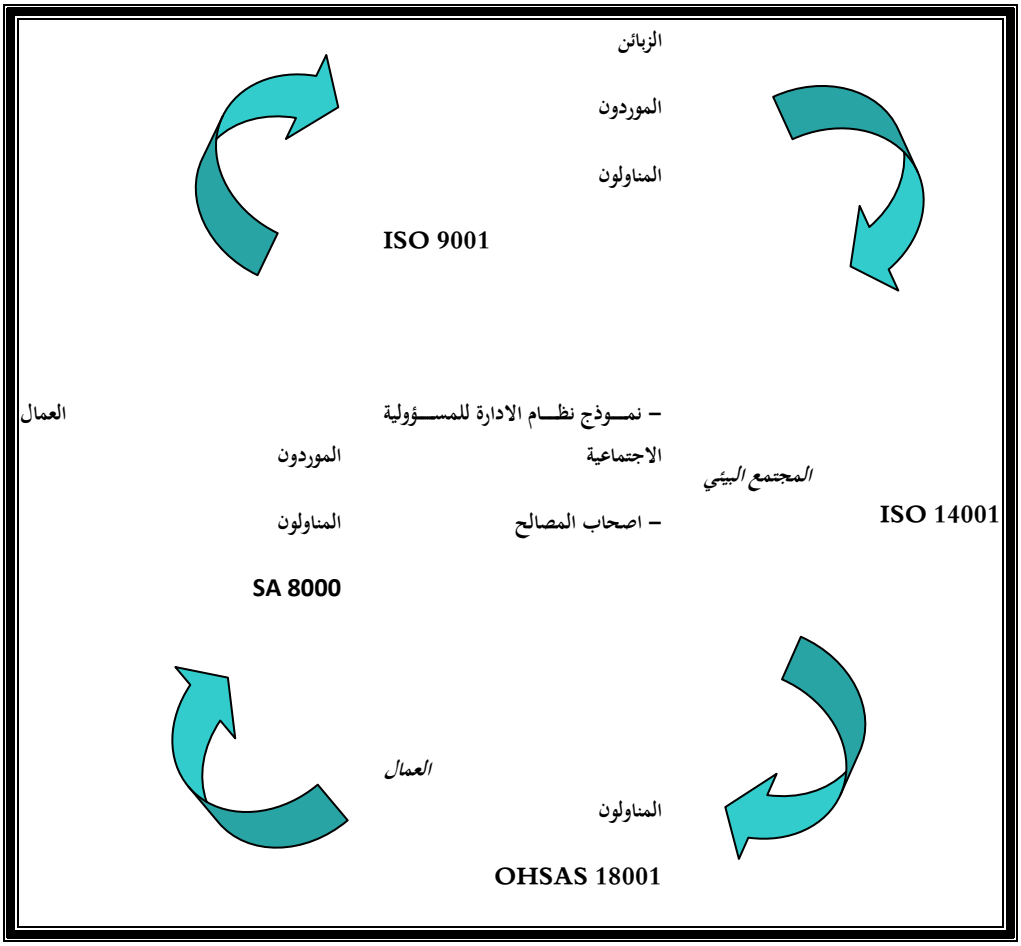

المصدر: Giovanni gualandi, la situation de la rse en Italie et une experience pilote de certification par un audit integre, universite d'été, lille ,1et 2 sptembre, 2005, p 13.

الفرع الثاني: تطوير نموذج BEST للتنمية المستدامة .

لقد قامت السلطات المختصة في ايطاليا بتطوير نموذج اخر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسمي ب Q-RSE وهذا تحت اشراف الاستاذ " لورانزو ساكوني LORENZO SACCONI" من جامعة طورينو بمساهمة مركز الأخلاقيات القانونية والاقتصاد THIES LAW AND ECONMICS ، والهدف من هذا البرنامج هو رفع درجة التحسيس والتعمق في فهم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في ايطاليا[1].

والغرض من هذا المشروع Q-RES هو تعزيز رؤية المنظمة لعلاقاتها الاجتماعية مع اصحاب المصالح عن طريق تحديد نموذج جديد للمسؤولية الاجتماعية الذي من شأنه أن يصون سمعة و موثوقية الشركة.

[1] – عبد الرحمان العايب، ص 162.

كما أن الغرض من مشروع Q-RES هو الترويج لرؤية المنظمة على أساس عقد اجتماعي مع أصحاب المصلحة من خلال تحديد مستوى مؤكد جديدة لقواعد السلوك والمسؤولية الاجتماعية التي تصون سمعة و موثوقية الشركة و هناك ستة الأدوات اللازمة لتحقيق نظام إدارة للمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في النموذج Q-RES:[1]

- الرؤية الأخلاقية للأنشطة؛
- ميثاق الاخلاق؛
- التكوين والتدريس في مجال أخلاقيات الأعمال؛
- نظام للإدارة والرقابة؛
- الإفصاح الأخلاقي والاجتماعي؛
- التدقيق الخارجي؛

وتكمن ميزة هذا مشروع في تكامل كل هذه الأدوات مما يعطي ثقة أكبر لأصحاب المصالح في الشركات التي تطبقه.

المطلب الثالث: النموذج الفرنسي (معيار SD 21000).

يتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وهذا باعتبارها قضية استراتيجية ، وهذا ما ادى الى تحفيز وخلق العديد من المبادرات والمشاريع في الوكالة الفرنسية للتقييس "AFNOR" الفرنسية، وهي عبارة عن مؤسسة فكرية و بحثية تحت رعاية لجنة التوجيه الاستراتيجي "البيئية" للوصول إلى توافق في الآراء بشأن نوع من الأدوات الطوعية التي تدعم تنفيذ وإدماج مبادئ التنمية المستدامة لقطاع الأعمال.

الفرع الأول : تعريف معيار SD21000.

يعتبر معيار –SD 21000–اداة مقترحة من طرف وكالة الفرنسية للمواصفات القياسية" AFNOR" وهو من أبرز وأفضل المعايير على الصعيد المحلي وهو يعتبر كدليل تطبيقي للتنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية وخاصة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ،كما انه مقترح أيضا في هذه الآونة كمسودة عمل على لجنة COPOLCO واللجنة التقنية TC207 المختصة بالبيئة ولجنة TC176 المختصة في الجودة في منظمة الإيزو ، من أجل محاولة دراسته وتمريره كمشروع مواصفة دولية تصدرها منظمة الدولية للمواصفات القياسية (الإيزو) في المستقبل.[2]

[1] - Giovanni gualandi,op cite, p9.
[2] - Groupe AFNORE, développement durable et entreprises: un défi pour les managers, Op.Cit, P: 69.

وفقا لمعيار SD 21000 يمكن للمؤسسة مراعاة قضايا وأبعاد التنمية المستدامة في إستراتجياتها وسياساتها وأهدافها ، وذلك بالإستعانة على خمسة عناصر أساسية هي:[1]

- الحوكمة والممارسات الإدارية ؛
- الرهنات والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة ؛
- الأداء الإقتصادي المستدام ؛
- المسؤولية الإجتماعية ؛
- المسؤولية البيئية ؛

في معيار SD 21000 فإن هذه العناصر تمثل ركائز أساسية لتقييم أداء المؤسسة نحو تحقيق التنمية المستدامة ويحتوي كل عنصر من هذه العناصر على عدة جوانب وتفرعات.[2]

إن معيار -SD 21000- موجه لرؤساء المؤسسات مهما كان حجمها أو مجال نشاطها ، حيث تضم التحديات الكبرى للتنمية المستدامة ، وهي مكونة من ثلاثة أقسام ، الأول يتعلق بتقييم المؤسسة ، والثاني يعالج مسألة تطبيق المسؤولية المجتمعية ، ويهدف إلى تسهيل خيارات المؤسسة ، أما الثالث فيقترح توصيات لوضع نظام إدارة مسؤول اجتماعيا.

كما يتضمن هذا المعيار جملة من التوصيات والإرشادات الفنية والتقنية ، التي تسمح بتطبيق هذا المعيار وبشكل متناسق مع باقي المواصفات القياسية ، مثل المواصفات القياسية الخاصة بإدارة الجودة ، أو المواصفات القياسية المعنية بحماية البيئة ، دون أن تتحصل المؤسسة الاقتصادية على شهادة كما هو الحال بالمواصفات القياسية سالفة الذكر. فمن خلال هذا الدليل يكون باستطاعة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت أن تحدد رهانات التنمية المستدامة التي تهمها مراعية في ذلك احتياجات ومتطلبات ورغبات أصحاب المصالح لانهم هم الذين يمثلون الرهانات اتجاه المؤسسة أي الجهات التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وكذلك الذين تؤثر عليهم المؤسسة.

الفرع الثاني: اهداف معيار SD21000.

وقد جاء هذا المعيار من اجل تقديم مساعدة للمؤسسات التي تواجه تحديات جديدة وضغوطات مختلفة وهي:[3]

[1]Anthony Rosa et outre, Guide pratique du développement durable , AFNOR, 2005, P26.-
[2]- Anthony Rosa et outré،opcit,p 27.
[3] AFNOR . SD 21000.développement durable. responsabilité des entreprises. Guide pour la prise en compte des enjeux du développement durable dans la stratégie et le management de l'entreprise - Paris, France, Juillet 2003, p.6.

- ظهور سياسة بيئية جديدة على المستوى الدولي، وهو ما يعني ضمنا خطاب جديد من المسؤولين المنتخبين المحليين وممثلي السلطات العامة؛
- الضغوط المالية او ما يعرف بالاستثمارات المربحة اجتماعيا؛
- التطورات التشريعية؛
- التزام المجتمع المدني؛

ومن المتوقع أن تلعب التنمية المستدامة دورا متزايدا في عمليات صنع القرار في المؤسسات والمنظمات الأخرى، وهذا المعيار -SD21000- يمكن استخدامه من طرف هيئات اخرى ويتم شريطة أن تكيف أعمالها وفقا للمؤسسات المعنية ، وهذا من اجل تحقيق الاهداف التالية:[1]

- تحديد القضايا الرئيسية للشركات والفرص والمخاطر المتوقعة؛
- معرفة العواقب الاكثر وقوعا على المستوى العالمي على الحياة ونشاط المؤسسات الاقتصادية لاسيما من حيث مسؤوليتها الاجتماعية واحترام الشركة ومستقبل الارض ؛
- الاخذ بعين الاعتبار ومراعاة التنمية المستدامة تدريجيا و تطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بها؛

والشكل التالي يوضح لنا نموذج -SD21000- الفرنسي لكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية وخاصة مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت :

[1] -. SD 21000.développement durable. responsabilité des entreprises,op cit,p 7.

الشكل رقم (6.2):نموذج SD21000 الفرنسي.

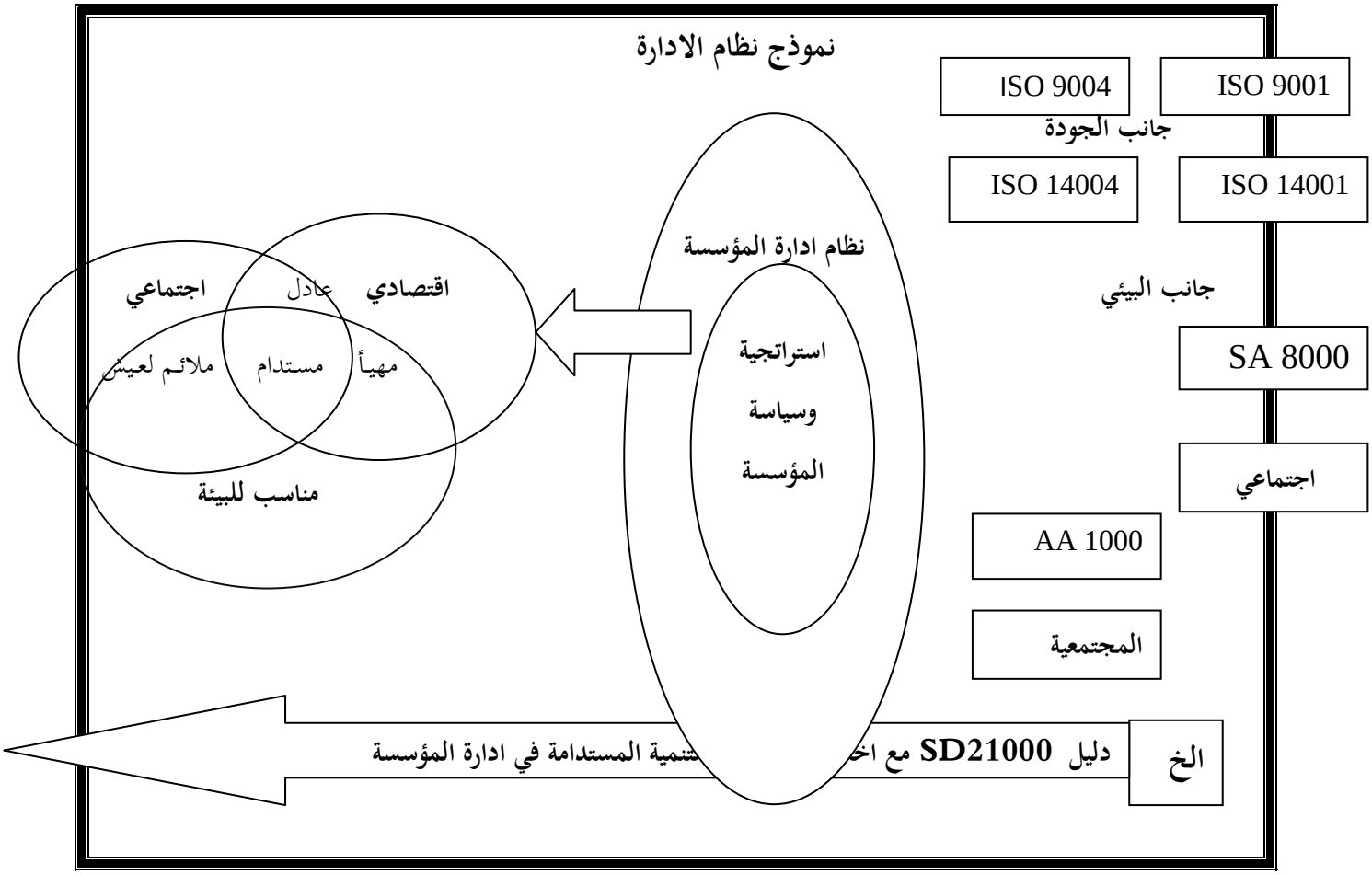

Source: AFNOR . SD 21000.développement durable. responsabilité des entreprises. Guide pour la prise en compte des enjeux du développement durable dans la stratégie et le management de l'entreprise - Paris, France, Juillet 2003, p.17.

ويعتبر هذا الدليل من احسن النماذج التي حاولت وضع اسس للتطبيق مبادئ التنمية المستدامة في مختلف المؤسسات الاقتصادية حيث يعتبر الدليل الوحيد الذي حاول جمع كل ابعاد التنمية المستدامة في دليل واحد.وقد عملت به جل المؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الفرنسية وهو قابل للتطبيق على بقية مؤسسات القطاع بإختلاف مكان تواجدها.

خلاصة الفصل:

يمكن القول من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل ان مع تنامي مفهوم التنمية المستدامة بصفة ضرورية وبغية تحقيقها عمدت مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت على إدماج وتبني مفهوم التنمية المستدامة ضمن مختلف مراحل نشاطها وهذا بالاستعانة بكل الأدوات والنماذج المناسبة والكفيلة بترشيد نشاطات وممارسات هذه المؤسسات . ومن خلال هذا الفصل يمكن ان نستنتج ان هذه الادوات تختلف في قدرتها على مساعدتها على ادماج أبعاد التنمية المستدامة ، فالمعايير والمواصفات القياسية الدولية بالرغم من تعددها إلا أنه لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، حيث ان المعايير الموجودة فهي تمثل بعد واحد فقط من أبعاد التنمية المستدامة ، مثل المواصفة القياسية ايزو 14001 والتي تعني البعد البيئي ، وكذلك المواصفة القياسية ISO 26000 التي تخص الجانب الاجتماعي والذي يصف نظام الإدارة المسؤول اجتماعيا.

اما عن المبادرات الدولية فيمكن ان نقول انها موجه خصصا للاقتصاديات القوية المتطورة اما عن الاقتصاديات النامية او في طور النمو فهي غير جاهزة اقتصاديا وسياسيا لتنبني مثل هذه المبادرات وخاصة على مستوى مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت .

وفي الاخير تبقى المبادرات المحلية على مستوى الدول فهي الوحيدة التي حاولت تطوير نموذج كامل للتبنى مفهوم التنمية المستدامة وخاصة النموذج الفرنسي- SD21000- الذي يعتبر نموذج متكامل يعكس كل أبعاد الثلاثة في ان واحد للتنمية المستدامة.

القسم التطبيقي:
التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية

الفصـل الثالــث:

الدراسات السابقة حول التنمية المستدامـة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنـت

تمهيد:

سيحاول الباحث من خلال هذا الفصل الخاص بالدراسات السابقة عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع من مختلف جوانب الدراسة الحالية والتي تساعد الباحث على اتمام الدراسة الميدانية وكذلك النظرية ، وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل إليها والأدوات المستخدمة في التحليل ، حيث سنستعرض في المبحث الاول الدراسات السابقة في الموضوع المحلية والأجنبية ، وفي المبحث الثاني سنلقى الضوء على ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، وقد جاءت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول : **عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع ؛**

المبحث الثاني : **مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية ؛**

المبحث الاول : عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع.

سنقوم في هذا المبحث بتفصيل الدراسات السابقة في الموضوع حيث تعددت هذه الدراسات من رسائل دكتوراه ورسائل ماجستير بالإضافة الى مقالات ومداخلات في ملتقيات ،كما ضمت هذه الدراسات مجموعة من التقارير في بعض مؤسسات الاقتصادية ، كما تنوعت ما بين دراسات باللغة الاجنبية وأخرى باللغة العربية وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين فتناولنا في المطلب الاول الدراسات السابقة الاجنبية وفي الثاني الدراسات السابقة المحلية.

المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.

1- دراسة (ايمان اوصلاتي، 2008) بعنوان:

" responsabilité sociale des entreprises en Algérie le cas d'une entreprise publique algérienne."

وتعرضت هذه الدراسة بشكل مفصل للمسؤولية الاجتماعية في مؤسسة " ميناء بجاية" وتظهر اهم الخيارات التي قامت بها هذه المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية ،كما حاولت الدراسة معرفة اهم المحفزات للمسيرين التي تدفعهم الى تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة (خالد طهاري، 2010) بعنوان:

" la responsabilité sociale (corporate social responsibility)"

وقد عالجت هذه الدراسة الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية ومحاولة اسقاط هذا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال هدف معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات ، وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- قبل الاصلاحات التي شرعت فيها الدولة في 1990 كانت المؤسسة العمومية تعمل بتوجيه سياسي ، وكانت تأخذ بعين الاعتبار للأولويات الاجتماعية جنبا الى جنب مع الاولويات الاقتصادية ، فكانت تقدم خدمات اجتماعية تشمل جوانب مختلفة : العمل ، الصحة ، السكن ، الاستهلاك وغيرها ؛
- بعد اصلاحات التي شملت المؤسسة الاقتصادية في 1984 من اجل التوجه الى اقتصاد السوق ، بدأ الاتجاه نحو عقلانة الادارة على مستوى القوى العاملة ، في سبيل احترام متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق ، مما تتطلب اعادة تعريف للمسؤولية الاجتماعية على مستوى ادارة الموارد البشرية بأخذ بعين الاعتبار للجوانب الاقتصادية؛

- ضرورة قيام الدولة بوضع اجراءات لحماية الحقوق البيئية والاجتماعية؛

3- دراسة (Karen DELCHET، 2008) بعنوان :

" La prise en compte du développement durable par les enterprises entre strategies et normalisation – étude de la mise en oeuvre des recommendations du guide AFNOR SD21000 au sein d'un échantillon de PME françaises.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي -SD 21000- من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة الفرنسية ، وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 80 مؤسسة صغيرة والمتوسطة من كامل قطاعات النشاط وموزعة عبر كامل التراب الفرنسي. وقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس ؟

وبعد تجميع وتحليل البيانات التي تما الحصول عليها بناء على معلومات استمارة الاستبيان فقد توصلت الدراسة في الاخير الى النتائج التالية:

- صحة الفرضيتين المطروحتين للدراسة؛
- إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة؛
- إن اعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي؛
- إن تطبيق المعيار الفرنسي- SD21000- ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي - ISO 26000 - الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات؛

4- دراسة (MARIUS BULEARCA، CATALIN POPESCU، 2014) بعنوان:

"DIMENSIONS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EXTRACTIVE INDUSTRY "

لقد حاولت هذه الدراسة القاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة من الجانب النظري من خلال محاولة الباحثين في هذا المقال على تحديد وشرح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية حيث بينت ان مفهوم التنمية المستدامة مكن من إعادة النظر في العلاقة بين التنمية والتلوث على ضوء الترابط المتبادل بين مكونات التنمية ، ويحدد التغيير العميق الحاصل إثر استغلال الموارد ، توجيه الاستثمارات ، وتطوير التكنولوجيات إلى أن يأخذ مسارا جديدا من خلال تنسيقها المحكم فيما بينها ، كما يوفر زيادة كبيرة في القدرة

الحالية والمستقبلية لتلبية حاجيات المجتمع ، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان هذا التطور أساسا على النمو الاقتصادي ، والذي يعتبر في الواقع كآلية لذلك ، ولكن يستند أيضا على المفاهيم والقيم الجديدة التي توفر إطارا (نموذجا) ذو مستوى عال في حركية إحداثيات النمو. وبالتالي فإن ذلك الإطار يجب أن يعمل على توفير حوافز لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي ، بحيث أن مجمل الأهداف والطرق والأدوات يتم تحديدها من منظور طويل الأجل ، ويكون لهذا الإطار أيضا القدرة على الانفتاح الواسع على التقدم الحقيقي للمجتمع على جميع المستويات ، كما يعمل على تقديم حلول الدعم الفعال والمستمر لهذا التقدم.

5– دراسة (Tarek Selim and Ahmed Salem، 2010) بعنوان:

"Global Cement Industry: Competitive and Institutional Dimensions "

لقد عالجت هذه الدراسة واقع صناعة الاسمنت على المستوى العالمي باعتبارها صناعة ذات بعد عالمي وتتميز بالكثافة والتركيز ، استهلاك الطاقة ، وبالحيوية من أجل الحفاظ (أو الاستدامة) على البنية التحتية للدول. ولقد شهد سوق الإسمنت الدولي – بتشكيله حصة صغيرة من مخرجات الصناعة العالمية — نمواً بمعدلات متزايدة بالنسبة للإنتاج المحلي في السنوات الأخيرة. فالعديد من المحاولات بهدف حماية البيئة في الدول المتقدمة (وخاصة دول أوروبا) كانت سببا مساهما في تحوّل (انتقال) الوحدات الصناعية لإنتاج الاسمنت إلى البلدان ذات الأنظمة البيئية الأقل صرامة. وبالموازاة مع الارتفاع المستمر للأسعار الحقيقية للإسمنت ، جنبا إلى جنب مع استمرار ارتفاع الأسعار الحقيقية ، فقد أدى هذا إلى نشوء أو ظهور نموذج يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

حيث حاولت هذه الدراسة تقديم تحليلٍ نقديّ للقوى التي تؤثر على مستويات أسعار وإنتاج الاسمنت انطلاقا من منظورين : القوى الخمسة لبورتر والتي سمحت لصاحب المقالة بتحليل القوى التنافسية وتقوم بتحريك الصناعة من وجهة نظر اقتصاد السوق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقوم نماذج الاقتصاد المؤسساتي بشرح كيفية تأثير الحكومات وصانعي السياسات على بنية وتوزيع الإنتاج في السوق العالمية.

وتشير النتائج التي توصلّت إليها هذه الدراسة إلى:

- إن صناعة الاسمنت لا تتبّع الأنماط المحتملة من نموذج اقتصاد السوق. بالإضافة إلى ذلك ، فإنها لا تتصرف تماما على نموذج الاقتصاد المؤسساتي بالتالي ، لا توجد وجهة نظر توضح نموذج التسعير أو طبيعة السوق بحد ذاتها؛
- إن الجمع بين قوى السوق ضمن إطار مؤسساتي يقدّم فهماً أكثر وضوحاً في حركية (ديناميكية) الأسعار وأداء الصناعة. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن التنظيم المحلي وحده غير كاف لضمان كفاءة السوق بسبب ضعف الحكم المؤسساتي في البلدان النامية والذي يتماشى مع المصالح التجارية الخاصة لشركات الإسمنت العالمية. وعلاوة على ذلك ، فإن التأثير العالمي للصناعات المحلية نتيجة عدم امتثالهم للضوابط البيئية يولّد آثاراً اقتصادية جانبية لا

يمكن تصحيحها عن طريق قوى السوق لوحدها ، وبالتالي ونظرا لعدم التماثل بين الحكم والبنية ، فإن هذه الورقة توصي بإنشاء هيئة تنظيمية دولية مستقلة لصناعة الاسمنت تعمل على توفير مبادئ توجيهية لتنمية صناعة مستدامة ضمن سياق عالمي؛

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية.

1- تقرير حول التنمية المستدامة ، شركة السويس للاسمنت ، مصر ، 2010 .

عالج هذا التقرير اشكالية التنمية المستديمة داخل شركة السويس المصرية للاسمنت بمختلف ابعادها الثلاثة الاقتصادية ، البيئية و الاجتماعية ، حيث واصلت هذه المجموعة خلال عام 2010 تكريس مواردها وتخصيص الوقت الكافي لأنشطة التنمية المستديمة وبناء قدرات المجتمع بما يتلاءم مع الاهداف الانسانية للألفية ، وقد حققت هذه الشركة نجاحات في مجال السلامة والحفاظ على البيئة والمسؤولية الاجتماعية حيث سعت الشركة لتصبح من بين الشركات الاكثر سلامة في عالم الصناعة من خلال تحسين ادوات الرقابة والإبلاغ والدعم الفني والإداري على مستوى المجموعة بالإضافة الى زيادة عدد دورات التوعية بالسلامة وساعات التدريب للعاملين بالمجموعة والعاملين لدى المقاولين ، كما قامت المجموعة بمبادرة الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل كما اتخذت الشركة عدد من الاجراءات والتطورات التي حدثت على صعيد الحفاظ على البيئة وحمايتها ففي اطار التزام الشركة طويل الاجل حيال الحفاظ على البيئة المصرية قامت الشركة بزيادة المساحات الخضراء حول مصانعها الخمسة كما شرعت الشركة في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج مكافحة التلوث الصناعي بالإضافة الى بداية استخدام الطاقة البديلة ، كما لا يقتصر اهتمام الشركة على مجالي السلامة والبيئة فقط ، فقد امتد الاهتمام ليشمل المجتمعات المحلية والسكان المتواجدين حول المصانع وسعيا منه لتخفيف من حدة الفقر في مناطق نشاطها ادخلت الشركة في شراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة.

ونظرا للأهمية التعليم الذي يعد احد القيم الاساسية لدى الشركة حيث ركزت مبادرة المسؤولية الاجتماعية على بناء القدرات والثقة لدى عمال المصانع بالشركة من خلال تنظيم فصول محو الامية وتهدف الشركة الى رفع مستوى الوعي والتعليم التي تتمحور حول حقوق العمال وحقوق الانسان الى جانب الحوار الدائم مع الشركاء الداخلين والخارجيين وكل هذه المبادرات هي عبارة عن انجازات هذه الشركة في مجال تحقيق ابعاد التنمية المستديمة.

2- دراسة (مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ، مبادرة التنمية المستديمة لدعم صناعة الاسمنت) بعنوان " السلامة في صناعة الاسمنت القواعد الارشادية للقياس و الإبلاغ" ماي 2013 .

قام بإعداد هذا التقرير او الوثيقة اعضاء هذه المبادرة في مجال التنمية المستديمة داخل صناعة الاسمنت ويملك اعضاء المبادرة خبرة كبيرة في تبليغ البيانات الخاصة بالسلامة وقد اتضح اثناء هذه العملية ضرورة و اهمية

ايضاح التعريفات الاصلية لضمان مدى توافق عملية الابلاغ على مستوى قطاع الاسمنت.وقد اعد هذه الوثيقة فريق العمل رقم 03 الخاص بدراسة جانب الصحة والسلامة ومهمتها معالجة موضوعات من اجل التطوير.

ويضع هذا التقرير نظما ثابتة متقاطعة بين الشركات لقياس ومراقبة وإعداد تقارير حول اداء السلامة التي يمكن للشركات الفردية ان تنفذها.

وهذا التقرير هو ناتج عن برنامج مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستديمة الذي يضم مبادرة لدعم التنمية المستديمة داخل صناعة الاسمنت وهي مبادرة من مجموعة من الشركات في مجال الاسمنت ويبلغ عددها حوالي 24 شركة والتي تمثل حوالي 30% من الانتاج العالمي للاسمنت وقد تمكنت منذ بداية نشاطها سنة 1999 من تحقيق مايلي:

- إجراء أبحاث مستقلة عن الاداء الحالي للصناعة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها من أجل الاستمرار؛
- في تسهيل إجراء الحوار فيما بين الجهات المعنية في أنحاء العالم؛
- وضع مجموعة مستقلة من التوصيات لتحسين الاداء؛
- تم في عام 2002 وضع جدول أعمال لمناقشة القضايا المثارة وتقديم أحدث تقرير تطور العمل والذي تم نشره في 2012؛

والغرض من هذه الوثيقة هو:

التأكد من التسجيل الدقيق لكافة حالات الوفاة والاصابات المهنية في الشركات الاعضاء في المبادرة من اجل وضع نفس الاساس الذي يمكن من خلاله وضع تقرير موحد عن مؤشرات السلامة وتتمثل مؤشرات السلامة التي تبلغ عنها شركات المبادرة الاسمنت وهي:

- حالات الوفاة؛
- اصابات فقد ايام العمل؛

3- دراسة (العايب عبد الرحمن، 2011) بعنوان : التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة اللاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.

وقد عالجت هذه الدراسة واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر من خلال دراسة إشكالية جد مهمة والتي تتمحور حول علاقة المؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة ، حيث تأكد الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية معنية بمراعاة رهانات التنمية المستدامة مثلها مثل باقي الأطراف الفاعلة في المجتمع. ونتيجة لذلك ، أصبحت أبعاد التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من انشغالات مدراء المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال السعي الدائم والمستمر للتحلي بالتصرفات المسئولة اجتماعيا والتعرف على مدى انعكاس تلك التصرفات على أداءها الشامل والذي يتم البرهنة عنه في أرض الواقع من خلال القياس والإفصاح عن مستويات الإشباع التي تحققها المؤسسة لكل أصحاب المصالح.وقد كشفت الدراسة عن وجود فرق شاسع بين

واقع مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت كعينة مدروسة مع المتطلبات الضرورية اللازمة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ما يزال ضعيفا عند هذه المؤسسات. ففي ادارتها لعلاقاتها مع اصحاب المصالح فإن مستويات الإشباع التي تحققها لهذه الأطراف غير متوازنة ، وحتى بالنسبة للأطراف التي تحقق لها مستويات إشباع عالية وهما على وجه الخصوص الزبائن والبيئة الطبيعية ، فإن ذلك لم يتأتى كثمار لخيارات إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف ، بل جاء نتاج تطبيق أنظمة إدارة الجودة والبيئة المطابقة لمعايير الأيزو 9001 و 14001 . فهذه الأخيرة تم وضعها بدافع وجود الإعانات المالية من طرف الدولة وليس بقناعة من المسيرين بالفائدة التي يمكن أن تعودا بهما على المؤسسة من التحكم الجيد في الإدارة والتحسين من الموقع التنافسي. أما عن الأداء الشامل ، فمن أجل قياسه، لا يزال التركيز على المؤشرات الاقتصادية والمالية فقط مع وجود ضعف في الاهتمام بالمؤشرات البيئية والاجتماعية. وبالنسبة للإفصاح عن هذا الأداء ، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الوحيد الذي تلجأ إليه المؤسسات المدروسة هو ذلك الذي يغطي الجانب المحاسبي فقط ، وأن اللجوء إلى هذا الأخير يأتي تحت طائلة تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرض على المؤسسات القيام بذلك. وتمخض عن الدراسة جملة من الاقتراحات أهمها ضرورة انتهاج المؤسسات ممارسات إدارية تدفع بها نحو التميز منها الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر وتطبيق المقارنة المرجعية كأسلوبين إداريين أثبتا نجاحهما في المؤسسات الرائدة عالميا في التحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

4- دراسة (مقدم وهيبة ، 2014) بعنوان : تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية –دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائرية-.

وقد هدفت الدراسة الى معرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الجزائرية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري ، وعالجت اشكالية تتمحور حول تقييم ما مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة لبرامج المسؤولية الاجتماعية ، وتعرضت هذه الدراسة في جانبها النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهو مفهوم جديد يعني مراعاة المؤسسة للانشغالات الاجتماعية والبيئية عند اداء نشاطاتها الاقتصادية وفي علاقاتها مع اصحاب المصلحة. وفي الجانب التطبيقي من الدراسة خلصت الدراسة الى غياب أي فلسفة او رؤية واضحة اتجاه المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى ان المؤسسات تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط عموما ، حيث كانت المسؤولية جيدة اتجاه : المساهمين والمستهلكين ، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية ومسؤوليتها اتجاه العمال والموردين ، ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع ، كما كشفت الدراسة عن عدد من العراقيل التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية ، منها نقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية ، وقد اوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات الرامية الى تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لجزائرية الموجهة لكل من المؤسسات الاقتصادية ، الدولة ، الجامعات ومراكز البحث ووسائل الاعلام.

5- دراسة (عاشور مريزق ، 2008) بعنوان : صيانة التجهيزات كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة حالة مؤسسات الاسمنت ومشتقاته بالشلف .

واهم ما خلصت له هذه الدراسة هو اعتبار التنمية المستديمة ليست عبئ وإنما هي فرصة تتيح من الناحية الاقتصادية اقامة السوق وفتح مناصب العمل ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع.
ومن الناحية السياسية منح كل انسان رجل او امرأة صوتا وقدرة على الاختيار لتحديد مسار مستقبله كما اوصت الدراسة انه يتوجب على المؤسسة الاقتصادية ان تلعب دورا حيويا في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية من خلال تبني استراتجية لتحقيق التنمية المستدامة.

6- دراسة (غادة عمر اب ارشيد، 2006) بعنوان " المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الاداء–دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة الاداء الاجتماعي الاداء البيئي ، والأداء المالي على اداء المستشفيات الخاصة في عمان.

كما هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى ممارسة المستشفيات الخاصة للأنشطة الاجتماعية والبيئية ، وهدفت ايضا للتعرف على نوع العلاقة تجمع بين المسؤولية الاجتماعية والكفاءة النسبية للمستشفيات الخاصة ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت اسلوبين رئيسين لجمع المعلومات وهما الاستبانة وجمع البيانات المالية وغير المالية من سجلات المستشفى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الدراسة الميدانية ، كما اعتمدت الباحثة على مجتمع دراسة يتكون من (34) مستشفى خاص في مدينة عمان بالأردن وقامت بمسح شامل لمجتمع الدراسة ، وكان عدد المستشفيات الخاصة التي ابدت تعاونها هي (21) مستشفى خاص بنسبة (61.8%) من المجتمع الكلي ، كما استخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار بيرسون ومعامل الانحدار ومقياس الكفاءة النسبية ، وتوصلت الدراسة الى نتيجة وهي ان قطاع المستشفيات الخاصة يتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة لتحقيق مجموعة من الاهداف وهي:

- البحث عن صورة وسمعة اجابية لها؛
- تحقيق اقصى مصلحة للمستثمرين؛
- تفادي اي مسائلة قانونية من الجهات الحكومية المختصة؛

7- دراسة (دراسة سليمان بن عبدالله بن محمد الزامل، 2015) بعنوان: مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية:"دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة السعودية (قطاعي البتروكيماويات والإسمنت) والمدرجة في السوق المالي السعودي لعام 2014 ، والبالغ عددها 27 شركة، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبعض خصائص الشركات ، وآليات الحوكمة وهذا من خلال معالجة الاشكالية التالية: ما مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة السعودية؟

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية ؛ لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ، وكذلك أسلوب تحليل التباين الأحادي.وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة، كما أن مستوى الإفصاح كان ضعيفاً حيث تبين أن متوسط الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات لم يتجاوز (29.3 ٪) وهذه تعتبر نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة ، وقد تصدر مجال المجتمع المحلي أعلى نسبة مئوية للإفصاح من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة ، حيث بلغت نسبة الإفصاح عنه (34.4 ٪)، يليه الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بنسبة مئوية بلغت (29.6٪)، ثم مجال حماية البيئة بنسبة مئوية (28 ٪)، وأخيراً مجال المنتج والعملاء بنسبة (21٪)؛
- وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من:إجمالي الأصول ، وإجمالي المبيعات؛
- وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من: عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، وعدد لجان مجلس الإدارة؛
- عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من : عدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ، وعمر الشركة؛
- عدم وجود فروق في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات تبعاً للموقع الجغرافي للشركة؛

8-دراسة (حسين عبد المطلب الأسرج، 2015) بعنوان : المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية.

يهدف هذا البحث الى دراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية. فنتيجة للاهتمام الواسع بموضوع المسئولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ودورها في التنمية المستدامة ، فقد تزايد اقتناع الشركات بذلك ، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسئولياتها وتفاعلها مع المجتمع ، سعيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولا ، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانيا. وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه. وفي ضوء ذلك ، عالجت هذه الدراسة اشكالية : ما هو المقصود بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم ؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؟ وما هي الدوافع التي تشجع الشركات على الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي ؟ وأخيرا ، ما هى أهم التوصيات لتنمية مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؟

وفي الاخير توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية او التطبيقية وأبرزها هي:

- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى المملكة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلي شركاء فى التنمية المستدامة؛.
- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والشركات معا والتى تتمثل فى تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع فى المملكة العربية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه؛

9- دراسة (مريم بولمخال ، 2012) بعنوان : إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

تهدف هذه الدراسة الى معالجة اشكالية حول "ما مدى إدماج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد التنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ؟ فنتيجة لتركيز المؤسسات الاقتصادية ولفترة زمنية طويلة على تحقيق هدف واحد وهو تعظيم الأرباح ، متجاهلة بذاك كل تأثيراتها السلبية على البيئة (التلوث ، استنزاف الموارد الطبيعية ، ارتفاع درجة الحرارة...) وعلى المجتمع ، غير أنه وبظهور مفهوم التنمية المستدامة أصبحت تلك المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ؛ بحيث لا تكون قراراتها

واستراتيجياتها ذات المنحى الاقتصادي البحت فقط ، بل يتوجب عليها الاهتمام أكثر بالمسؤولية الاجتماعية (المجتمعية)، المسؤولية البيئية ، تبني أسلوب الحوكمة الرشيد ، الالتزام بالإطار الأخلاقي ، والعمل على مراعاة احتياجات مختلف أصحاب المصالح. ومع تنامي ضرورة تبني مفهوم التنمية المستدامة ، باتت المؤسسات الاقتصادية ملزمة بإدماج الأبعاد الثلاثة الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ، وذلك من خلال انتهاج أسلوب الإدارة الإستراتيجية المستدام ، والذي يعد من أنجع وأفضل الطرق المساعدة على ذلك. ومن اهم نتائج هذه الدراسة نذكر مايلي :

- بالرغم من تبني مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة لمفهوم التنمية المستدامة ، والعمل على إدراجها ضمن أهدافها ، سياساتها ، وإستراتيجياتها ، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية المستدامة بالشكل العلمي، فأغلب إطاراتها ليسوا على دراية كافية بمختلف النماذج والأدوات العلمية التي يمكن الإستعانة بها لتطبيق هذا الأسلوب؛
- يتجسد إدماج المؤسسة محل الدراسة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ، من خلال وضع وتحديد جملة من الأهداف ، الاستراتيجيات ، والسياسات الرامية لتحسين أدائها الاقتصادي ، مع محاولة الالتزام بتطبيق بعض مبادئ الحوكمة ، والعمل على تلبية احتياجات عملائها بالكمية والنوعية المطلوبة؛
- تعمل المؤسسة محل الدراسة على إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ، من خلال التزامها بمسؤولية صحة وسلامة ليس فقط عمالها ، وإنما صحة وسلامة كافة الأفراد المتواجدين داخل المؤسسة من عمال ، زوار ، العملاء ، الموردين...، فالمؤسسة بصدد الحصول على شهادة نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18000 ، في حين نجد أن مساهمات المؤسسة في الجانب المجتمعي ضعيفة ، ومقتصرة على تقديم إعانات مالية لبعض النوادي الرياضية ، وعينية بتقديم كميات معتبرة من الاسمنت لبناء المساجد؛
- يظهر إدماج المؤسسة محل الدراسة للبعد البيئيكئ للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ، من خلال الحرص على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ، الاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة ؛ للحد من انبعاث الغبار الملوث ، وكذا اللجوء إلى تطبيق نظام إدارة البيئة المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 ، كما أن تبني المؤسسة محل الدراسة للبعد البيئي للتنمية المستدامة لم يأتي طواعية ، وإنما جاء نتيجة الضغوطات الكثيرة الممارسة عليها من قبل سكان المناطق المجاورة ، السلطات المحلية ، مديرية البيئة ، بسبب المخلفات الملوثة الناتجة عن أنشطتها؛

10-دراسة (خامرة طاهر، 2007) بعنوان : المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سوناطراك.

وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى اي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ؟ من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية على

اختلاف طبيعة نشاطها الى تحقيق الاداء الاقتصادي الذي يهدف الى تعظيم ارباحها ، الا انها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الاثار السلبية على البيئة (الثلوث ،استنزاف الموارد الطبعية) وعلى المجتمع بالاستغلال غير عقلاني لليد العاملة خاصة من قبل الشركات الكبرى بإهمال اثارها السلبية على العمال (الامن ، الصحة ، التدريب ، السكن)، وهو ما ادى الى الحديث عن الاداء البيئي والاجتماعي علاوة على الاداء الاقتصادي ، وفي سبيل ادماج البعد البيئي والاجتماعي في استراتجية المؤسسة الاقتصادية عمدت الحكومات الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير لكي يتواءم نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة مبادئ اساسية (تحقيق نمو اقتصادي ، عدالة اجتماعية و حماية البيئة)، في حين ظهر توجه جديد للمؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق بحماية البيئة والمجتمع طوعيا وهو ما يعرف بالمسؤولية البيئية والاجتماعية بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الى جانب اكتسابها شهرة خضراء تشكل لها عنصرا لإستراتجية تنويع منتجاتها وزيادة ارباحها ، وبالتالي تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها:

- تخلف مؤسسة سوناطراك كمؤسسة اقتصادية اثناء نشاطها اثار بيئية واجتماعية معتبرة يستلزم منها تحمل مسؤوليتها في ذلك ، حيث المؤسسة تولي اهتماما بهذا الجانب وتخصص فرعا متعلقا بالصحة والامن والبيئة وجعلت من هذا الجانب جزء اساسي من هيكلها التنظيمي ، بالإضافة الى اهتمامات بيئية واجتماعية اخرى كمشروع MIS ومشروع تحلية المياه ، إلا ان هذا لا يعتبر كافيا بالمقارنة مع حجم المؤسسة الكبير ونشاطها المتوسع؛
- يظهر نتائج قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية بعد مقارنتها بمجالات ESTEO انها تفتقر لمعايير ذات مواصفات بيئية في مجال المنتوج وعلى الرغم من عدم توفر اداة لقياس هذا المجال إلا ان النتائج تثبت ايجابية التقييم في باقي المجالات مع وجود بعض العمليات ذات مساهمات بيئية واجتماعية سالبة بالإضافة الى عدم التزام المؤسسة بإعداد تقرير عن ادائها البيئي والاجتماعي وتكتفي في نشر سياستها البيئية والاجتماعية على منشوراتها الخاصة بها ولا توجد تخصيص لالتزاماتها البيئية والاجتماعية في مضمون واحد؛

- مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية (على الرغم من انها اخذت بعض الترتيبات في هذا المجال)، بدليل ان هذا الجانب بعد تفحصه غير منظم من جهة ومن جهة اخرى يعتبر مفروض عليها نتيجة حجم المخلفات الناتج عن انشطتها وكان من المفروض ان يكون التزامها اتجاه البيئة والمجتمع طوعيا وثقافيا يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة؛

11- دراسة (بن نونة فاتح، 2007) بعنوان : سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة – حالة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى معالجة اشكالية تتمحور حول : الى اي مدى يعتبر نموذج استهلاك الطاقة الحالي وخاصة الطاقة الاحفورية مسؤولا عن الاختلال البيئي وتدهور مصادر الطاقة ؟

حيث يتزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والوعي بحقيقتها ، وارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة التي تمثل اليوم مطلبا اساسيا لتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروة بين شعوب الارض وأجيالها المتعاقبة وتحقيق هذه التنمية اصبح يتطلب اكثر فأكثر الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية للحد من المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي والتنمية. وبإعتبار الطاقة كأحد مقومات النمو فقد اصبحت تشكل احدى العقبات التي تواجه استدامة التنمية ، خاصة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، حيث يعتبر النموذج الحالي لإنتاج واستهلاك الطاقة في العالم والذي يعتمد اساسا على موارد غير متجددة وملوثة للبيئة ، نموذجا غير مستدام كما ان مستويات الكفاءة في انتاج الطاقة واستهلاكها لم تصل بعد وبدرجة متفاوتة الى المستويات المطلوبة.لذلك اصبح من الضروري ادماج البعد البيئي في اطار السياسات الطاقوية والبحث عن نموذج طاقوي مستدام يكفل استدامة التنمية مع الاخذ بعين الاعتبار القيود البيئية وحقوق الاجيال اللاحقة من هذه الموارد ، وفي الاخير توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها:

- ان النموذج الطاقة السائد حاليا هو نموذج غير متوافق مع البيئة ولا يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة ، وينبغي العمل على التحول عنه في اطار استراتجية عالمية موحدة تشمل جميع دول العالم؛
- ان المشاكل البيئة المرتبطة بالطاقة هي بالدرجة الاولى مشاكل ذات طابع سياسي وتكنولوجي ، وليست مشكلة موارد ، ذلك ان التدهور البيئي الحاصل هو نتيجة لمنط انتاج واستهلاك مصادر الطاقة المختلفة الموجودة بصورة طبيعية في الارض ، كما ان الحديث عن البدائل النظيفة او المتجددة هو في الواقع حديث عن تطوير تكنولوجيات استخدام هذه الموارد الموجودة اصلا؛
- يمثل الاهتمام بتطوير الطاقات المتجددة مدخلا حقيقا للتنمية المستدامة ، فعلاوة على مزاياها البيئية كونها مصادر متجددة وغير ملوثة ، ومساهمتها في خلق مجالات عمل جديدة ، فأنها تعمل ايضا على اعادة توزيع ريع الطاقة لصالح القطاع الزراعي مما يساهم في تنميته ورفع مستوى معيشة شريحة هامة من الفلاحين؛
- يعتمد تحقيق اهداف التنمية المستدامة على حصول سكان العالم على امدادات كافية وملائمة من الطاقة لتلبية احتياجاتهم المختلفة وهو ما يدعو الى مساعدة الدول الفقيرة على توفير احتياجات مجتمعاتها من الطاقة ، وهذا لا يقتصر على مجرد توفير مصادر للطاقة و انما المساعدة في التحكم في التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية في المجال؛

- ان العمل على صياغة استراتجية عالمية لمواجهة تغيرات المناخ يصطدم بتباين السياسيات وما يمكن ان نسميه تفضيل الوقود الاحفوري في بعض اقتصاديات الكبرى في العالم ، وفي ظل هذه الظروف من الصعب الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة؛
- يمثل النمو السكاني الذي تشهده الدول النامية و التصنيع المتزايد الذي تعرفه هذه الدول عامل ضغط كبير في زيادة الطلب على الطاقة مستقبلا وهو ما سيؤدي الى زيادة حدة المشاكل البيئية في ظل عدم امتلاك معظم هذه الدول للإمكانيات المالية والتكنولوجية الكفيلة بالحد من الاثار السلبية لزيادة استهلاك الطاقة؛
- ان الجزائر رغم الجهود التي تبذلها للوصول الى نموذج طاقوي منسجم مع متطلبات التنمية المستدامة مازالت تفتقر الى استراتجية واضحة فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة والتوسع في استخدامها ويمثل ذلك عاملا مؤثرا في التوجهات نحو الطاقة المستدامة؛
- تلعب الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات في مجال الطاقة المستدامة دور كبيرا لمواجهة مشاكل البيئية ، لكنها لا تعد كافية ما لم يكن هناك وعي لدى الافراد والمجتمع ككل بضرورة تغيير السلوكيات غير ملائمة في استخدام الطاقة؛

12- دراسة (بلايلية ربيع ، 2012) بعنوان : دور المرونة الإستراتيجية في تميز المؤسسات الاقتصادية وفق وفق متطلبات التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة Fertial بعنابة.

وقد عالجت هذه الدراسة اشكالية : كيف تساهم المرونة الإستراتيجية في تميز المؤسسات الاقتصادية وفق ما تتطلبه التنمية المستدامة؟وهذا انطلاقا من ان عالم الاعمال يشهد جملة من التحولات الجذرية التي ادت الى ظهور مفهوم الاستدامة كفلسفة تنموية حديثة تقلص من الفروقات القائمة بين الاعمدة الثلاثة : التنمية الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، حماية البيئة وتفرض على المؤسسات الاقتصادية ضرورة البحث عن قوة متكافئة تستجيب لعنصر الزمن في ذلك ، وهو ما ترتب عنه التفكير في الانتقال من مبدأ الاستقرار الاستراتجي الى توجه اكثر مرونة استجابة لتطلعات السوق الحديثة ، لاسيما وان الحفاظ على الميزة التنافسية اصبح من اصعب المهمات التي تقع على عاتق المدراء لضمان استمرارية مؤسساتهم وبقائها ، وتعد المرونة الاستراتجية من الاولويات التي ينبغي مراعاتها في اي تحرك استراتجي لتفادي الوقوع فيما يعرف بالاغتراب البيئي ومسايرة مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بما يتيح للمؤسسات امكانية التكييف الدائم ، ويتطلب ذلك تطبيق ادوات المرونة الاستراتجية والاستراتجيات اللازمة لتفعيل التنمية المستدامة على المستوى الجزئي وما لذلك من اثر ايجابي على تميز الاداء وتحسينه ، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان مؤسسة صناعة الاسمدة بعنابة –فريتال- تمكنت في هذا الاطار وبعد سنوات من الجهد المتواصل والخبرة الميدانية من تسجيل اسمها من بين اهم المؤسسات الرائدة في مجال تصنيع الاسمدة الكيماوية على مستوى المنطقة العربية والعالم ، حيث قامت خلال السنوات الاخيرة بابتكار العديد من التركيبات المتخصصة لتغطية احتياجات المنطقة من اسمدة ذات الجودة العالية وكذا استخدام اكثر التقنيات تطور ، مما اكسبها مركز تنافسي متميز وسمعة جيدة اهلتها لتكون مؤسسة رائدة في انتاج الاسمدة على

المستوى الوطني ويتضح ذلك من خلال انتاجها اسمدة تتماشى وطبيعة الوطن من حيث نوع التربة ، النبات والمناخ وحرصها اثناء مسيرتها على انتقاء افضل انواع المواد الخام وأنقاها بما يضمن منتجات ذات جودة عالية وخالية من اي ملوثات قد تؤدي الى الاضرار بالإنسان والبيئة.

13– دراسة (راشي طارق ، 2012) بعنوان : الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة–

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية ، وللوصول إلى ذلك تعرضت في جزئه النظري الى مفهوم التنمية المستدامة والمنظمة الدولية للمواصفات القاسية (الإيزو) للوصول إلى علاقة الرابط بينها. للوصول بعد ذلك إلى معرفة المتطلبات اللازمة لعمل المؤسسة الاقتصادية في البيئة الجديدة التي أفرزتها التنمية المستدامة ، إضافة إلى التطرق لأهم الأدوات والتقنيات والأنظمة الإدارية التي قد تعتمدها المؤسسات الاقتصادية لموائمة وتكييف نمطها وأسلوبها الاستراتجي التسييري مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الاستدامة. لتختتم الدراسة النظرية بتسليط الضوء على أهم وأنجع الأساليب التسييرية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة والمستمدة من مواصفات الإيزو 9000،26000 ،14000،18000 ، ذلك من خلال تبيين مفهوم ومتطلبات هذه المواصفات ، للوصول إلى الفوائد المتأتية جراء تبنيها وتطبيقها من طرف المؤسسة وحصولها على شهادة المطابقة. ولتطبيق هذه الفرضيات اعتمدت هذه الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية على أحد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على معظم مواصفات الإيزو، وهي : شركة مناجم الفوسفات "SOMIPHOS" بتبسة ، من أجل معرفة أثر حصولها على تلك المواصفات في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال دراسة وتحليل وضعية أدائها الكلي والناتج عن تجميع للأداءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، وذلك خلال وبعد حصولها على شهادات الإيزو سنة 2007. وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

- ان استخدام المؤسسة لمواصفات الإيزو 9000، 14000 و 18000 بصورة متكاملة ومستمرة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الإقتصادية؛

ومن الناحية التطبيقية تم التوصل الى النتائج التالية:

– أشارت الدراسة التطبيقية إلى تأكيد الفرضية الفرعية الأولى (يؤدي استخدام مواصفات الإيزو 9000 في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإقتصادية). حيث ساهم اعتماد وتطبيق شركة مناجم الفوسفات لنظام إدارة الجودة ISO 9001 ، والحصول على شهادة المطابقة في التأثير الإيجابي على أهم المؤشرات الاقتصادية بعد سنة 2007 (سنة الحصول على الشهادة)، وذلك من خلال التحسن الملاحظ في

مؤشرات الحجم (المبيعات ، الحصة السوقية والإنتاج) ، مؤشرات النمو (رقم الأعمال والقيمة المضافة)، مؤشرات الربحية (الأرباح الصافية وعائد راس المال المستثمر) ومؤشرات الإنتاجية (الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل)، بالإضافة إلى التقليل من تكاليف اللاجودة والزيادة المحققة في عدد الزبائن وزيادة رضاهم ، مما ساهم ذلك بشكل جلي في تفعيل وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة خلال الفترة (2007 -2010) ، باستثناء سنة 2009 التي عرفت تدهور في أهم المؤشرات مثل : الإنتاج ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة،الأرباح الصافية والإنتاجية)، وذلك بسب الانخفاض الهائل الذي طرأ على حجم مبيعات المؤسسة ، والذي سببه النقص الكبير في صادراتها لأهم زبائنها في السوق العالمية، بسبب تأثرهم بالأزمة المالية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية أثرت على الطلب العالمي لمادة الفوسفات.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية تأكيدًا لما جاء في الفرضية الثانية (يؤدي استخدام مواصفات الإيزو 14000 في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية). حيث ساعد تبني وتطبيق شركة مناجم الفوسفات لنظام الإدارة البيئية وفقًا للمواصفة ISO 14001 وحصولها على شهادة المطابقة سنة 2007 إلى التأثير الإيجابي على أهم المؤشرات البيئية المتعلقة بالمؤسسة خلال الفترة (2007-2010) من خلال زيادة قيمة الاستثمارات البيئية ، وانخفاض معدل استهلاك الطاقة والمياه للطن الواحد من الإنتاج ، والتقليل من التلوث البيئي (تخفيض الغبار المتطاير والفضلات الصلبة والسائلة الملوثة)، والحرص على التوافق مع التشريعات والقوانين البيئية ، وزيادة الاهتمام بالتحسين المستمر (زيادة الإنفاق على البحث والتطوير)، بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي (زيادة الاهتمام بالتكوين في المجال البيئي)، وبالتالي المساهمة في تحسين الأداء البيئي للشركة؛
- كذلك يمكن تأكيد الفرضية الثالثة الموضوعة (يؤدي تبني وتطبيق مواصفات OHSAS 18000 في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإجتماعية) إلى حد كبير. حيث أدى التحضير الأولي سنة 2010 للحصول على شهادة OHSAS 18000 إلى التأثير الإيجابي على الأداء الاجتماعي للمؤسسة في ما يخص مواردها البشرية ، من خلال التحسن المحقق في أهم المؤشرات المعبرة عن ذلك وخاصة في مجال السلامة والصحة المهنية (إنخفاض عدد حوادث العمل خلال سنة 2010 ، إنخفاض في عدد الأيام الضائعة وتوفير مستلزمات وظروف الوقاية اللازمة). هذا بالإضافة إلى التحسن الملاحظ في مجال التكوين خلال وبعد حصول الشركة على شهادات الإيزو 9000 و 14000 سنة 2007 ؛

14- دراسة (شركة سابك، 2015) تقرير بعنوان : التنمية المستدامة في مؤسسة سابك.

صدر هذا التقرير في شهر ماي من العام 2015 م ويشمل أداء الشركة في مجال الاستدامة خلال القترة (1 يناير - 31 ديسمبر 2014)، كما يغطي أعمال (سابك) وعملياتها المشمولة في القوائم المالية الموحدة في التقرير السنوي للشركة.

ويهدف هذا التقرير في عرض مسيرة (سابك) نحو إيجاد القيمة الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية على المديين البعيد والقريب. وبناء على ذلك ، تم تبويب هذا التقرير في خمسة فصول رئيسة : الاستدامة – رؤيا واستراتيجية ، وإيجاد قيمة اقتصادية ، وحماية الموارد الطبيعية ، وتطوير الموارد البشرية ، وبناء العلاقات الاجتماعية والمجتمعية. ومنذ تأسيس (سابك) سنة 1976، بدأت الشركة بتحويل الناتج الفائض من الغاز الطبيعي إلى منتجات ذات قيمة عالية ، وتحقيق نمو اقتصادي أفضل ، وإيجاد فرصٍ وظيفية تخدم المجتمعات. وهكذا من نموذج عمل الشركة شكلت عناصر الاستدامة ، ولا تزال جزءا منذ بداياتها. وجاءت بداية مسيرة الاستدامة التي انطلقت رسميا في سابك سنة 2009 وفي خطوةً مهمة نحو نهجٍ أكثر شمولا وكانت الاستدامة جزءا من الأساس الذي بُنيت عليه استراتيجية الشركة لعام 2025 ولعبت دورا جوهريا في تسريع عملية التحول وساعد التركيز على الاستدامة في كل ما تقوم به من أعمال في إبراز سابك كشركة رائدة في مجال صناعة البتر وكيماويات. وقد أدى ترسيخ ممارسات الاستدامة ضمن عمليات سابك العالمية إلى تحقيق وفورات في الطاقة ، وتحسين كفاءة استهلاك الموارد ، وتعزيز الابتكار ، إضافة إلى خفض التكاليف. كما أن هذا الترسيخ ما زال يساعدها على تحقيق أحد أهم أهدافها ، و الذي يتمثل بالتحكم في الانبعاثات . وهناك أحد المشاريع الكبيرة التي ستدخل حيز التنفيذ في العام 2015 ، ويسعى هذا المشروع لاستخدام ثاني أكسيد الكربون ، وستجعلها أقرب بشكل أكثر من تحقيق هذا الهدف. وسيؤدي تقويمها المستمر لتأثير الاستدامة في كل مرحلة من مراحل مشاريع البحث والتطوير إلى إيجاد باقة من التقنيات التي ستقود الشركة إلى مزيد من النجاحات.

إن تبني هذه المؤسسة لنهج الاستدامة هو جزءٌ أساسيٌ من عملية التحول التي تمضي فيها سابك نحو مزيد من التركيز على السوق ، تعزز فيها التعاون مع الزبائن لإيجاد حلول متقدمة تساعدهم في تحقيق طموحاتهم ويمكن أن يتمثل هذا في تقديم منتجات أخف وزنا وأكثر قوة وأسهل في المعالجة والتصنيع ، لهدف توفير أجزاء ذات ميزات أفضل ، يأتي هذا وسط تطلع جميع أسواق هذه الشركة– بدءا من النقل ومرورا بالتعبئة والتغليف والأجهزة الطبية والكهربائيات والإلكترونيات ، والمغذيات الزراعية وصولا إلى الطاقة النظيفة والبناء والتشييد لتوفير سبل جديدة تمكنها من دمج حلول جديدة مستدامة.

وتتعامل سابك مع الاستدامة كجزء من نسيج أعمالها بدءا من أهدافها الخاصة بالحد من الانبعاثات ، ومرورا بتطوير المنتجات وصولا إلى تحقيق الإنجازات تحت استراتيجية الشركة الشاملة. وهذا أمرٌ أثر في ممارسات هذه المؤسسة ، وتطويرها للتقنية ، وفي تطلعاتها للحد الذي جعل الاستدامة جزءا من المكونات الأساسية لأعمال الشركة.

وفي الاخير يبقى الهدف من اصدار تقرير الاستدامة هو ربط معايير الأعمال بإيجاد قيمة مستدامة من جهة وإدارة الموارد المالية من جهة أخرى ، ما يبرر وضع الاستدامة كجزء أساس في استراتيجية المؤسسة. حيث تقوم بمقارنة أدائها سنة بعد سنة ، كي يستطيع أصحاب العلاقة تحديد اتجاه المسارات التي تحقق بها تقدما

مستمرا وكيف لها أن تبني أساسا متينا للمستقبل. وخلال مسيرتها المستقبلية نحو تعزيز الاستدامة ، وسعيها المتواصل للتركيز على عمليات تؤثر على مواردها ، ستضيف سابك معايير جديدة لقياس مستوى الأداء وعمق التأثير.

15- دراسة (مهاوات لعبيدي، 2015) بعنوان : القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي وتم التأكد من ذلك من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة إلى أطراف آخرين تهمم هذه القوائم متمثلين في المحاسبين و محافظي الحسابات والمؤسسات المالية والضرائب حيث بلغ حجم العينة 163 مستجوبا ، وقد تم تجميع البيانات بالاعتماد على قوائم الاستقصاء ، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية وذلك بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات البحث ، وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج بناء على تحليل المعطيات باستخدام الاساليب الاحصائية وهي:

- وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدى المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية؛
- وجود علاقة ارتباط بين المخاوف والمعوقات التي تحد من تبني تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية؛
- وجود علاقة ارتباط بين وجود قصور في النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية بهدف القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية؛
- وجود أثر للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية؛

وخلصت الدراسة في الاخير انه بالرغم من تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي إلا أن معظم المؤسسات ترفض تطبيقه وذلك بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تجبر المؤسسات على تطبيق عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

وقد اوصت الدراسة بضرورة ، أن تعمل المنظمات والهيئات العلمية المحاسبية الدولية والوطنية على القيام بالدور المطلوب منها في ما يخص حماية البيئة ، وذلك عن طريق إصدار معايير محاسبية الخاصة بإلزام المؤسسات خاصة الصناعية منها على القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها المالية وذلك بغرض تحسين الأداء البيئي.

الجدول رقم(1.3): ابرز الدراسات السابقة.

اسم البحث	الباحث/الباحثون	السنة	القطاع المطبق عليه الدراسة/الدولة	المتغيرات/الممارسات المستخدمة	اداة جمع البيانات وحجم العينة	اسلوب التحليل المستخدم	ابرز النتائج
تقرير شركة السويس للاسمنت عن التنمية المستديمة لسنة 2010.	مجلة شركة السويس	2010	قطاع الاسمنت/مصر	التنمية الاقتصادية، الحوكمة، التنمية المستدامة، البعد البيئي، البعد الاجتماعي	تقارير المصانع/5 مصانع	منهج الوصفي التحليلي	– حققت هذه الشركة نجاحات في مجال السلامة والحفاظ على البيئة والمسؤولية الاجتماعية. – دخلت الشركة في شراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة لتخفيف من حدة الفقر في مناطق نشاطها.
التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة اللاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.	عبد الرحمان العايب	2010	قطاع الاسمنت/الجزائر	التنمية المستدامة–المؤسسات الاقتصادية–المسؤولية الاجتماعية للشركات–أصحاب المصالح–الأداء الشامل–الإفصاح–الجزائر–	استبانة(12 مؤسسة اسمنت) مقابلة مع 4 موظفين في مؤسسات القطاع	-spss -Descriptive Statistics.	– وجود فرق شاسع بين واقع مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت كعينة مدروسة مع المتطلبات الضرورية اللازمة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. – أن الإفصاح الوحيد الذي تلجأ إليه المؤسسات المدروسة هو ذلك الذي يغطي الجانب المحاسبي فقط
مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية –دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائرية	مقدم وهيبة	2014	عينة من مؤسسات اقتصادية/ الجزائر	المسؤولية الاجتماعية، اصحاب المصالح، التنمية المستدامة،اخلاقيات الاعمال، العمل الخيري، نظرية المساهم، المسؤولية البيئية، التسويق الاجتماعي، الحوكمة، المجتمع	استبانة (140)	– برنامج spss – Descriptive Statistics.	– غياب أي فلسفة او رؤية واضحة اتجاه المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة. – نقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية
responsabilité sociale des entreprises en Algérie , le cas d'une entreprise publique algérienne	اوصلاتي ايمان	2008	مؤسسة عمومية/الجزائر	المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، القطاع العمومي	دراسة حالة مؤسسة	–	– التعرف على اهم المحفزات للمسيرين التي تدفعهم الى تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.
صيانة التجهيزات كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة" حالة مؤسسات الاسمنت ومشتقاته بشلف	عاشور مريزق	2008	قطاع الاسمنت/الجزائر	التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية، صناعة الاسمنت	دراسة حالة مؤسسة	–	– اعتبار التنمية المستديمة ليست عبئ وانما هي فرصة تتيح من الناحية الاقتصادية اقامة السوق وفتح مناصب العمل ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع.
La prise en compte du développement durable par les entreprises entre stratégies et normalisation – étude de la mise en oeuvre des recommandations du guide AFNOR SD21000 au sein d'un échantillon de PME françaises	Karen DELCHET	2006	قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ فرنسا	التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، معيار sd21000،المعايير، مؤسسات ص و م، ايزو، استراتيجية.	استبانة (80)	–	– إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة. – إن اعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي. – إن تطبيق المعيار الفرنسي SD21000 ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي IS 26000 الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات.
مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات	سليمان بن عبدالله بن	2015	قطاع الاسمنت/قطاع البيروكيمياء/السعودية	التنمية المستدامة، الافصاح، المسؤولية الاجتماعية، تقارير المالية	تحليل قوائم مالية (27 مؤسسة)	– معامل ارتباط بيرسون، تحليل التباين الأحادي	– تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة.

الصناعية المساهمة السعودية:"دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات"	محمد الزامل						
إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	مريم بولمخال	2012	قطاع الاسمنت/الجزائر	التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، قطاع الاسمنت، ادراة استراتجية.	استبيان (48)	- برنامج spss	- تعمل المؤسسة محل الدراسة على إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية. - يظهر إدماج المؤسسة محل الدراسة للبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية
المرونة الإستراتيجية في تميز المؤسسات الاقتصادية وفق وفق متطلبات التنمية المستدامة	بلالية ربيع	2012	قطاع الاسمدة/الجزائر	المرونة الاستراتجية،التنمية المستدامة، االداء المتميز، البحث والتطوير، االنتاج الانظف، التسويق الخضر.	دراسة حالة مؤسسة	-	- مؤسسة صناعة الاسمدة بعنابة –فريتال- تمكنت في هذا الاطار وبعد سنوات من الجهد المتواصل والخبرة الميدانية من تسجيل اسمها من بين اهم المؤسسات الرائدة في مجال تصنيع الاسمدة الكيماوية على مستوى المنطقة العربية والعالم.
الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة –– دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة–SOMIPHOS	راشي طارق	2012	قطاع الحديد/الجزائر	مؤسسة اقتصادية،مواصفة ايزو، تنمية المستدامة، المسؤولية البيئية، المسؤولية االجتماعية	دراسة حالة	-	- يؤدي إستخدام مواصفات الإيزو 9000 في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإقتصادية). - يؤدي إستخدام مواصفات الإيزو 14000 في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية). - يؤدي تبني وتطبيق مواصفات OHSAS 18000في الشركة محل الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإجتماعية) إلى حد كبير.
القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر	مهاوات لعبيدي	2015	القطاع الاسمنت /الجزائر	القياس المحاسبي، الافصاح، تنمية المستدامة البعد البئي.	استابنة (163)	برنامج spss	- وجود أثر للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية. - وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدى المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية.
DIMENSIONS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EXTRACTIVE INDUSTRY	MARIUS BULEARCA and CATALIN POPESCU	2014	صناعات الاستخراجية/رومانيا	التنمية المستدامة، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، صناعات استخراجية.	- دراسة نظرية	-	- التطور أساسه النمو الاقتصادي، والذي يعتبر في الواقع كآلية لذلك، ولكن يستند أيضا على المفاهيم والقيم الجديدة التي توفر إطارا (نموذجا) ذو مستوى عال في حركية إحداثيات النمو.
Global Cement Industry: Competitive and Institutional Dimensions	Tarek Selim and Ahmed Salem	2010	قطاع الاسمنت/ الاتحاد الاوربي	الاسمنت، الصناعة العالمية،اقتصاد المؤسسة،قوى بروتر،اقتصاد السوق	احصائيات	-	- صناعة الاسمنت لا تتبّع الأنماط المحتملة من نموذج اقتصاد السوق. - أن التنظيم المحلي وحده غير كاف لضمان كفاءة السوق بسبب ضعف الحكم المؤسساتي في البلدان النامية والذي يتماشى مع المصالح التجارية الخاصة لشركات الإسمنت العالمية.

المصدر:من اعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية

سنحاول من خلال هذا المبحث مناقشة الدراسات السابقة وابراز اهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال بيئة وأهداف الدراسة في المطلب الاول ، وفي المطلب الثاني منهج الدراسة المتبع وفي المطلب الثالث المتغيرات والمقياس المستخدم.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة .

سنحاول في هذا المطلب تحليل ومناقشة التوجهات البحثية التي عالجتها مختلف الدراسات السابقة المدرجة في الموضوع سواء بالنسبة للدراسات باللغة الاجنبية او باللغة العربية وهذا نظرا لاختلاف بيئة الدراسات وتأثير هذا الاختلاف على النتائج المتوصل اليها في مختلف الدراسات السابقة.

الفرع الأول : بالنسبة للدراسات الأجنبية.

لقد تمت بعض الدراسات في بعض الدول الاوربية والعربية اما عن دراستنا الحالية فتمت في الجزائر وعلى مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية التابعة للقطاع العام، حيث تعددت الاتجاهات البحثية في الدراسات الاجنبية فقد كان الاتجاه البحثي للدراسة – (**ايمان اوصلاتي، 2008**)– هو الوصول الى واقع تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة او بتعبير اخر المسؤولية الاجتماعية في ميناء بجاية من خلال التعرف على المبادرات التي تحققها هذه المؤسسة لتكون اكثر مسؤولية اتجاه اصحاب المصالح على المستوى الداخلي او الخارجي بالاضافة الى سعيها للمعرفة الحوافز التي تدفع مسؤولي هاته المؤسسة للتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يخص دراسة (**خالد طهاري، 2010**) فقد اتجهت هذه الدراسة للجانب النظري من المسؤولية الاجتماعية ومحاولة اسقاط ذلك على المؤسسات الجزائرية فعملت على اسقاط المفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية على الواقع العملي للمؤسسات الجزائرية وهذا من اجل معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية .

اما دراسة (Karen DELCHET، 2008) فقد اتجهت نحو دراسة معيار -SD21000- الفرنسي الخاص بكيفية تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وكان الاتجاه صوب مجموعة وعينة من المؤسسات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات للحكم على مامدى تطبيق هذا المعيار وفعاليته للمساعدة هذه المؤسسات على تبنى مفوم التنمية المستدامة.

اما عن دراسة (MARIUS BULEARCA، CATALIN POPESCU، 2014) فقد كان اتجاه هذه الدراسة نظري بحث من خلال محاول اعطاء مفهوم التنمية المستدامة بمختلف متغيراتها وابعاده الثالثة

الاقتصادية، البيئية والاجتماعية من اجل اعطاء قاعدة او دليل نظري مبني على وقائع اقتصادية واجتماعية وبيئية معاشة لتطبيقها على ارض الواقع وفي الميدان العملي.

وقد كان الاتجاه البحثي للدراسة (**Tarek Selim and Ahmed Salem، 2010**) اتجاه اقتصادي بحث حيث اتجه الباحث في هذه الدراسة للدراسة الواقع الاقتصادي للصناعة الاسمنت من خلال التطرق للسوق العالمية لهذه الصناعة وكيفية تأثير ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية وقد حالت لفت النظر للضرورة ان يكون سوق الاسمنت العالمي سوق اقتصادي مستدام للتطور اكثر.

الفرع الثاني: بالنسبة للدراسات باللغة العربية.

لقد تمت بعض الدراسات السابقة في الجزائر وفي بعض الدول العربية واختلفت الاتجاهات البحثية بإختلاف موضوع الدراسة .

فقد جاء اتجاه البحثي لدراسة **–تقرير حول التنمية المستدامة ، شركة السويس للاسمنت ، مصر ، 2010**– شامل للموضوع التنمية المستدامة من خلال القاء الضوء في هذا التقرير على الانشطة التي قام بها المجمع رغبه منه للتبنى وتطبيق التنمية المستدامة داخل مصانع الاسمنت التابعه له وبمختلف الابعاد الاقتصادية ، البيئية والاجتماعية وبالتالي يحاول هذا التقرير ايصال صورة جيدة للمجمع للمحيطين به حول اهتمامه بمفهم التنمية المستدامة.

اما عن دراسة (**مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ، مبادرة التنمية المستديمة لدعم صناعة الاسمنت) بعنوان " السلامة في صناعة الاسمنت القواعد الارشادية للقياس و الإبلاغ" ماي 2013 ،** فقد اتجه اصحاب هذا التقرير للوضع دليل للتنمية المستدامة خاص بمؤسسات العاملة في قطاع صناعة الاسمنت وخاصة فيما يخص القواعد السالمة وأيضا من اجل ارشاد هذه المؤسسات وابلاغها بهذه القواعد وكيفية احترامها وقياسها والابلاغ عنها.

اما عن دراسة (**العايب عبد الرحمن، 2011**) و دراسة (**مريم بولمخال ، 2012**) فقد كان الاتجاه واحد وهو التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر، وتعتبر الدراسة الاولى اوسع واشمل فقد كان الاتجاه نحو تحقيق الاداء الشامل في ظل تحديات التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت وهو نفس اتجاه دراستنا للمعرفة واقع تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر حيث تم تعبير على الاداء الشامل في المؤسسات قطاع صناعة الاسمنت هو تحقيق للابعاد التنمية المستدامة وتعتبر هذه الدراسة من بين اهم الدراسات التي اجريت في الجزائر في هذا الموضوع لمعالجتها الشاملة للمفهوم التنمية المستدامة في مؤسسات محل الدراسة.

وقد اتجهت دراسة كل من (مقدم وهيبة ، 2014) و (**حسين عبد المطلب الأسرج، 2015**) نحو القاء الضوء على احد أبعاد التنمية المستدامة وهو البعد الاجتماعي في مجموعة من المؤسسات فالنسبة للولى كان الاتجاه نحو دراسة مجموعة من المؤسسات الواقعة في الغرب الجزائري اما الدراسة الثانية فهي للقطاع الخاص في السعودية وكان هذا الاتجاه للأهمية البعد الاجتماعي من اجل تحقيق التنمية المستدامة وقامت بتحليل هذا البعد الى ثلاث ابعاد رئيسية وهذا التحليل يعتبر في دراستنا متغير من احد متغييرات الدراسة.

اما عن دراسات كل من (**سليمان بن عبدالله بن محمد الزامل، 2015**) و ((**مهاوات لعبيدي، 2015**)فكانت الاتجاهات البحثية محاسبية وتتعلق بالافصاح المحاسبي سواء للمسؤولية الاجتماعية وهذا في الدراسة الاولى للشركات الصناعية المساهمة السعودية:من خلال دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات وهذا من اجل تحقيق هذا البعد من ابعاد التنمية المستدامة وفي الدراسة الثانية نحو الافصاح المحاسبي للمسؤولية البيئية وهذا في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي من خلال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر وكان هذا الاتجاه للمعرفة تحقيق الاداء البيئي كمدخل للتحقيق التنمية المستدامة .

وفيما يخص دراسة **دراسة** (**عاشور مريزق ، 2008**) فكان اتجاه هذه الدراسة مختلف عن كل الدراسات السابقة من خلال معالجة الدراسة لمتغير جديد وهام وهو صيانة التجهيزات كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة ويعتبر هذا المتغير عنصر هام من بين مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤدي الى تحقيق اهداف المؤسسات وخاصة مؤسسات الاسمنت للحماية البيئة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

اما عن دراسة (**بن نونة فاتح، 2007**) فكان الاتجاه الدراسة نحو الاقتصاد الكلي من خلال محاولة القاء الضوء على سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري وهذا بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالطاقة الانتاج والاستهلاك ثأثير ذلك على البيئة في الاقتصاد الجزائري.

اما عن دراسة (**شركة سابك، 2015**) فقد هدف هذا التقرير الى التعريف بهذه المؤسسة في مجال تحملها لمسؤوليتها اتجاه اصحاب المصالح سواء فيما تعلق بالجانب الاجتماعي او الجانب البيئي حيث سعت هذه المؤسسة من خلال هذا التقرير الى ايصال صورة جيدة عن المؤسسة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.

سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التى نرى انها قادرة على تحديد اوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

الفرع الأول : بالنسبة لحداثة موضوع الدراسة.

بالنسبة للحداثة الموضوع فتعتبر التنمية المستدامة من بين اهم المفاهيم الاساسية في اقتصاديات التنمية والحديثة ايضا ، اذ تعتبر مواضيع البيئة والمسؤولية الاجتماعية من المواضيع الهامة ويمكن القول ايضا انها مواضيع حديثة ومازال مجال البحث فيها خصب يقبل مزيد من الدراسات والتحليلات في هذا المجال وخاصة عندما يتعلق البحث في التنمية المستدامة من منظور مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت فهنا يعتبر الموضوع جديد ومتجدد وقابل للمناقشة والطرح للأهمية هذا القطاع في الاقتصاديات وبناء الهياكل والمرافق الاساسية المرتبطة بتطور وازدهار الدول وضرورة المحافظة على البيئة والإنسان والجانب الاجتماعي ، فمن خلال كل هذا تبرز لنا حداثة هذه الدراسة وحتى بعض الدراسات السابقة.

حيث تتطلع دراستنا الحالية الى القاء الضوء على واقع تحقيق ابعاد التنمية المستدامة بأبعادها الثالثة مجتمعة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية والمتمثلة في 12 مؤسسة التابعة للمجمع اسمنت الجزائر.

الفرع الثاني: من حيث منهج الدراسة.

تعتبر دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية لأنها تعتمد على اخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر القائمين على قطاع الاسمنت في الجزائر وتحليل هذه الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الادوات الاحصائية والاستعانة ايضا بنتيجة المقابلات في التحليل بالإضافة الى الاستعانة بالوثائق والإحصائيات وهو نفسه تقريبا نهج المعتمد في جل الدراسات السابقة خاصة المتعلقة بالبيئة الجزائرية، بالاضافة استخدام هذه الدراسة منهجية او اسلوب IMRAD للاعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلائم مع طبيعة دراستنا .

الفرع الثالث: من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم.

تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من مسؤولية اجتماعية وبيئية والافصاح عن الاداء البيئي والأداء الشامل ، غير ان دراستنا الحالية اعتمدت في تحديد متغيرات ممارسات التنمية المستدامة في ثلاث

متغيرات رئيسية وهي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي ، حيث تعتبر دراستنا الحالية شاملة عن الدراسات السابقة بتناولها للواقع التنمية المستدامة في احدى القطاعات الحساسة والمتصلة بضرورة تبني التنمية المستدامة ، وقد حاولنا اعطاء صورة واضحة وشاملة للأبعاد التنمية المستدامة بشقيها الثلاثة في مؤسسات الاسمنت الجزائرية وهو ما ميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة بصورة منفصلة بالإضافة الى ان جل الدراسات لم تتناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي مشتملة ، حيث ركزت بعض الدراسات على المسؤولية الاجتماعية واعتبارها هي التنمية المستدامة من خلال دمج البعد البيئي مع البعد الاجتماعي وهذا ما حاولنا اجتنابه في هذه الدراسة بإعطاء صورة ومفهوم جديد للتنمية المستدامة من خلال عرض هذه الدراسة وتحليلها لكل بعد على حدى من الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة .كما حولنا تحليل المسؤولية الاجتماعية من خلال فصلها الى البعد اجتماعي وأخر بيئي.

خلاصة الفصل:

من خلال البحث في الدراسات السابقة تبين لنا اختلافها عن دراستنا الحالية في بعض الجوانب والمتغيرات البحث ومن حيث الاهداف والنتائج حيث تعتبر دراستنا اوسع واشمل لموضوع تحقق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر وهي دراسة على مستوى الكلي حيث بعض الدراسات كانت على المستوى الجزئي ، بالإضافة الى اقتصار بعض الدراسات على جانب واحد من التنمية المستدامة سواء الجانب البيئي او الاجتماعي كما توجد بعض الدراسات التي عالجت التنمية المستدامة لكن كمتغير تابع وليس رئيسي ، كما ان دراستنا الحالية حاولت معالجة اشكالية تحقق ابعاد التنمية المستدامة كمتغير رئيسي ووحيد في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر وهو الذي سوف نتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابـع:
الطريقـة والأدوات

تمهيد:

بعد اجرائنا لتحليل نظري شامل لكيفية ادماج ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت من خلال تحليلنا للمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة وتحديات قطاع صناعة الاسمنت لتبني هذا المفهوم وبعد ذلك لبرامج تحقيق التنمية المستدامة كما تطرقنا لا هم الدراسات السابقة التي هي على علاقة بالموضوع ، سنتناول في هذا الفصل الخطوات الاولية للدراسة الميدانية ، ولكن قبل ذلك سنقوم بتقديم لمحة عن قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر في المبحث الاول بالتطرق لتنظيم وواقع القطاع بالإضافة الى افاق تطويره وأهميته في الاقتصاد الوطني ، وفي المبحث الثاني نحاول إبراز الطريقة المستخدمة في الجانب التطبيقي وكذا الأدوات المستخدمة لجمع البيانات والأساليب الاحصائية المستعملة في التحليل ، وقد جاءت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول : **واقع قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر؛**

المبحث الثاني : **أهمية قطاع صناعة الاسمنت؛**

المبحث الثالث : **أدوات و متغيرات الدراسة؛**

المبحث الأول : واقع قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر.

في هذا المبحث سنحاول التعريف بقطاع محل الدراسة وهو صناعة الاسمنت في الجزائر ، حيث سنقوم بالتعريف بمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية في المطلب الاول ، ثم اهمية قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث والأخير سنتعرض لأهمية القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

الفرع الاول : تنظيم قطاع الاسمنت في الجزائر.

كان القطاع العمومي لصناعة الاسمنت في الجزائر منظما على شكل مجمعات صناعية ذات طابع جهوي وهذا قبل سنة 2010 ، وكل هذه المجمعات كانت تابعة لشركة تسيير المساهمات اسمنت الجزائر « GICA »، وكل مجمع من المجمعات الجهوية يمتلك مجموعة من المصانع التابعة له وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: (1.4): تنظيم مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر قبل 2010.

المجمع	الفروع
مجمع الاسمنت للشرق الجزائري ERCE	✓ مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة سطيف. ✓ مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان قسنطينة. ✓ مؤسسة الاسمنت حجار السود سكيكدة. ✓ مؤسسة الاسمنت عين توتة باتنة.
مجمع الاسمنت للوسط الجزائري ERCC	✓ مؤسسة اسمنت الجزائر – رايس حميدو. ✓ مؤسسة اسمنت المتيجة البليدة. ✓ مؤسسة اسمنت سور الغزلان.
مجمع الاسمنت للغرب الجزائري ERCO	✓ مؤسسة الاسمنت زهانة. ✓ مؤسسة الاسمنت بني صاف. ✓ مؤسسة اسمنت سعيدة.
المؤسسة الاقتصادية العمومية لصناعة الاسمنت ومشتقاته الشلفECDE	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثائق مجمع اسمنت الجزائر.

لكن بعد سنة 2010 حدث تغير في السياسة الاقتصادية والتنظيمية في الجزائر حيث اقرت السلطات العمومية تنظيما جديدا يقضي بحل شركة تسيير المساهمات الموجودة والتي من بينها شركة تسيير المساهمات اسمنت

الجزائر « GICA » ورفع وصاية المجمعات الصناعية على المصانع ، حيث أنه تم تأسيس شركة أم واحدة تتبعها المصانع الاثنى عشر و سميت بشركة الجزائر لصناعة الاسمنت –GICA- ، وبذلك تم الغاء مبدأ جهوية صناعة الاسمنت في الجزائر و تمتلك شركة الجزائر لصناعة الاسمنت كل أسهم مصانع الاسمنت الاثنى عشر ما عدا:[1]

- شركة إسمنت بني صاف أين يمتلك مجمع فرعون السعودي للاستثمار 10 % من أسهم المصنع؛
- شركة إسمنت زهانة أين تمتلك الشركة المصرية أسيك 35 % من أسهم المصنع؛
- شركة إسمنت لحجار السود أين تمتلك شركة بوزي إينيسيم الإيطالية 35 % من أسهم المصنع؛
- شركة الإسمنت لسور الغزلان أين يمتلك نفس الشريك الإيطالي 35 % من أسهم المصنع؛
- شركة الإسمنت للمتيجة أين يمتلك مجمع لافارج الفرنسي 35 % من أسهم المصنع؛

بالإضافة إلى مصانع الاسمنت ، فيدخل ضمن محفظة شركة تسيير المساهمات اسمنت الجزائر مجموعة من الشركات تمارس نشاطا آخر وهي:[2]

☒ شركات توزيع مواد البناء : حيث يتبع لكل مجمع صناعي شركة مختصة في توزيع مواد البناء ، يمتلك كل مجمع 100 % من أسهم الشركة التي تتبع له؛

☒ المحاجر والمختصة في إنتاج وتوزيع الحصى والرمل ، حيث توجد ثلاثة محاجر تتبع كل محجرة مجمعا صناعيا ، ويمتلك كل مجمع كل أسهم تلك المحاجر؛

☒ يتبع مجمع الغرب شركة مختصة في صناعة الجبس مع شريك ألماني يحوز على 50 % من أسهم لهذا الشركة؛

☒ شركتان مختصتان في خدمات الصيانة؛

☒ تمتلك شركة الجزائر لصناعة الاسمنت -GICA- مركزين خدميين ، الأول مختص في تكنولوجيا مواد البناء والثاني مختص في التكوين في مواد البناء لكل مجمع من المجمعات الأربعة حصة في رأسمالها تقدر ب 25 %؛

☒ شركة خدمية مختصة في تقديم خدمات الأمن والحراسة؛

أما عن الطاقة الإنتاجية المتاحة وكذلك الإنتاج الفعلي من مادة الاسمنت من طرف المجمعات الصناعية العمومية الأربعة سابقا ومجمع "جيكا" حاليا ، فيوضحها الجدول التالي:

[1] – مهاوات لعبيدي ، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير،جامعة بسكرة ، 2015، ص 173.

[2] – عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 210.

الجدول رقم (2.4): الطاقة الانتاجية لمصانع الاسمنت في الجزائر.

الشركة	الطاقة التصميمية-طن-	%
مجمع صناعة الإسمنت ومشتقاته للوسطERCC	2400	20,87
مجمع صناعة الإسمنت ومشتقاته للشلف ECDE	2000	17,40
مجمع صناعة الإسمنت ومشتقاته للشرق الجزائريERCE	4400	38,25
مجمع صناعة الإسمنت ومشتقاته بالغرب الجزائريERCO	2700	23,48
المجموع	**11.500**	**100**

المصدر: الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء متوفر في الموقع الالكتروني للاتحاد.

ويتكون القطاع العمومي لصناعة الاسمنت في الجزائر من 12 مؤسسة اسمنت تابعة لشركة الام مجمع اسمنت الجزائر "GICA"، ويبلغ حجم الإنتاج الحقيقي لهذه المصانع 73 % من الطاقة المحلية حيث أن 27 % المتبقية هي مغطاة من طرف مجمع لافارج الفرنسي بمصانعه الثلاثة وبعض المصانع التابعة للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: واقع صناعة الاسمنت في الجزائر.

الفرع الاول : تطور انتاج مادة الاسمنت في الجزائر.

يمتاز سوق قطاع الاسمنت في الجزائر عن باقي الاسواق العالمية الاخرى بطابعه الضيق وهذا باستحواذ طرفين على هذا السوق والمتمثلين في القطاع العمومي المتمثل في مجمع صناعة اسمنت الجزائر"GICA" ، والمجمع الاجنبي "لافارج" الفرنسي الرائد في قطاع الاسمنت والتي يتلك 3 مصنع ، الاول موجود بحمام الضلعة ولاية المسيلة والذي قامت شركة اوراسكوم المصرية بإنشائه ثم تنازلت عليه بعد ذلك سنة 2008 لصالح هذه الشركة الفرنسية وأخر في معسكر والأخير في ولاية بسكرة تم انشائه مؤخرا فقط في سنة 2016 ، هذه الأخيرة تحوز على حصة سوقية قدرها 37 % بطاقة إنتاجية قدرها 6.5 مليون طن سنويا.

والمتتبع لمسار قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر يلاحظ التطور الملحوظ في الانتاج في هذه الصناعة خاصة ابتداء من سنة 2002 ، حيث قدر إنتاج سنة 2003 بحوالي 8,2 مليون طن ، ليرتفع إلى حوالي 9,5 مليون طن سنة 2004 وقد احتلت الجزائر المركز الثالث بحصة 9.6 % من مجموع الإنتاج العربي للإسمنت في 2005 و المرتبة الأولى في منطقة المغرب العربي. إذ اعتبارا من سنة 2003 تم اضافة إلى إنتاج القطاع العام إنتاج القطاع

الخاص ، بانطلاق تشغيل المصنع الجديد للشركة الجزائرية للاسمنت فرع الشركة المصرية أوراسكوم للبناء ان ذاك بطاقة إنتاجية أولية تقدر بحوالي 2 مليون طن في السنة.

ليواصل الانتاج الارتفاع في سنة 2005 إلى 10,4 مليون طن ، ثم إلى 10,8 ملايين طن سنة 2006 ، لتصل قدرة الإنتاج نهاية سنة 2007 إلى 11,6 مليون طن وفي مقابل ذلك تقدر كمية الإنتاج عند القطاع الخاص المتمثل في شركة لافارج بحوالي 8 ملايين طن سنويا . وواصل القطاع في سنة 2008 تحقيق النتائج المرموقة حيث وصل الإنتاج فيه اكثر من 17 مليون طن و 18.2 مليون طن عام 2009 أي بزيادة مليون طن كل سنة وهذا بفضل الاستثمارات الخاصة الجديدة التي استقطبها هذا القطاع في السنوات الأخيرة وارتفاع الطلب نتيجة البرامج الكبيرة التي أعدت من طرف الحكومة الجزائرية في قطاع السكن والبنية التحتية. وتحتل الجزائر مكانة لابأس بها من حيث اجمالي الانتاج وهذا حسب اخر دراسة قام به معهد الدراسات الجيولوجية بالولايات المتحدة الامريكية الذي يؤكد ان الجزائر تدخل ضمن الدول الاكثر انتاجا والذي يعمل بها 14 مصنع للاسمنت بطاقة انتاجية تصل 21 مليون طن سنويا ، حيث اشار تقرير " **غلوبال سيمنت ديريكتوري**" [3] ، الصادر عن المعهد ان الجزائر ضمن اكبر 20 دولة منتجة للاسمنت في العالم بإنتاج حوالي 21 مليون طن عام 2013 ، غير انه رغم هذا الانتاج الضخم سجل القطاع عجزا بلغ 5 مليون طن العام 2013 ، مما ادى ذلك بوصول فاتورة الاستيراد الاسمنت حوالي 380 مليون دولار وهذا بزيادة قدرها 26 % مقارنة بعام 2012 وكل هذا بسبب الانفاق الحكومي الكبير على المشروعات البنية التحتية خلال العشر السنوات الأخيرة وهو ما ادى الى رفع الطلب المحلي بالإضافة الى موافقة الحكومة على استثمارات جديدة بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص للاسمنت يمكن الدولة من امتصاص الطلب المحلي المتزايد وتوجيه للتصدير الفائض ان امكن.

وتقدر نسبة زيادة الطلب على الاسمنت بحوالي 5 % سنويا وهذا بسبب البرنامج الحكومي للاستثمار في البنى التحتية والبرنامج الضخم للبناء ما يقارب 2.6 مليون وحدة سكنية للقضاء على ازمة السكن ، وتبلغ القدرة الانتاجية للمصانع الاسمنت حوالي 21 مليون طن من خلال 14 مصنع ، منها 12 مصنع تابع للمجمع الجزائري لصناعة الاسمنت "جيكا" التابع للقطاع العام بقدرات انتاج في حدود 12 مليون طن، بالإضافة الى وحدتين لصناعة الاسمنت تابعة للقطاع الخاص مجمع لافارج بقدرات انتاج حوالي 9 مليون طن في العام.

الفرع الثاني: آفاق تطوير صناعة الإسمنت في الجزائر.

توجد العديد من المشاريع التى من شأنها تطوير قطاع صناعة الاسمنت وهذا من خلال الإستراتيجية الجديدة التى تهدف الى التقليل من التبعية والتقليص من الواردات وتحقيق شيء من التوازن بين الاحتياجات والطلبات في مجال الإسمنت باعتباره مادة محورية في الصناعة الجزائرية وأحد العوامل الأساسية لتطورها، حيث تم بعث برنامج

[3] – معهد الدراسات الجيولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية، تقرير "غلوبال سيمنت ديريكتوري، "الولايات المتحدة الامريكية، ص 10.

وطني طموح لتغطية الطلب الوطني من خلال المشاريع التي تندرج في إطار البرنامج التنموي بالمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (جيكا) الذي يصبو من خلاله إلى بلوغ طاقة إنتاجية إجمالية بـ26 مليون طن سنويا مع نهاية سنة 2016 وبداية 2017 بغرض تغطية احتياجات السوق الوطنية بهذه المادة.

1-مشاريع الاستثمارية للقطاع العام.

لقد مرت عملية تطوير قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية بمراحل مابين سنوات 2009 - 2016 وكلها هدفها الرفع من الطاقات الانتاجية ، فالبداية كانت في سنة 2008 من خلال توقيع شركة تسيير المساهمات لصناعة الإسمنت للمصانع العمومية قبل حلها عقدا مع البنك الجزائري الخارجي BEA بمقتضاه يمول هذا الأخير مشروع استثمار قيمته 780 مليون دولار يهدف إلى زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية من مادة الإسمنت على مستوى ثلاثة مصانع عمومية وهي عين الكبيرة (سطيف)، بني صاف (عين تيموشنت) و(الشلف). وهدفت هذه العملية إلى زيادة حجم الإنتاج بحوالي 6 ملايين طن إضافية سنويا عن طريق إنشاء ثلاثة خطوط إنتاج جديدة بهذه المصانع ، حيث يتوقع مسؤولو قطاع الإسمنت العمومي أن يرتفع حجم الإنتاج بمؤسسات الإسمنت العمومية سنة 2017 إلى 18 مليون طن.

وفي ما يخص الشراكة الجزائرية في مجال صناعة الإسمنت فستكون مثمرة دون شك ، حيث قامت شركة تسيير المساهمات لصناعة الاسمنت بعقد مجموعة من الاتفاقات مع شركات عالمية رائدة في مجال صناعة الاسمنت يتمثل محتوياتها في فتح رأسمالها الاجتماعي لشركات الإسمنت العمومية بالتنازل الجزئي عن نسبة 35 % للشركاء الأجانب وذلك بهدف الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال ، من خلال رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ومباشرة استثمارات ضخمة في قطاع الإسمنت التي ترتكز أساسا على وضع وسائل تقنية وتكنولوجية مناسبة لإعادة تأهيل المصانع ، المحافظة على اليد العاملة وتكوينها تقنيا ومراعاة المعايير البيئية المعمول بها عالميا وتتمثل عقود الشراكة هذه في ما يلي:[4]

- ☒ فتح الرأسمال الاجتماعي لمصنع "بني صاف" التابع لمجمع الإسمنت ومشتقاته للغرب لصالح الشركة السعودية "فرعون للاستثمار في شهر جويلية 2005؛
- ☒ فتح رأسمال مصنع الإسمنت "زهانة" التابع لنفس لمجمع لصالح الشركة المصرية "أسيك" في ديسمبر 2007؛
- ☒ فتح رأسمال مصنع الإسمنت "حجار السود" ومصنع "سور الغزلان " لفائدة الشركة الإيطالية "بوزي يونيسم" المصنفة في المرتبة السابعة عالميا وذلك في شهر جانفي 2008؛

[4] - GICA, Fiche technique des douze (12) cimenteries publiques relevant du Groupe industriel des ciments d'Algérie (GICA),12/05/2015. http://gica.dz/fiche-technique-des-douze-12-cimenteries-publiques-relevant-du-groupe-industriel-des-ciments-dalgerie-gica/

☒إبرام عقد شراكة مع شركة تسيير المساهمات لصناعة الإسمنت بفتح رأسمال مصنع المتيجة "مفتاح" التنازل عن حصة 35 % لصالح شركة لافارج الفرنسية مقابل 43,5 مليون أورو وفق اتفاق تسيير تتراوح مدته بين 10 و15 سنة ، على أن ترفع قيمة الإنتاج سنة 2010 بمصنع مفتاح إلى حوالي 1.1 مليون طن سنويا؛

☒كما قررت شركة سوناطراك الاستثمار في مجال الإسمنت عن طريق التكفل بإنجاز مشروع مصنع غليزان للإسمنت ، بعد أن تنازلت عنه الشركة السويسرية "اولسيم" HOLCIM ومن المنتظر أن تقدر كمية الإنتاج عند تشغيله 1,2 مليون طن سنويا؛

☒هذه عن الخطة الاولى لرفع الطاقات الانتاجية الى حدود 20 مليون طن مع حلول سنة 2013 (القطاع العام+ القطاع الخاص) ، وبعدها شرعت الدولة في تنفيذ خطة ثانية لزيادة قدرات إنتاج المجمع الجزائري لصناعة الاسمنت "جيكا" إلى 18 مليون طن سنويا بحلول العام 2017 و إلى حوالي 21 مليون طن في آفاق سنة 2020 ، من خلال وضع 10 خطوط إنتاج جديدة حيز الخدمة باستثمارات إجمالية تقدر بـ2 مليار دولار، فيما تتمثل الخطوط الأخرى في توسيع قدرات إنتاج 6 مصانع من بين المصانع الحالية؛

☒حيث تعتزم المجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر انجاز أربع مصانع جديدة للاسمنت من هنا إلى سنة 2017 بطاقة إجمالية تفوق 5 ملايين طن/سنويا على المستوى الوطني لمواجهة الطلب الكبير على الاسمنت وفق استراتجية المجمع ، و سيتم انجازها في كل من بشار و أم البواقي وغيليزان والبيض، والبداية ستكون بمصنع ام البواقي الذي ستنجزه المجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر لوحدها. وسيشرع مصنع الاسمنت هذا في الإنتاج خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 ، ومن المقرر أن ينتج مليوني (2) طن سنويا. وسيوفر 500 منصب شغل مباشر ، كما تعتزم المجموعة بناء مصنع للاسمنت في البيض بطاقة إنتاج 500.000 طن سنويا؛

☒ وبالنسبة لمصنع الاسمنت لغيليزان وهو عبارة عن شراكة بين المجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر والصندوق الوطني للاستثمار والشركة الصينية "شاينا ستايت كونستراكيشن انجينيرينغ كوربورايشن" فمن المقرر أن ينتج مليوني (2) طن سنويا. و قال الرئيس المدير العام للمجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر "نحن في مرحلة مناقشة بروتوكول اتفاق من اجل إنشاء شركة مختلطة تنجز هذا المصنع المقرر استغلاله سنة 2017"؛

☒ اما مصنع الاسمنت لبشار قد تم إعداده والإعلان عن المناقصة الخاصة به، و هذا المصنع المستقبلي الذي سيقدر إنتاجه بمليون (1) طن سنويا و تكلفته حوالي 200 مليون اورو سيبدأ العمل خلال الثلاثي الأول من سنة 2017؛

☒ اما عن مخططات توسيع الطاقة الانتاجية شرعت المجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر التي تتطلع لإنتاج 18 مليون طن من الاسمنت في أفق 2017 في توسيع طاقات إنتاج ستة مصانع للاسمنت من اجل مواجهة الطلب الكبير على هذه المادة الإستراتيجية؛

☒ من المقرر أن ينتج مصنع الاسمنت لوادي سلي (الشلف) مليوني (2) طن إضافيين وبخصوص مصنع الاسمنت لزهانة (معسكر) يتم حاليا تقييم العروض التقنية والمالية من اجل رفع طاقاته الإنتاجية ب1.5 مليون طن سنويا.

☒ وبالنسبة لمصنع الاسمنت لعين كبيرة (سطيف) فإن التوقيع على العقد مع الشركة الصينية من اجل تقديم وتركيب وسائل الإنتاج والاشغال في وتيرة جيدة . وهذا الخط الجديد من المقرر أن يبدأ استغلاله سنة 2016 او بداية سنة 2017 لإنتاج مليوني (2) طن من الاسمنت سنويا؛

☒ أما عن مصنع الاسمنت لمفتاح (البليدة) فقد تم التوقيع على العقد مع ممون التجهيزات من اجل توسيع طاقات إنتاج ب650.000 طن سنويا مقرر في شهر ديسمبر 2013 في حين من المقرر استغلال هذا الخط الثاني في نهاية 2016؛

☒ ويعتزم مصنع الاسمنت لتبسة إطلاق إعلان عن مناقصة من اجل اختيار شركة التجهيز من اجل توسيع طاقاته الإنتاجية. و بداية إنتاج هذا الخط الثاني مقررة من اجل الثلاثي الأول من سنة 2017 و إضافة الى انه من المقرر أيضا توسيع طاقات إنتاج مصنع الاسمنت لبني صاف (عين تيموشنت) بمليوني (2) طن؛

2-المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص.

هذه المشاريع كلها على المستوى القطاع العمومي بالإضافة الى مشاريع على مستوى القطاع الخاص حيث اتخذت الدولة عدة اجراءات على مستوى تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد أصبح يشهد سوق الاسمنت في الجزائر تحولات كبيرة منذ سنة 2009 والتي تتمثل فيما يلي :

☒ تتوقع شركة لافارج رفع حجم إنتاجها إلى 15 مليون طن سنة 2013 وذلك باعتمادها على تنفيذ مخطط استثمار يتمثل في بناء مصنع جديد للإسمنت بأم البواقي ستقدر طاقته الإنتاجية ب 2.5 مليونين طن سنويا، كما ستعمل على رفع الطاقة الإنتاجية بمصنع المسيلة إلى 7,5 مليون طن سنويا وإلى 5 ملايين طن سنويا بمصنع السيق؛

☒ كما ابرمت شركة "لافارج" مع رجل الأعمال الجزائري عبد النور سواكري، عقد شراكة لإنشاء مصنع إسمنت في بسكرة في حدود منتصف 2016 ذي قدرة إنتاج 2.7 مليون طن وبقيمة استثمارية حددت بحوالي 30 مليار دينار. واتفق الطرفان على تأسيس شركة مختلطة تحت اسم "سيلاس" لبعث مشروع صناعي سيوفر 600 منصب عمل مباشر؛

☒ انجاز معمل "البسكرية للإسمنت" لمستثمر خاص بقدرة إنتاج تصل إلى 1 مليون طن سنويا من المتوقع دخوله حيز الاستغلال في ديسمبر القادم 2016؛

☒ انجاز مصنع للاسمنت بولاية أدرار ضمن شراكة جزائرية- صينية والذي سوف يساهم في تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الأولية في البناء إلى حد كبير على مستوى الجنوب الكبير ، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الذي يجري إنجازه عبر مساحة 320.000 متر مربع بضواحي بلدية تيمقطن بإقليم تيديكلت (260 كلم شرق عاصمة الولاية) 1.5 مليون طن سنويا وهو إنتاج معتبر مايعتبر اضافة الى الطاقات الانتاجية الوطنية، و قدرت القيمة الإجمالية لمبلغ الإستثمار المخصص لهذا المشروع ب 21 مليار دج حيث سيساهم في توفير 1.100

منصب شغل منها 400 منصب دائم و 700 منصب مؤقت، ويتبع المشروع لمجمع مؤسسات الهامل سيدي موسى بأدرار الذي يضمن بدوره توفير 3.500 منصب عمل مباشر بالولاية في مختلف المؤسسات التابعة لهذا المجمع.

ويعود اختيار الشريك الصيني باعتباره رائدا في مجال الصناعة الإسمنتية عبر العالم حيث ستسند لنفس المؤسسة الصينية مهمة تسيير المصنع في مرحلة الإستغلال وفق عقد لمدة سبع سنوات يتم خلالها أيضا تكوين العمال الجزائريين و نقل الخبرة و أحدث التكنولوجيا المعتمدة في تسيير هذه الوحدة الإنتاجية.

و يعد مصنع الإسمنت بتيمقطن أول نشاط صناعي من هذا النوع بالجنوب الكبير و تعلق عليه آمال كبيرة للمساهمة المباشرة في دفع وتيرة التنمية المحلية و إعطاء نفس إضافي للورشات المفتوحة لإنجاز مختلف المشاريع القاعدية بالولاية من خلال ضمان توفير مادة الإسمنت التي تشكل أكبر تحدي لوسائل الإنجاز بالمنطقة.

وقد تم اختيار موقع تجسيد هذا المصنع الذي يجري إنجازه بمواصفات عالمية تراعي مختلف جوانب السلامة البيئية بالنظر لعدة عوامل مساعدة من أبرزها توفر المادة الأولية الخام لإنتاج الإسمنت بهذه المنطقة مما يساهم في رفع إنتاجية المصنع و ينعكس إيجابا على سعر الكيس الإسمنتي الواحد الذي سيكون تنافسيا إلى حد كبير بفعل توفر تلك العوامل كما تمت الإشارة إليه .وتم في الشأن البيئي أخذ بعين الإعتبار مختلف المواصفات العالمية المعمول بها ووضع نظام اقتصاد الطاقة باحتواء المصنع على محطة لتوليد الكهرباء مستقلة عن الشبكة الكهربائية العمومية بطاقة إنتاج تقدر ب 52 ميغاواط.كما ينتظر أن يساهم المصنع الذي كانت قد انطلقت ورشات إنجازه مطلع فبراير 2016 لآجال 11 شهرا في إحداث توازن تنموي بولايات الجنوب الكبير و إعطاء قيمة مضافة من خلال توفير حركية إقتصادية تساهم في تحسين ظروف حياة سكان الإقليم و إنعاش الأنشطة الشبانية المصغرة المرافقة لمثل هذه المشاريع الكبرى.

و يتطلع القائمون على هذا المشروع الصناعي بعد دخوله مرحلة التسويق في نهاية الثلاثي الأول 2017 إلى خوض مرحلة التصدير نحو الخارج مستقبلا خاصة للدول الإفريقية بعد تحقيق الإكتفاء المحلي و الجهوي بمنطقة الجنوب الكبير حتى يواكب التوجهات الرامية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الثاني: أهمية قطاع صناعة الاسمنت.

تحتل صناعة الاسمنت مكانة مرموقة في اقتصاديات كل الأمم ذلك أنها تعتبر القاعدة الأساسية للتطور ونمو العديد من القطاعات الاقتصادية ، حيث أن الاسمنت هو المادة الأساسية لإنتاج العديد من المنتجات الكثيرة الاستعمال. وهذا ما سنحاول ايضاحه في هذا المبحث من خلال عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الخاصة بهذا القطاع.

المطلب الاول : دور قطاع صناعة الاسمنت في التنمية الصناعية في الجزائر.

تعتبر صناعة الاسمنت في الجزائر من الصناعات الأساسية في مجال قطاع البناء ، ولقد قررت الجزائر في السنوات الأخيرة إنفاق ما يقارب 150 مليار دولار من الموازنة العامة للفترة مابين 2005-2010 بالإضافة الى المخطط الخماسي 2014 لدعم النمو الاقتصادي مما انعكس بالإيجاب على العديد من الصناعات بما فيها الاسمنت[5].

الفرع الأول : إنتاج الاسمنت في الجزائر مابين 2003-2012.

يشتمل قطاع الاسمنت في الجزائر على 14 مصنعاً منتجاً وهذا إلى غاية عام 2016 وبطاقة إنتاجية تعادل 21 مليون طن سنويا ، منها 12 مصنع تابع للقطاع الحكومي بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليون طن سنويا ، والبقية تابع للقطاع الخاص بطاقة إنتاجية تبلغ 9 مليون طن سنويا.

وبلغ الإنتاج الحقيقي للقطاع الاسمنت في الجزائر مع نهاية سنة 2013 حوالي 21 مليون طن ، حيث أنتج القطاع الحكومي 11 مليون طن ، أما حصة القطاع الخاص فقدرت بـ10 مليون طن عام 2013.[6]

و حقق "مجمع جيكا " في 2015 رقما قياسيا بعد أن تمكنت مصانعه (12) من إنتاج 14.12 مليون طن من الاسمنت مقابل 55 .11 مليون طن في 2014 ، أي بارتفاع قدره 5%.

وفي 2016 ، يتوقع المجمع العمومي المحافظة على نفس مستوى الإنتاج قبل بلوغ 23 مليون طن/سنويا في آفاق 2019 دون احتساب الطاقات الانتاجية للخواص.

[5] – المنظمة العربية للصناعة والتعدين،التقرير الصناعي العربي 2012، ص 98.

[6] – معهد الدراسات الجيولوجية، مرجع سبق ذكره ،ص 11.

والجدول التالي يوضح لنا تطور انتاج مادة الاسمنت في الجزائر للفترة 2003-2012 :

الجدول رقم (3.4): إنتاج الاسمنت في الجزائر 2003_2012. ***الوحدة: ألف طن.***

	عدد المصانع	الطاقة الإنتاجية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجمع الشرق	5	4400	4058	4235	4325	4351	4712	4865	4932	5012	6120	7412
مجمع الغرب	3	2700	1584	1729	2061	2181	2501	2643	2854	3546	4521	5441
مجمع الوسط	3	2400	1535	1752	2000	2021	2062	2121	2342	3012	4566	5043
مجمع الشلف	1	2000	1015	1825	2077	2246	2341	2454	3567	4012	5874	6012
مجمع خاص	1	4000	-	1752	2288	3864	4282	4332	4543	5122	6048	7545
المجموع		15000	8193	11295	12751	14665	15899	16415	18238	19569	20122	21324

المصدر: شركة مساهمات الدولة لصناعة الاسمنت الجزائرية.

ويبين الجدول أعلاه تزايد هام في إنتاج الاسمنت في الجزائر مابين عام 2003 و 2012 حيث نلاحظ:

- ☒ نمو في إنتاج الاسمنت بنسبة تقدر بـ 150 % حيث بلغ الإنتاج الإجمالي عام 2012 حوالي 21 مليون طن مقابل 8,2 مليون طن عام 2003؛
- ☒ اكبر مصنع من الناحية الطاقة الإنتاجية والتصميمية هو ملك لقطاع الخاص حيث بدءا إنتاجه عام 2004 ليصل إلى 7 م/طن عام 2012؛
- ☒ حقق الإنتاج الحكومي من الاسمنت نسبة نمو قدرت بـ50 % خلال الفترة مابين عام 2003_2012.

ويرجع هذا الارتفاع في إنتاج الاسمنت إلى عدة عوامل أساسية أهمها يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد برنامج تأهيل للمصانع التابعة للقطاع الحكومي؛

حيث يعود هذا النمو في الإنتاج أيضا في قطاع الاسمنت إلى الانعكاسات الايجابية للبرامج الشراكة التي بدأت الجزائر في تنفيذها خلال الأعوام الأخيرة والى زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتطوير الإنتاج في هذا القطاع قصد تلبية حاجيات المتزايدة الناتجة عن حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع البناء والأشغال العمومية من إسكان وبنى تحتية التي تعد من القطاعات الأكثر استهلاكا للمادة الاسمنت.

وكل هذه النتائج الايجابية لهذا القطاع تعكس مادى اهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ودوره التنموي وإمكانية الاعتماد على هذه الصناعة للنهوض بالصناعة الوطنية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرع الثاني: تطور الواردات.

ان النتائج الايجابية في إنتاج الاسمنت انعكست بصورة مباشرة على واردات هذه المادة الصناعية حيث سجلت انخفاض كبير بداية من سنة 2003 وهذا بسبب اعادة الاعتبار لهذا القطاع والمنحنى التالي يبن لنا تطور ورادات الجزائر من مادة الاسمنت.

الشكل رقم(1.4): تطور واردات الاسمنت في الجزائر(ألف طن).

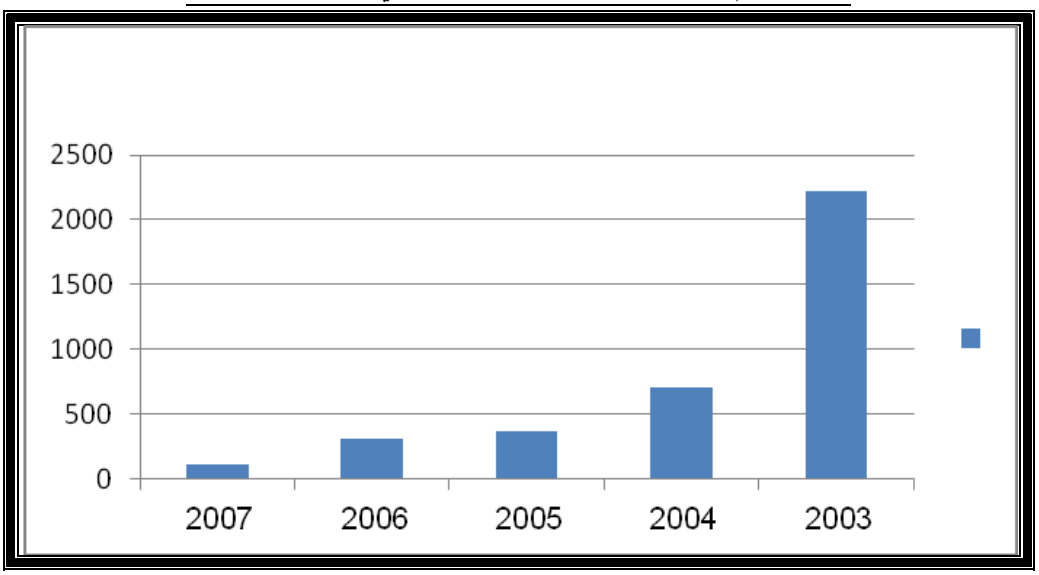

المصدر: شركة مساهمات الدولة لصناعة الاسمنت الجزائرية.

كما نلاحظ من الشكل رقم (1.4) انخفاض كبير في واردات الاسمنت التي بلغت 109 ألف طن عام 2007 مقابل 2,2 مليون طن سنة 2003، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى ارتفاع في الإنتاج المحلي بـ 7,7 م/طن خلال نفس المرحلة.[7]

غير ان هذا الانخفاض عاد للارتفاع وهذا مع الوتيرة المتسارعة للاقتصاد الوطني حيث شهدت كمية الاسمنت المستوردة ارتفاعا في سنة 2012 من 1.104 مليون طن الى 2 .076 مليون طن أي بتسجيل زيادة بلغت نسبتها 88.4 %. كما واصلت الارتفاع في عام 2013 حيث عرفت فاتورة واردات الجزائر من الاسمنت ارتفاعا يقارب الضعف خلال الثلاثي الأول من 2013 مقارنة مع نفس الفترة من 2012 بحيث انتقلت من 13.36 مليون دولار إلى 68.05 مليون دولار و تمارس مختلف المشاريع قيد الانجاز في قطاع البناء والأشغال العمومية والري (السكنات والطرق والسدود...) عبر التراب الوطني ضغطا على العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب المقدر بأكثر من 21 مليون طن سنوي لتلبية هذا الطلب الكبير والحد من ارتفاع الأسعار التي تزيد في حدته المضاربة، ولتفادي تسجيل تأخر في آجال انجاز المشاريع شرع المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر منذ شهر جوان 2012 في استيراد الاسمنت شهريا والعملية مؤقتة حتى تدخل المشاريع الجديدة للسوق وتغطية كل الطلب

[7] – المنظمة العربية للصناعة والتعدين،التقرير الصناعي العربي 2012، ص 102.

المحلي من مادة الاسمنت كمرحلة اولى وبعد ذلك يتم الشروع في التصدير الفائض كمرحلة ثانية . ويقدر عجز الجزائر فيما يتعلق بمادة الاسمنت حاليا ب5 مليون طن/سنويا في حين يبلغ الإنتاج الوطني الحالي من الاسمنت أكثر من 18 مليون طن/سنويا منها 11.5 مليون طن من إنتاج مصانع الاسمنت العمومية ال12. وبغية الحد من هذا الارتفاع الكبير في واردات الاسمنت تم تسطير برنامج يطمح إلى إنتاج 20 مليون طن في آفاق 2016 و29 مليون طن في آفاق2018.

المبحث الثالث:أدوات و متغيرات الدراسة.

من أجل نجاح الجانب التطبيقي من هذه الدراسة والذي يحظى بالأهمية القصوى في بحثنا هذا ، فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث اعطاء فكرة واضحة حول الوسائل المستعملة في جمع البيانات وطريقة جمعها ففي المطلب الاول سنقوم بوصف مجتمع وعينة الدراسة ، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى اساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية وفي المطلب الثالث سنتعرف على الطرق الاحصائية المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول : وصف مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الاول: منهج و مجتمع الدراسة وعينتها.

1- منهج الدراسة.

تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية ، الذي يسمح بوصف متغيرات الدراسة وتحديد مستوياتها ، الى جانب ذلك تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال استنباط نتائج بعد القيام بالتحليل الاحصائي.

2- مجتمع الدراسة وعينتها .

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والذي يمثلها مؤسسة اسمنت الجزائر "مجمع جيكا" وهي تمثل القطاع العام ، حيث قامت هذه الدراسة بإجراء مسح شامل لكل مجتمع الدراسة المكون من 12 مؤسسة ، وكان من المفروض ان تشمل الدراسة القطاع الخاص الذي يمثله في الجزائر "مجمع لافارج" بمصانعها الموجودة في المسيلة ومعسكر وبسكرة غير ان الباحث لم يلقى تجاوب من طرف الشركة حيث طلبنا مقابلة المدير العام او المكلف بالتنمية المستدامة على مستوى ادارة المجمع في الجزائر العاصمة غير ان انشغالات المسؤولين لم تتح لنا امكانية المقابلة فطلب منا وضع استمارة الاستبيان على مستوى مكتب المكلفة بالتنمية المستدامة وانها سوف تقوم بالإجابة وبعث الاستمارة غير انهما لم تقوم بذلك رغم قيامنا بالعديد من الاتصالات فلم نلقى الاجابة.

اما عن عينة الدراسة فقد استهدفنا المدير العام لكل مؤسسة اسمنت كما قمنا بتوسيع العينة مقارنة بالدراسة السابقة الخاصة بالأستاذ عبد الرحمان العايب الى رؤساء الاقسام على مستوى كل مصنع (رئيس قسم الموارد البشرية ، المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة ، قسم العمليات التجارية ، قسم الامن والصيانة والسلامة) ، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة مدى تبني ومراعاة ابعاد التنمية المستدامة من طرف هؤلاء المسؤولين على تنفيذ

استراتجية المصنع حول التنمية المستدامة ، وتم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وهي 5 استمارات في كل مصنع وبلغ العدد 60 استمارة تم استرجاعها كلها اي نسبة استجابة 100 %.

المطلب الثاني: اساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

الفرع الاول : مصادر الحصول على المعلومة.

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على الادوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

1- المصادر الثانوية.

للحصول على المصادر الثانوية استعان الباحث في معالجة الاطار النظري ودعم الاطار التطبيقي للبحث الى عدة مصادر تتمثل في الكتب ، والمراجع الاجنبية والعربية ذات الصلة بالموضوع ، المقالات والمنشورات والتقارير ، والأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ، وكذلك السجلات والوثائق في صورة النصوص القانونية ، النشرات الاحصائية ، مجموعة من الدوريات التي تصدرها مؤسسات الاسمنت ، تحميل مجموعة من المعطيات للمواقع الالكترونية للمؤسسات وللمجمع ، بالإضافة الى مواقع الانترنت المختلفة التي لها علاقة بالدراسة.

2-المصادر الاساسية.

لمعالجة الجوانب التحليلية للمحتوى البحث فقد اتجه الباحث الى جمع البيانات الاولية من خلال أداتين رئيستين وهما: اداة الاستبانة ، وأداة المقابلة.

الفرع الثاني : ادوات الدراسة.

1- أداة الاستابنة (استمارة الاستبيان).

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث ، صممت خصيصا لهذا الغرض ، وتحتوى هذه الاستمارة على مجموعة من الاسئلة تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها ، التي يسعى من خلالها الباحث الحصول على اجابات كافية تسمح بالحصول على معلومات للحصول على نتائج ، وسيتم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي ، بحيث تأخذ كل اجابة اهمية نسبية ، ولأغراض التحليل سيتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS، وقد قسمت استمارة الاستبيان الى ثلاثة اجزاء رئيسية وهي:

اولا : الجزء الاول : ويحتوي هذا الجزء على مقدمة صغيرة تشرح اشكالية البحث موضوع الدراسة لمستوجبين ، بالإضافة الى معلومات الشخصية الخاصة بالباحث؛

ثانيا : الجزء الثاني : ويضم هذا الجزء أربعة محاور رئيسية والتي نحاول من خلالها اختبار الفرضيات الأربعة الرئيسية وتحتوي الاجزاء الأربعة على 59 سؤال ، مقسمة الى محاور كل محور يعالج فرضية وكل محور يحتوي على أبعاد ، وهذه الفقرات كانت موزعة كالتالي:

- **المحور الاول خاص بالفرضية الاولى** : وهو الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية ، ويضم هذا المحور بعدين وهما:

1- **البعد الاول** : دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة (5) فقرات؛

2- **البعد الثاني** : المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة (6) فقرات؛

- **المحور الثاني** : **خاص بالفرضية الثانية** : وهي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية ، ويضم ثلاثة ابعاد وهي:

1- **البعد الاول** : التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم (06) فقرات؛

2- البعد الثاني : التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها (05) فقرات؛

3- البعد الثالث : التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها (06) فقرات؛

- **المحور الثالث** : **خاص بالفرضية الثالثة** : وهو البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية ، ويضم ثلاثة ابعاد وهي:

1- **البعد الاول** : التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها (06) فقرات؛

2- **البعد الثاني** : التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم (07) فقرات؛

3- **البعد الثالث** : الصحة والسلامة المهنية (06) فقرات؛

- **المحور الرابع** : **خاص بالفرضية الرابعة** : وهو البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية ، ويضم هذا المحور بعد واحد فقط وهو:

1- **البعد الاول** : السهر على حماية البيئة (07) فقرات؛

ثالثا: الجزء الثالث :ويحتوي على متغيرات خاصة بالجانب الديمغرافي للعينة المستجوبة من خلال 4 فقرات والمتضمنة: الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، والخبرة.

2- تطوير اداة الاستبيان.

مرت عملية تطوير استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى وصلت لمرحلتها الاخيرة (انظر الملحق رقم 1) ، والتي تم اعتمادها واستخدامها بشكلها النهائي وهذه المراحل هي:

- المرحلة الاولى : تم الاستعانة بمجموعة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتي تم تفصيلها سابقا للتطوير هذه الاستابنة ، وخاصة دراسة " **عبد الرحمان العايب**" الذي هو بدوره طور استمارة الاستبيان بشقها المتعلق بالتنمية المستدامة والتي تعتبر محور دراستنا بالاعتماد على طريقة تسمى FAR/RS والتي تم وضعها عن طريق فريق عمل يتكون من مجموعة من الخبراء والاستشاريين في مجال ادارة الاعمال و ادارة الجودة والتنمية المستدامة ويدعى "GT IQM/DD "[8]، وهذه الطريقة والنموذج خصصت خصيصا كدليل للمؤسسات والمنظمات الفرنسية التي ترغب في التعرف على المستوى الذي وصلت إليه في مراعاة أبعاد التنمية المستدامة من اجل وضع برنامج للتحسين المستمر يسمح لها بأن تكون أكثر فعالية فيما يتعلق بإدماج التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات العادية لمسيري المؤسسات وكذلك المنظمات ، حيث قمنا بالإطلاع على هذا الدليل واهم محاوره الرئيسية فيما يخص أبعاد التنمية المستدامة لبناء بعض فقرات استمارة الاستبيان.

بالإضافة الى دليل "CID". "Confédération des jeunes dirigeant " ، والذي وضعه جمعية المسيرين الشباب الفرنسيين لفائدة الشركات التي لديها نية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

حيث قمنا بصياغة بعض عبارات الاستبيان خاصة المتعلقة بالمحور الاول والثاني انطلاقا من هاذين الدليلين . كما قمنا بتطوير فقرات هذا الاستبيان بناء على تقرير خاص بالتنمية المستدامة الذي يعده مجمع الاسمنت السويس المصري كل سنة ، الخاص بواقع التنمية المستدامة داخل هذا المجمع باعتمادها على مجموعة من المتغيرات التي تمثل كل أبعاد التنمية المستدامة ، ومن خلال عملية قراءة وتحليل هذا التقرير ، قمنا باستنباط وصياغة فقرات هذا الاستبيان خاصة ما يتعلق بالمحور الثاني والثالث والرابع.

- **المرحلة الثانية** : بعد الانتهاء من المرحة الاولى والتي قمنا من خلالها بصياغة كل فقرات الاستبيان ، قمنا بعرضه بشكله الاولي على مجموعة من المحكمين من اساتذة جامعيين و تم عرضه ايضا على المكلف بالتنمية المستدامة على مستوى "مجمع جيكا".

[8] - عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 228.

والذين عرضوا مجموعة من التعديلات المختلفة والهامة والتي قمنا بالالتزام بها ، وصبت هذه التعديلات على محاولة تقليص وتلخيص الاستبيان وهذا بإعادة صياغة وحذف بعض الفقرات حتى يصبح الاستبيان اكثر دقة وموضوعية وبدون اطناب بما يخدم الاشكالية وأيضا تم مراعاة المستوجبين من خلال هذه التعديلات تسمح للمستجوب اعطاء اجابات واقعية و حقيقية لان الاستبيان ملخص و مختصر .

3- مقياس التحليل.

تم استخدام ليكارت الثلاثي لقياس تحقق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية ، بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موجود و مطبق ، قيد التحقيق ، غير موجود تماما) و (موجود ، ضمن مشاريع المؤسسة ، لا يوجد الاهتمام به) ، هي مقاييس ترتيبية ، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موجود ومطبق = 3 ، قيد التحقيق = 2 ، غير موجود تماما = 1).

وقمنا بحساب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) الخاص بكل بعد من المحاور الاربعة ثم قمنا بحساب المتوسط الحساب الخاص بكل فرضية.

كما تم حساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة 2 على 3 . حيث 2 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية)، و 3 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 2 على 3 ينتج طول الفترة ويساوي 0.66 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4.4) : مقياس ليكارت الثلاثي.

الوزن	المستوى
من 1 الى 1.66	غير موجود تماما
من 1.67 الى 2.33	قيد التحقيق
من 2.34 الى 3	موجود ومطبق

المصدر: من اعداد الباحث

هذا بالنسبة للمحور الاول من الاستبيان ، اما المحاور الثلاثة المتبقية من الاستبيان فقد بنيت ايضا على سلم ليكارت الثلاثي بوجود ثلاث خيارات وهي (موجود ، ضمن مشاريع المؤسسة ، لا يوجد الاهتمام به).

ويصبح التوزيع في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (5.4) : مقياس ليكارت الثلاثي.

الوزن	العبارة
من 1 الى 1.66	لا يوجد الاهتمام به
من 1.67 الى 2.33	ضمن مشاريع المؤسسة
من 2.34 الى 3	موجود

المصدر: من اعداد الباحث.

4- صدق الاداة.

أ- الصدق الظاهري : من اجل التحقق من الصدق الظاهري للمقياس ، تم عرضه على مجموعة من الاساتذة والدكاترة المنتمين الى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، من اجل الافادة من خبرتهم العلمية والعملية، وقد كان عدد المحكمين 8 وتم الاستجابة من 5 محكمين وهذا بإبداء بعض الملاحظات والتعديلات بإعادة صياغة بعض الفقرات وحذف بعض الاخر بما يخدم اشكالية والفرضيات الدراسة وصحح المقياس وتم صياغته بالشكل النهائي (انظر الملحق رقم 1) .

ب- ثبات الاداة:

للتحقق من ثبات اداة الدراسة استخدمنا معامل ومعادلة الفا كرونباخ لحساب الثبات ، وكانت النتيجة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(6.4): معامل الفا كرومنباخ.

معامل الثبات الكلي	
عدد العبارات	54
معامل الفا كرونباخ	**0.964**

***المصدر*: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل SPSS .**

إن معامل الفاكرونباخ عندما يساوي **0.6** فأكثر هذا يعني ان نسبته عالية، أي أن زيادة قيمة معامل آرونباخ ألفا تعني زيادة مصداقية البيانات.

وفي دراستنا بلغ معامل الفاكرونباخ نسبة 0.96 وهي نسبة عالية جدا وهو ما يدل على ثبات اداة الدراسة وان الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق و الثبات في المعلومات ، ويمكن استعماله في الدراسة الميدانية.

5- أداة المقابلة.

لقد استعان الباحث بأداة المقابلة الى جانب استمارة الاستبيان كمصدر رئيسي لجمع المعلومات ، حيث احتوت المقابلة مجموعة من الاسئلة المستمدة من محاور الاستبيان ، وقد جرت هذه المقابلة الخاصة بهذه الدراسة مع الاشخاص التالية:

- **مجمع جيكا:** مساعد المدير العام المكلف بالتنمية المستدامة والصحة والسلامة و رئيس قسم التسويق؛
- **مؤسسة اسمنت عين توتة باتنة:** المدير العام للمؤسسة اسمنت عين توتة بباتنة ، والمكلف بالبيئة على مستوى المؤسسة؛
- **مؤسسة اسمنت عين الكبيرة** : مدير وحدة الانتاج ومجموعة من اطارات المصنع؛
- **مؤسسة سمنت حجر السود** : المدير العام للمؤسسة ومجموعة من اطارت المصنع(المكلف بالبيئة ، الموارد البشرية، مصلحة التدقيق ، مصلحة الخدمات الاجتماعية ، قسم التموين والعمليات التجارية)؛
- **مؤسسة اسمنت حامة بوزيان قسنطينة:** مجموعة من اطارات المصنع.
- **مؤسسة اسمنت تبسة:** المكلف بالتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة ، مدير الوحدة الانتاجية للمصنع ، قسم التشريعات ، قسم الموارد البشرية ، قسم البيئة والصحة والسلامة؛
- **مؤسسة اسمنت سور غزلان** : مدير الموارد البشرية، مدير البيئة والصحة والسلامة؛
- **مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح** : مدير قسم التموين ، مدير قسم البيئة والتنمية المستدامة؛

والجدول التالي يبن لنا اسئلة التي احتوت عليها المقابلة :

الجدول رقم(7.4): الاسئلة الخاصة بالمقابلة.

اسئلة المقابلة (البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.)	س1/ هل يعتبر رضا الزبون من احد العناصر الاستراتجية في مؤسستكم؟ (قياس مدى رضا الزبائن، مركز اتصال خاص بالعمال)	س2/ماهو حجم مبيعات او الانتاج للمؤسسة وماهو عدد منتجات المؤسسة؟	س3/هل هناك اعتمادات مالية لدعم المجتمعات المحلية(التنمية المحلية،تبرعات، اعمال خيرية،رعية الفعاليات الثافية والبيئية والرياضية)؟	س4/هل يوجد برنامج للاشثمار من اجل تطوير جميع المنشأت الانتاجية في المؤسسة؟	س5/هل توجد استراتجية للابتكار والبحث في المؤسسة (خلق متجات جديدة)؟
اسئلة المقابلة (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.)	س1/ هل تتخذ المؤسسة اجراءات من اجل المحافظة علة صحة وسالمة العاملين(السالمة في مكان العمل ، النظافة الصناعية ، صحة العاملين) ؟	س2/ هل يوجد فس المؤسسة نظام للادارة الموارد البشرية (مراعاة حقوق الانسان ، مراعاة الممارسات العمالية ، برامج للتدريب) ؟	س3/ هل فيه مبادرات للدعم المجتمعات المحلية (محاربة الفقر، مساعدات اجتماعية ، محو الامية، رعاية المناسبات الثقافية والرياضية)؟.	/	/
اسئلة المقابلة (البعد البيئي للتنمية المستدامة.)	هل تتخذ المؤسسة اجراءات من اجل منع وتخفيف الاثار البيئية؟	هل تقوم المؤسسة بحماية المناخ من خلال السيطرة على انبعاثات ثاني اكسيد الكربون؟	هل تتخذ المؤسسة تدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران و إتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات.	ل توجد سياسة في مج بيئية تدور حول المراجعة البيئية لمصانع خلال فترات زمنية عينة في المؤسسة؟	/

المصدر: من اعداد الباحث بناء على اسئلة المقابلة.

وقد تم استعمال الاجابات المتحصل عليه من خلال هذه المقابلات في عملية تحليل و تدعيم اجابات الاستبيان وكذلك بالنسبة للوصول للنتائج الدراسة.

المطلب الثالث: الاساليب الاحصائية المستعملة لتحليل البيانات.

للإجابة على اسئلة الدراسة وفرضياتها استعان الباحث بالرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، Statistical Package for Social Statistic-SPSS ،ومن خلاله قام الباحث باستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

- معامل الفاكرونباخ –Caronbach Alpha – للتأكد من ما مدى صدق اداة الاستبيان المستعملة في الدراسة.
- الاساليب الاحصائية الوصفية: لمعالجة وتحليل اجابات اسئلة الدراسة تم الاستعانة بالإحصاء الوصفي ، وذلك من اجل الحصول على خصائص مجتمع الدراسة وإجراء التحليل الاحصائي للإجابات المتحصل عليها ، وتتمثل الادوات المستعملة في المعالجة الاحصائية في:

- حساب التكرارات؛
- حساب النسب المئوية؛
- حساب المتوسطات الحسابية؛
- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One sample T Test؛
- الانحرافات المعيارية؛
- المتوسطات المرجحة.
- كما تم استخدام البرنامج الاحصائي اكسال EXEL للحساب المتوسطات المرجحة وإعداد الرسوم والأشكال البيانية؛

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم لمحة تعريفية عن قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر كخطوة اولية للبداية في اجراء الدراسة الميدانية كما قمنا ايضا بإيضاح طريقة وأدوات المستعملة في جمع المعلومات للقيام بالدراسة التطبيقية من خلال التعريف بمجتمع الدراسة وعينته والمتمثلة في مؤسسات الاسمنت القطاع العام ، كما تم التعرف على الوسائل المستعملة في جمع المعلومات وهي الاستبيان والمقابلة وتم تحليل كل اداة بالإضافة الى الاساليب الاحصائية المساعدة على معالجة المعلومات.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ما تم التوصل في الدراسة النظرية لعدة نتائج ولتأكد من هذه النتائج ولربط الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية ولاختبار فرضيات البحث سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال القيام بدراسة ميدانية تشمل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر. وسنتناول هذا الفصل من خلال مبحثين ، فالمبحث الاول سيخصص لمناقشة وتحليل نتائج الدراسة من خلال معالجة الفرضيات الاربعة لدراسة وفي المبحث الثاني سنقوم باختبار فرضيات الدراسة وعرض اهم النتائج المتوصل اليها وهذا على النحو التالي:

المبحث الأول : **مناقشة وتحليل نتائج الدراسة؛**

المبحث الثاني: **إختبار فرضيات الدراسة؛**

المبحث الاول : مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

سنحاول في هذا المبحث تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الناتجة عن التحليل الاحصائي للبيانات وكذلك المعلومات التي جمعنها نتيجة المقابلة مع بعض الشخصيات المسؤولة عن قطاع الاسمنت في الجزائر حيث يحتوي كل مطلب على التحليل الاحصائي للفرضيات الاربعة لدراسة ، فالمطلب الاول يخص الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الإسمنت ، والمطلب الثاني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت والمطلب الثالث البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والمطلب الرابع البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية.

المطلب الأول : الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.

يسعى الباحث من خلال هذه المحور الى معرفة ما مدى اهتمام الدولة ومؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية برهانات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، من خلال هذه الاستمارة التي وزعت على كل المؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع الصناعي العمومي للاسمنت "جيكا " ، من اجل معرفة نوع العلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات فيما يخص الاهتمام برهانات التنمية المستدامة .

الفرع الاول : دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة.

تضمنت اسئلة استمارة الاستبيان الموجودة في البعد الاول مجموعة من الاسئلة التي من خلالها يسعى الباحث للمعرفة وتقييم ما مدى دور الدولة في حث مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية على مراعاة وإدماج رهانات التنمية المستدامة ضمن نشاطها الانتاجي من خلال الالتزام باحترام القوانين والتشريعات التي تصدر من السلطات العمومية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع في العملية الانتاجية ومتابعتها بصفة دورية ، بالإضافة الى كيفية ربط علاقات بين المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من اجل تمكينها للإدماج أبعاد التنمية المستدامة ، كما تضمنت الاستمارة ما مدى وجود برامج حكومية وصناديق الدعم المالي الموجهة بصفة خاصة للاهتمام بالتنمية المستدامة.

ولقد جاءت نتائج تحليل الاستمارة على النحو التالي:

الجدول رقم(1.5):دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة.

عبارات البعد الاول (دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة)	موجود ومطبق (%)	قيد التحقيق (%)	غ موجود تماما(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
الالتزام باحترام القوانين والتشريعات في العملية الانتاجية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع ومراجعة ذلك بصورة دورية	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
متابعة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها اثر على المؤسسة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
التواصل مع السلطات العمومية خاصة المحلية من اجل تحسين الاجراءات التي تمكن للمؤسسة ادماج ابعاد التنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
وجود برامج حكومية لصالح المؤسسات الاقتصادية موجهة خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
وجود صناديق حكومية للدعم المالي للمؤسسات المهتمة بإدماج ابعاد التنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
نتيجة البعد الاول	% 100			3	0	موجود ومطبق

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS.

بعد دراسة للنتائج الجدول السابق المتعلقة بالبعد الاول (**دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة**)، نجد أنه حصل على النقطة (**3**) اي موجود ومطبق حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، ومن خلال نتائج الجدول يتبين لنا ان الدولة تلعب دور مهما ومحوريا من خلال حث مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة وكذلك بالنسبة للمؤسسات القطاع يوجد تجاوب مع السلطات العمومية خاصة في مجال احترم والالتزام بتطبيق القوانين ذات البعد البيئي والاجتماعي حيث تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع هو (**100%**) وهذا ما يعني ان:

- ✦ تسهر وتلتزم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر على إحترام القوانين والتشريعات في العملية الانتاجية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع ومراجعة ذلك بصورة دورية؛
- ✦ تعمل المؤسسات على متابعة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها اثر على المؤسسة؛
- ✦ هناك تواصل وعلاقة وطيدة مع السلطات العمومية خاصة المحلية من اجل تحسين الاجراءات التي تمكن للمؤسسة ادماج ابعاد التنمية المستدامة؛

✦ خصصت الدولة برامج حكومية وصناديق للدعم المالي وجهت خصصا لصالح هذه المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بالتنمية المستدامة؛

وتجدر الاشارة ان الجزائر عملت على وضع قاعدة قانونية بسن قوانين ذات العلاقة بالبيئة او ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي وهذا للحث ومساعدة مؤسسات قطاع الاسمنت على تبيني مفهوم التنمية المستدامة بمختلف ابعادها الثلاثة ، والتي يمكن لنا ايضاحها في النقاط التالية :

1- قوانين حماية البيئة في الجزائر.

لقد قامت الدولة بسن العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف الى حث جميع المؤسسات سواء على المستوى الجزئي او الكلي لاحترام البيئة من اجل تبني مفهوم التنمية المستدامة وهذا منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة وكذلك نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر فتقرر وضع مخطط رسمي عرف بالمخطط الوطني من اجل البيئة والتنمية المستدامة والذي يمتد من 2001 الى غاية 2010 خصص له غلاف مالي قدره 970 مليون دولار ، وهذا من اجل مسايرة التوجه الاقتصاد العالمي من خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في "ريو / ديجانيرو"- بالبرازيل- و المعروف بقمة الأرض عام 1992 والمؤتمر الذي تلاه في مدينة "كيوتو" اليابانية عام 1997 ، وترجمت هذا المخطط بمجموعة من القوانين منذ سنة 2001 وتتمثل اهم القوانين في ما يلي :

- القانون 01 - 19 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير ومراقبة والتخلص من الفضلات والحد منها والذي تضمن تعريفا قانونيا لمفهوم مصطلح المعالجة البيئية العقلانية للنفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية والبيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها ، ولقد حدد قانون تسيير النفايات صلاحيات البلدية في مجال الحفاظ على النظافة العمومية وحماية البيئة وترقيتها وتضمن عقوبات تتراوح مابين الغرامات المالية والحبس ، في حالة تسجيل مخالفات؛
- القانون 01 - 20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة و جاء هذا القانون ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك ، والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس الاختيارات الاستراتيجية. حيث تسيّر الدولة هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها ، و بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للتنمية ، وحسب خصائص ومؤهّلات كل فضاء جهوي؛
- القانون 03 - 10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، والذي يحدد قواعد حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، وتهدف حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على الخصوص الى ما يأتي:

✓ تحديد المبادئ الاساسية وقواعد تسيير البيئة؛

✓ ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة ، والعمل على ضمان اطار معيشي سليم؛

✓ الوقاية من كل اشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة ، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها؛

✓ اصلاح الاوساط المتضررة؛

✓ ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة ، وكذلك استعمال التكنولوجيات الاكثر نقاء؛

✓ تدعيم الاعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة؛

✓ في سنة 2005 تم ادراج الرسم الايكولوجي ضمن قانون المالية اعتمادا على المبدأ العالمي" **مبدأ الملوث الدافع " الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (O.C.D.E) سنة 1972 على " أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة، أي يجب على الحكومة إجبار المتسبب في التلوث على دفع نفقات إزالة آثار التلوث ، وقد صدرت تعليمة توضح كيفية تطبيق هذا الرسم وحدد مبلغ الرسم ب 10.500 دج[1]، عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا؛

- القانون 09/04 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، ويهدف الى:

❖ حماية البيئة بتشجيع اللجوء الى مصادر الطاقة الغير ملوثة؛

❖ المساهمة في مكافحة التغييرات المناخية بالحد من افرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري؛

❖ المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطلقة التقليدية وحفظها؛

❖ المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها؛

❖ القانون 20/04 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛

وكل هذه القوانين والتشريعات خاصة بحماية البيئة بصفة عامة وموجهة للكل الاطراف الفاعلة المعنية بحماية البيئة ، وقد عرف قطاع صناعة الاسمنت مجموعة من القوانين الخاصة به والتي يمكن لنا ذكر اهمها على النحو التالي:

✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-138 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1427 الموافق 15 ابريل سنة 2006، ينظم انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزئيات السائلة او الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 2 جمادى الاولى 1428 موافق 19 مايو 2007 ، يحدد قائمة المنشأت المصنفة لحماية البيئة؛

[1] – المديرية العامة للضرائب، الجباية البيئية،بتاريخ 2016/08/25 ، http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06

✓ المرسوم التنفيذي رقم 07 -145 مؤرخ في 2 جمادى الاول عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 ، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة وتهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة و/أو غير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار ا لمشروع المعني؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم06-104 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 ، يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-299 المؤرخ يوم 27 سبتمبر 2007 المحدد لإجراءات تطبيق الرسم التكميلي الخاص بالانبعاثات في الهواء ذات مصدر صناعي؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 07 -300 المؤرخ يوم 27 سبتمبر 2007 المحدد لإجراءات تطبيق الرسم التكميلي الخاص بالمياه الصناعية المستعملة؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 05-3015 مؤرخ في 6 شعبان عام 1426 الموافق 10سبتمبر سنة 2005 ، يحدد كيفيات التصريح بالنفايات الخاصة الخطرة؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 93-184 مؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993 ، ينظم إثارة الضجيج؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 93 -161 مؤرخ في 20 محرم عام 1414 الموافق 10 يوليو سنة 1993 ، ينظم صب الزيوت والشحوم الزيتية في الوسط الطبيعي؛

✓ قانون رقم 14 -05 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 يتضمن قانون المناجم ، وتطبق أحكام هذا القانون على نشاطات المنشآت الجيولوجية ونشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة؛

وكل هذه الترسانة القانونية كان هدفها تهيئة الارضية لكل الفاعلين في الاقتصاد الوطني وكل المؤسسات والتي منها مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت للتبنى مفهوم التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي وهذا من خلال احترام هذه القوانين ، وهذا كخطة اولى قبل الدخول في الاشياء التقنية .

2- في المجال الاجتماعي.

لقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تخص الجانب الاجتماعي في الجزائر اسست للنظام تشريعي جديد يحكم مجال العمل والشؤون الاجتماعية وخاصة بعد سنة 1990 في إطار الإصلاحات التي بادرت بها ،

و التي كانت لها انعكاسات على واقع العلاقات القانونية بين العمال والمستخدمين ، حيث تم تغليب الطابع التعاقدي على العلاقة ، ويمكن لنا معالجة هذه القوانين في اربع محاور اساسة وهي:[2]

- الحوار الاجتماعي؛
- الصحة والامن في العمل؛
- تشريع العمل ؛
- مفتشية العمل ؛

ا- الحوار الاجتماعي: هناك مجموعة من القوانين التي تحكم العلاقة مع العمال في صورة الحوار الاجتماعي بين المؤسسات والعمال والتي يمكن لنا عرضها في النقاط التالية:

- قانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 يتعلق بعلاقات العمل والذي يحكم العلاقات الفردية والجماعية في العمل بين العمال الأجراء والمستخدمين؛
- القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 يونيو 1990 ، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي ، المعدل والمتمم بـ :

✓ القانون رقم 91-30 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 68- 1991)؛

✓ الأمر رقم 96-12 المؤرخ في 23 محرم عام 1417 الموافق 10 يونيو سنة 1996 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 63- 1996)؛

ب- الصحة والأمن في مكان العمل:

وهي القوانين المتعلقة بالصحة والأمن في موقع العمل ، وتعالج هذه القوانين السبل والوسائل الواجب اعتمادها قصد ضمان أحسن الظروف في مجال الوقاية الصحية والأمن وطب العمل لفائدة العمال وكذا تحديد المسؤولين المتولّين ذلك.

ولقد تم إصدار مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون الإطار رقم 88-07 المؤرخ في 26 يناير 1988 وتتعلق لاسيما بما يأتي:

- تأسيس لجان متساوية الأعضاء للوقاية الصحية والأمن أو تعيين المندوبين المكلفين بالوقاية الصحية والأمن ، مع تحديد صلاحياتها وظروف سيرها ؛
- تأسيس لجان ما بين المؤسسات للوقاية الصحية والأمن ، مع تحديد صلاحياتها وظروف سيرها ؛
- إنشاء مصلحة الوقاية الصحية والأمن بصفتها هيكل عضوي وذلك لدى كل هيئة مستخدمة يفوق التعداد بها خمسون 50 عاملا ؛

[2] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **العمل**، زيارة بتاريخ 2016/08/25 على الساعة 15.00، http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar /

- أحكام وقائية عامة للحماية في مجال الصحة والأمن في وسط العمل ؛
- أحكام خاصة تطبق على المواد والمنتجات أو المستحضرات الخطرة في وسط العمل ؛
- أحكام خاصة للوقاية الصحية والأمن تطبق في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري ؛
- أحكام خاصة لحماية صحة العمال وأمنهم من الأخطار الكهربائية ؛
- تنظيم طب العمل ؛
- تدابير الوقاية من الإشعاعات المؤينة ؛

ج- مفتشية العمل : وفي هذا الاطار صدر القانون الذي يحكم هذه المفتشية وهو:

- القانون 90-03 المؤرخ في 06 فبراير 1990 المعدل و المتمم يتعلق بمفتشية العمل.

هذا عن التشريعات الداخلية ام على المستوى الدولي فقد ابرمت الجزائر مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن خاصة مع منظمة العمل الدولية والتي تتمحور حول النقاط التالية:

- ✓ الحرية النقابية وحماية الحق النقابي؛
- ✓ التفاوض الجماعي؛
- ✓ عدم التمييز؛
- ✓ سن العمل؛
- ✓ حظر تشغيل الأطفال؛
- ✓ حظر العمل الجبري؛
- ✓ المساواة في ميدان الأجور؛

3- البرامج الحكومية والصناديق المالية الموجهة للمؤسسات من اجل تبني التنمية المستدامة.

من خلال دراستنا والزيارة الميدانية للمؤسسات الاسمنت واللقاءات التي اجريت سواء على مستوى المجمع "جيكا" مع المكلف بملف التنمية المستدامة او بعض اطارات مؤسسات الاسمنت فقد تبين لنا وجود برامج من طرف الدولة وصناديق مالية هدفها في اساس مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي بصفة عامة ومؤسسات قطاع الاسمنت بصفة خاصة على تبنى مفهوم التنمية المستدامة وهي الخطوة الثانية والمتعلقة بالجانب التقني بعد الانتهاء من وضع الاسس القانونية كمرحلة أولى ، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي والاقتصادي ، ويمكن لنا حصر هذه البرامج والإعانات في النقاط التالية:

❖ وضع الاستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال برنامج الخطة الوطنية من اجل البيئة والتنمية المستدامة (PNEA-DD) ، الموضوع من طرف وزارة تهيئة الاقليم والبيئة للفترة الممتدة من 2000-2011 وخصص له غلاف مالي قدره 970 مليون دولار ، واستهدفت هذه الخطة التخلص من النفايات الخطرة كتقليص حجم المخزونات وحظر المنتجات السامة وإنشاء صناديق خاصة وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة ،

وعمليات إعادة معالجة النفايات وتشجيع الشركات بالمحافظة على البيئة. وفي اطار هذه الخطة تقرر في صناعة قطاع الاسمنت القيام بالإجراءات التالية:

✓ تقليص تلوث الهواء إلى حده الأقصى بتجهيز كافة مصانع الاسمنت بتجهيزات تصفية الانبعاثات الهوائية Electrofiltres؛

✓ ومن ضمن الأهداف فقد تم إجراء دراسة وصلت تكلفتها إلى 250.000 دولار أمريكي هدفها وضع الآليات التي تسمح بالإدارة الرشيدة للفضلات المترتبة عن النشاط الإنتاجي لمصانع الاسمنت في الجزائر؛[3]

❖ **انشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة الثلوت** : وهذا في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ويتم تمويله من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة بنسبة 75 % ومن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة 75 % ومن الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج بـ 75 % والرسم على الوقود بـ 50 % ، وهذا الصندوق مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي [4].

إضافة إلى ذلك جعل له المشرع من بين مهامه في حالة حصول كوارث بيئية المساهمة في إرجاع الحالة على ما كانت عليه من قبل. إضافة إلى المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت وهذا طبقا لمبدأ الوقاية وتمويل الأنشطة التي تهتم بخفض التلوث من المصدر .

❖ **انشاء الصندوق الوطني لتحسين تنافسية المؤسسات** : وهذا في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتقييس ، الذي أسسته الوزارة المكلفة بالتقييس ، والمصادق عليه في شهر مارس من سنة 2000 ، ومن أجل وضع نظام وطني للتقييس وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم المالي للمؤسسات التي ترغب في الحصول على نظام الجودة في التسيير ، أي مساعدة المؤسسات على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من جانب الجودة وهذا عن طريق اتفاقية بين المؤسسة المعنية وزارة الصناعة والمناجم[5]، وتهدف هذه الاتفاقية إلى التمويل الجزئي لعملية المرافقة لغرض الإشهاد بالمطابقة للمؤسسات ، وفقا للمواصفات المتعلقة بنظام تسيير الجودة (إيزو 9001) ، نظام تسيير البيئة (إيزو14001)، المرجع التقييسي للصحة والسلامة في الوسط المهني (OHSAS 18001)، وأيضا نظام تسيير سلامة المواد الغذائية (إيزو 22000).

❖ **وضع أدوات للإدارة البيئية (برامج ذات بعد بيئي)**: تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار البيئة ضمن إنشعالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على ما يلي :

- اجراء 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية ودراسات خاصة بمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت؛

[3] – عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 244.

[4] – وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة 2005 ،ص336.

[5] - Ministère de l'Industrie et ded mines, Fonds de Compétitivité, Aide de l'Etat à la certification, 23/08/2016. http://www.mdipi.gov.dz/?Fonds-de-Competitivite.

- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية والتي من بينها بعض المصانع الاسمنت؛
- مرافقة المؤسسات الاقتصادية على وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001؛
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى المؤسسة في كل المصانع؛

ونستنتج من خلال كل هذه المعطيات السابقة الذكر على الدور الذي لعبته الدولة والمتمثل في الاجهزة المتخصصة في مساعدة النسيج الاقتصادي على العموم و قطاع الاسمنت على الخصوص على تبنى مفهوم التنمية المستدامة وهذا من خلال كل الاجراءات التي قامت بها الدولة كما سبق توضحه.

الفرع الثاني: المبادرات الطوعية من طرف المؤسسات لإدماج أبعاد التنمية المستدامة.

وقد تضمنت اسئلة استمارة الاستبيان الموجودة في البعد الثاني جملة من العناصر التي من خلالها نود معرفة هل تبادر هذه المؤسسات وتقوم بمبادرات طوعية سواء على المستوى المحلي اومن خلال العمل على المستوى العالمي من تلقاء نفسها من اجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة كإستراتجية او كارهان ، وهذا من خلال خلق ضمن هيكلها التنظيمي قسم او مصلحة خاصة بالتنمية المستدامة ، بالإضافة الى العمل على اتباع سياسة طوعية في مجال تحسين ظروف العمل خاصة المتعلقة بالصحة والسلامة وبناء علاقات مع الشركاء الاجتماعين من اجل وضع سياسة فعالة للإدارة الموارد البشرية والقيام بمبادرات طوعية في المجلات المجتمعية .

ولقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم(2.5): المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة.

عبارات البعد الثاني (المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة)	موجود ومطبق (%)	قيد التحقيق (%)	غ موجود تماما(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
توجد لجنة لتسيير شؤون التنمية المستدامة في المؤسسة	48.3	43.3	8.3	2.35	0.63	موجود ومطبق
اتباع طواعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بغض النظر عن تلك التي تفرضها القوانين وتشريعات العمل.	51.7	40.0	8.3	2.4	0.647	موجود ومطبق
ابرام اتفاقيات بصورة طوعية مع الشركاء الاجتماعين لتحديد سياسة فعالة لإدارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية المنصوص عليها قانونا	46.7	41.7	11.7	2.35	0.685	موجود ومطبق
المشاركة بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة من اجل دراسة كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة	26.7	11.7	61.7	1.65	0.880	غير موجود تماما
تخصص المؤسسة ضمن ميزانيتها اعتمادات من اجل دعم برامج تنمية العمل المحلي وبناء القدرات التعليمية للمجتمع وكذلك التبرعات والأعمال الخيرية.	30	40	30	2.00	0.781	قيد التحقيق
اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين و التي تساهم في الحد من التلوث.	71.7	28.3	00	2.72	0.454	موجود ومطبق
نتيجة البعد الثاني	**%75**			**2.25**	**0.54**	قيد التحقيق

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات نتائج SPSS

يتضح لنا بعد دراسة نتائج الجدول السابق الخاصة بالبعد الثاني (**المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة**)، بأنه تحصل على النقطة (**2.25**) اي قيد التحقيق حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، ومن خلال نتائج الجدول ، يتبين لنا ان هناك مجموعة من المبادرات الطوعية التي تتخذها مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر من اجل ادماج وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتتمثل هذه المبادرات في مجموعة من الممارسات خاصة في المجال البيئي والاجتماعي ، حيث قام مجمع "جيكا" للإسمنت المسؤول على مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر باستحداث وظيفة او منصب على مستوى هيكله التنظيمي تحت مسمى مستشار التنمية المستدامة والصحة والسلامة ابتداء من سنة 2015 وهذا ما يدل على إرادة المجمع اتجاه هذا الموضوع وكخطوة موالية هي تعميم هذا المنصب في كل مؤسسات التابعة للمجمع. حيث تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع هو(**75 %**)، ويمكن لنا تحليل هذه المبادرات التي تقوم بها مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت بصفة طوعية على النحو التالي :

1- في المجال البيئي.

تتخذ المؤسسات المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تساهم في(الحد من التلوث من خلال العمل على الحد من استهلاك المواد ، التحكم في انبعاثات العملية الانتاجية ، تقليص الفضلات والمهملات ، تقليص استهلاك الطاقة) ، والتي تعتبر من بين اهم اهتمامات المجمع وهذا ما كان موضوع استراتجية وضعتها المؤسسة الام المجمع الصناعي للاسمنت الجزائر للاسمنت "مجمع جيكا" من اجل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في نشاطها وتعتبر سياسة موثقة وكذلك بالنسبة لكل مؤسسات قطاع الاسمنت توجد سياسة موثقة مضمونها التنمية المستدامة حيث تمثل محاور هذه السياسة في مجال حماية البيئة في اهم النقاط التالية:

- ✓ ابرام اتفاقية مع الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة محورها ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق ذلك عن طريق ابرام عقود اداء مع مؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع؛
- ✓ الحد من استهلاك المياه الصناعية وإعادة تأهيل محطات معالجة المياه ، المركبة على مستوى المصانع؛
- ✓ الامتثال للمعايير البيئية من خلال الاستمرار في برنامج استبدال المرشحات الكهربائية بمرشحات الكيسية –des filtres à manches – وهذا في الاثنى عشر مصنع عمومي ، حيث تم الانتهاء في تركيب هذه المصافى المتطورة في 10 مصانع ، وفي سنة 2014 تم البدء في تجهيز مصنعي الاسمنت في سور غزلان وزهانة بمعسكر بمعدات جديدة للحد من استهلاك الطاقة وانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- ✓ إعادة تأهيل المحاجر بهدف اعادة استغلالها والعمل على تحسين المناظر الطبيعية والبيئية؛
- ✓ العمل على تأهيل جميع مصانع المجمع وفق المعايير العالمية ايزو بمختلف انواعها ، وإصدار الشهادات للمنتجات المصنعة؛
- ✓ العمل على حرق النفايات الصناعية (دراسة جدوى للمشروع تجريبي للإدماج النفايات الصناعية عن طريق الحرق في الفرن للمصانع الاسمنت المجمع)؛

بالإضافة الى هذه السياسة الموثقة من طرف المجمع ، فقد قامت مجموعة من المصانع بإجراء مبادرات للتحسين اداءها البيئي وتتمثل هذه المبادرات الطوعية في قيامها وبإشراف وزارة البيئة وتهيئة الاقليم على تنفيذ برنامج التأهيل البيئي وهذا بالاستعانة بالخبرات الدولية في المجال البيئي ، من خلال القيام بدراسات تقنية تدخل ضمن الاتفاقيات الثنائية لهذه المؤسسات هدفها تأهيل مؤسسات قطاع الاسمنت والاستفادة من هذه الخبرات التقنية الدولية، ومن خلال زيارتنا الميدانية و المقابلات التي قمنا به خاصة مع مستشار المدير العام المكلف بالتنمية المستدامة للمجمع "جيكا" و اطلاعنا على ووثائق المؤسسات فقد استفادت بعض مؤسسات قطاع الاسمنت من البرامج التالية:

✓ **برنامج ايكوسيس –ECOSIS – :**

ان هذا المشروع يركز على دراسة تكاليف الضرر البيئي الناجم عن قطاع الاسمنت ويقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تسمى تنفيذ مشروع الاقتصاد البيئي المقارن (MESO) ضمن مجالات الهواء والمياه والنفايات والطاقة والضجيج والتي تهدف الى الاجابة على الاسئلة التالية :

- ما هي الفوائد الاقتصادية قطاعيا للعمل لصالح البيئة ؟
- إلى أي مدى يساهم قطاع الإسمنت في التدهور البيئي للبلاد ؟
- ماذا سيحدث لو ارتفع سعر المواد الخام ؟
- ما هي الحوافز الاقتصادية التي يمكن تنفيذها ؟

وقد تم تطبيق هذا البرنامج بين وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والاتحاد العربي للاسمنت ومركز الأعمال السويسري ومكتب ايكوسيس في جينيف وبتمويل من المكتب الإقليمي للتنمية والتعاون السويسري ، وعلى مستوى الجزائر قام برنامج ايكوسيس بإجراء هذه الدراسة على مجمع الاسمنت الجزائري جيكا سنة 2002 ، حيث تم وضع لوحة قيادة قطاعية للتكاليف البيئية لصناعة الاسمنت في الجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة الى ان:[6]

✓ ان إنتاج الإسمنت هو النشاط الصناعي الذي يضغط على الانظمة الإيكولوجية (البيئية). وقد بلغ التدهور البيئي الناتج عن أنشطة صناعة الإسمنت الجزائرية إلى ما يقرب من 36 مليون دولار أمريكي في عام 2001 (18.6 ٪ من القيمة المضافة من قطاع). و يتم حساب التدهور البيئي على مستويين : تكلفة عدم الكفاءة في ادارة الموارد وتكلفة الضرر البيئي؛

✓ بلغت حصة اوجه القصور لقطاع الاسمنت في الجزائر الى 11.5 % من القيمة المضافة وهو ما يمثل 62 % من اجمالي التدهور. وتقدر الخسائر التي سببها الانتاج ب 7 % من القيمة المضافة؛

✓ تحتل امكانية التوفير في المقام الاول في ادارة افضل واستخدام للمواد الخام (الحجر الجيري والطين والوقود وغيرها)؛

✓ لا يكلف اصلاح كافة الاضرار البيئية الناجمة عن قطاع الاسمنت الجزائري سوى نصف تكلفة الاضرار المحدثة حاليا، حتى ثلاث مرات اقل فيما يتعلق بمجال الطاقة والمواد. بالإضافة الى التكاليف الناجمة عن انبعاثات CO2 والتي تقدر بحوالي 7.2 % من القيمة المضافة؛

✓ إن المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع من القيمة المضافة تساوي 0,5 % في حين إن التكاليف الناجمة عن التأثير السلبي على البيئة تقارب حوالي 1 % من القيمة المضافة الوطنية؛

✓ كما توصل التحليل الدقيق لمخطط MESO الاقتصادي على عبء الانشطة الإنتاجية على البيئة الطبيعية والاجتماعية. حيث يمثل غبار الإسمنت الجزائري الملوث الرئيسي للهواء ويساهم في أمراض الجهاز التنفسي

[6]- ECOSYS, Indicateur environnement – Economie : secteur du ciment en Algérie, Mésoprofil, 2002, p2.

للعاملين والسكان من المناطق المجاورة. والأمر الاكثر اثارة للانتباه هو عندما تفشل المصافي الكهربائية المسؤولة عن تنقية الغبار ، في الواقع فإن التكاليف الإضافية التي تعزى إلى إغلاق او تعطل أحد المصافي الكهربائية لمدة 6 أشهر تزيد من تكاليف تلوث الهواء بنسبة 80٪ ونقص في الوقود والمواد الخام 10.5٪ وبالتالي في المجموع تقدر حصة التدهور البيئي بسبب وقف المصافي الكهربائية ب 8 ٪ من قيمة مصنع للإسمنت. وبناء على ذلك ، ينبغي أن يوضع اصلاح المصافي الكهربائية المطلوبة في الاولويات ويمكن تجنب انبعاث ما يقارب 300.000 طن من الغبار سنويا.

✓ **برنامج دلتا (DELTA):**

هو عبارة عن منظمة تابعة لمركز الاعمال المستدامة الذي يضم مجموعة من البرامج ومنها برنامج "**دلتا**" ، الذي يستهدف المؤسسات لمساعدتها وحثها على الاهتمام بالإدارة البيئية كجزء من نظام الادارة الكلي للمؤسسات وهذا من اجل تحسين الفعالية الاقتصادية والتقليل من الاثار البيئية السلبية الناتجة عن نشاط هذه المؤسسات. وتعتبر كلمة دلتا –DELTA– اختصار للمعنى التالي:

" Developing Environmental Leadership Towards Action"

وجاء هذا البرنامج لتطبيق اهداف مؤتمر قمة الارض او ما يعرف "بأجندة 21"، حيث تم التأكيد على اهمية النشاط التجاري والصناعي في تحقيق اهداف ومتطلبات التنمية المستدامة ، ويضم هذا البرنامج مجموعة من البرامج موجهة لعدة مناطق في العالم ، ويعتبر برنامج دلتا للشرق الاوسط وشمال افريقيا من بين اهم البرامج ويضم حوالي 12 عشر بلد عربي معني بهذا البرنامج .

ويمكن هذا البرنامج المؤسسات المنخرطة فيها على الحصول على المعلومات المتعلقة بكيفية انشاء نظام للإدارة البيئية كما يهدف على وجه الخصوص إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية وبمنافعها بواسطة وضع أدوات للإدارة البيئية الساعية إلى تحقيق الفعالية البيئية.

وعلى مستوى الجزائر تتولى مهمة التمثيل في هذا البرنامج "جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسات

"Association pour la Promotion de l'Eco-Efficacité et la Qualité en Entreprise (APEQUE)-

وبالنسبة لقطاع صناعة الاسمنت فقد استفادت مؤسستين وهما مصنع متيجة (مفتاح) ولاية البليدة ومصنع زهانة الواقع في ولاية معسكر من الدعم التقني لهذا المشروع .

وفيما يخص مصنع المتيجة الذي كان يتبع ان ذاك المجمع الوسط للاسمنت فقد استفاد من لواحة قيادة للإدارة البيئية والتي تم تطويرها من طرف برنامج SBA وبالتعاون مع جمعية ABCD-Durable[7]. وهذه اللوحة القيادية تم تطويرها في اطار برنامج دلتا والتي تركز على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط الانتاجي التي تمارسه المؤسسة ومن تم قياس الاثر البيئي بواسطة مؤشرات بيئية ملائمة للوضعية المؤسسة.

[7] -SBA. Delta Programme.http./www.sba-int.ch/1044-DELTA_Programme.10.07.2016.

حيث تهدف هذه اللوحة القيادية الى وضع الاسس الاولى للتطبيق او الحصول على شهادة المواصفة القياسية البيئية او ما يعرف ب ISO 14001-2004 ، وبالتالي وضع نظام لإدارة البيئية مطابق لهاته المواصفة ، ومن بين الاسباب لجوء مؤسسة مصنع متيجة للإسمنت لهذا البرنامج هو محاولة تحقيق مجموعة من الاهداف التالية:

- الحكم على أداء البيئي للمصنع؛
- التعرف على الإجراءات التي يجب عليها وضعها من اجل تحقيق الفعالية البيئية؛
- تهيئة المصنع للشروع في وضع نظام للإدارة البيئة مطابق للمواصفات القياسية إيزو 14001-2004؛

وقد استعمل هذا البرنامج مجموعة من المؤشرات البيئية سمحت بقياس مايلي :

- استهلاك الطاقة؛
- استهلاك المواد الأولية؛
- تلويث الهواء؛
- الفضلات الصلبة؛
- الفضلات السائلة؛
- صحة وسلامة العاملين؛

وفي ما يتعلق بمصنع الاسمنت زهانة بمعسكر فقد استفاد ايضا من هذا البرنامج سعيا من هذه المؤسسة لتحسين سمعتها ، فقد قررت تبني طريقة اكثر مسؤولية في الجانب البيئي ووضعت هدف الحصول على المواصفة القياسية ايزو 14001 ، حيث تنفيذها لهذا البرنامج لتحقيق الاهداف التالية:[8]

- ستسمح باحترام القوانين البيئية المحلية المتشددة ؛
- تطوير المؤسسة من الجانب الاقتصادي ؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية ؛

وكخطوة اول قام هذا البرنامج بتشخيص ذاتي للمصنع للآثار السلبية على البيئية التي يسببها المصنع وجاءت نتائج هذا الدراسة على النحو التالي:

[8] - DELTAProgramme, Auto-diagnostic environnemental, exemple d'application, Société des Ciments de Zahana, Algérie, p1.

الجدول رقم(3.5): الاثار السلبية على البيئة للمصنع زهانة

الاخطار	الهواء	الماء
✓ قلة الارشادات والوسائل المتعلقة بالسلامة والامن على مستوى وحدة الانتاج . ✓ عملية استغلال فرن المصنع ليس متحكم فيها وتخزين بعض المنتجات لا يستجيب للشروط السالمة في حالة وجود حريق.	✓ موقد المصنع مزود بنظام مصافى كهربائية تعمل على ازالة الاتربة المتصاعدة، لكن عملية ولكن الصيانة الدورية لهذه الأجهزة لا يتم تنفيذها وتحدث أعطال.	✓ يتم التحكم في دورة المياه في عملية الإنتاج: يتم رصد استهالك المياه، الياه المستعملة يتم اعادة رسكلتها على الطريقة الرطبة
النفايات: ✓ لم تتم إدارة تخزين النفايات والمناطق المختارة ليست دائما ملائمة (تلوث التربة ممكن). ولا يتم فرز النفايات أو إعادة تدويرها.		

المصدر: DELTAProgramme, Auto-diagnostic environnemental, exemple d'application, Société des Ciments de Zahana, Algérie, p1

نقاط ضعف **نقاط قوة**

اما عن خطة العمل للقضاء على الاثار السلبية على البيئة فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(4.5): خطة العمل للقضاء على الاثار السلبية على البيئة.

الهدف	العملية	المدة	الوسائل
الاخطار: تقليص مخاطر التكنولوجيا	✓ تنظيم الهيكل الامني وتركيب نظام ضد الحرائق. ✓ معرفة المخاطر؛ التحكم وصيانة المرافق ✓ تجهيز العمال بالألبسة اللازمة	✓ 3 اشهر	✓ اعتماد ميزانية خاصة بالأمن. ✓ الشراكة مع الحماية المدنية المحلية. ✓ تدريب العمال. ✓ شراء المستلزمات والمعدات.
النفايات: تطوير إدارة النفايات	✓ جمع وإعادة تدوير المواد الخام على مستوى إنتاج الأسمنت. ✓ فرز مختلف النفايات ✓ إنشاء مناطق تخزين وتكييفها وفقا للانواع النفايات. ✓ التخاص من النفايات	✓ 6 اشهر.	✓ تكوين فريق عمل . ✓ تحديد مواقع التسريبات. ✓ شراء المعدات والالات. ✓ الاستعانة بمكتب خبرة لتحديد اماكن التخزين
الماء تحسين إدارة المياه للتنمية المستقبلية	✓ الرصد المنتظم للعينات المأخودة للمياه. ✓ صيانة نظام معالجة المياه. ✓ تنويع مصادر المياه.	✓ 6 اشهر	✓ وضع اجراءات للمراقبة. ✓ الاستعانة بمكتب خبرة. ✓ شراء معدات لمحطات معالجة المياه.

DELTA Programme, Auto-diagnostic environnemental, exemple Société des Ciments de Zahana, Algérie, p2.

اما عن النصائح التي قدمها هذا البرنامج فكانت كالتالي:

- فيما يتعلق بتسيير النفايات يجب ان تكون عملية نظامية تتبناها المؤسسة هذا ما سيسمح لها بتحديد النقاط التي تصدر نفايات في الخط الانتاجي وهو ما يتيح اتخاذ الاجراءات للحد من هذه التسريبات للمصنع كما انه تحدث خسائر كبيرة من الاسمنت في منطقة الإرسال بسبب رداءة نوعية الاكياس؛
- شراء نوعية جيدة من الاكياس ومراقبتها ستسمح بتجنب ضياع كميات مهمة من الاسمنت بالإضافة الى تجنب تطاير اضافي للغبار؛

وقد كانت نتائج هذا الدراسة على النحو التالي:

✓ بالنسبة للمؤسسة فإن مراعاة البعد البيئي يبقى دائما على علاقة بالبعد الاقتصادي؛

✓ ساعد استخدام دليل التشخيص الذاتي تحديد جميع المشاكل البيئية الموجودة داخل الشركة ، كما ستهدف البعد الاقتصادي؛

✓ والخطوة الاولى التي يجب اتباعها في الجانب البيئي هي معرفة الخطوات التصحيحية ، والتي لها تأثير بيئي واقتصادي على المدى القصير ، كاستبدال انواع اكياس الاسمنت؛

✓ وللحفاظ على الاجراءات المتخذة فان تنفيذ نظام للإدارة البيئية ضروري لوضع سياسة بيئية حقيقية بمشاركة جميع الاعوان؛

وفي مايلي ملخص لنتائج الخاصة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية:

الجدول رقم(5.5):خلاصة التحليل الاحصائي لمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.

البيان / الابعاد	البعد الاول	البعد الثاني	نتيجة محور الثاني
المتوسط المرجح	3	2.25	2.62
المعدل	%100	%75	%87

المصدر: من اعدا الباحث بناء على نتائج تحليل SPSS.

والشكل التالي يبين لنا خلاصة التحليل الاحصائي لمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر.

الشكل رقم (1.5):خلاصة التحليل الاحصائي لمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.

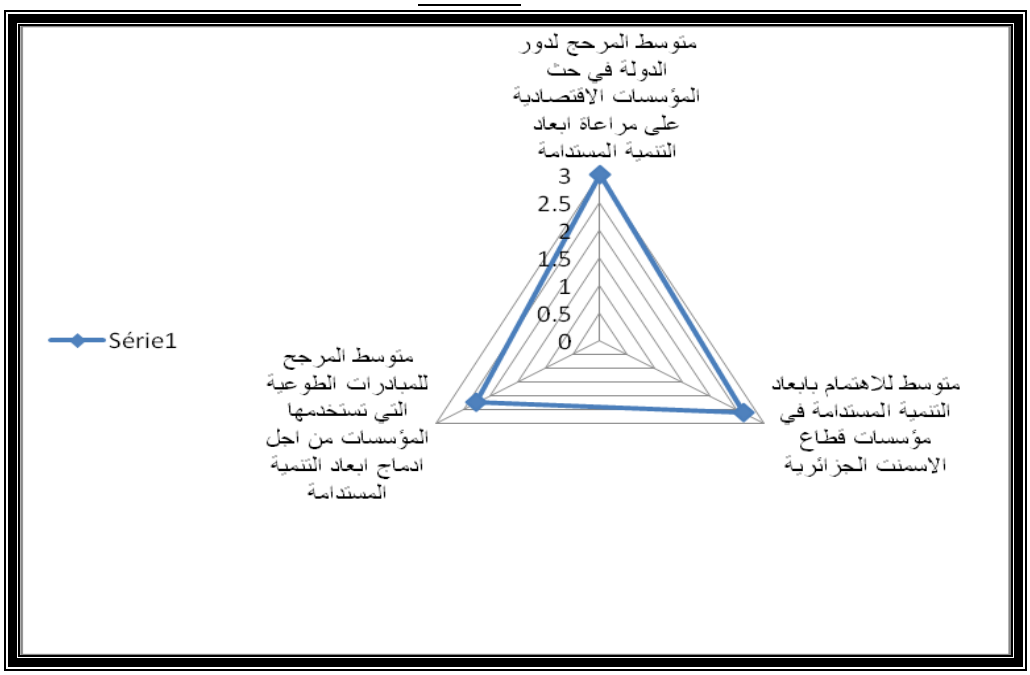

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على برنامج EXEL.

يتضح لنا من خلال الجدول والتمثيل البياني ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية تساوي (**87 %**)، وهو ما يعكس وجود اهتمام ورغبة من طرف مؤسسات قطاع الاسمنت من اجل ادماج رهانات التنمية المستدامة ضمن استراتجيتها

ونشاطها الانتاجي من خلال الدور الذي تلعبه الدولة لحث ومساعدات هذه المؤسسات على تبني أبعاد التنمية المستدامة بسن قوانين وتشريعات ذات بعد بيئي واجتماعي ووجود برامج وصناديق دعم حكومية موجهة لهذه المؤسسات بالإضافة للمبادرات الطوعية التي تقوم بها هذه المؤسسات للإدماج أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

نسعى من خلال هذا المحور الى معرفة ما مدى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة داخل مؤسسات قطاع الاسمنت والذي يعتبر من بين وأهم الرهانات التي تبحث عنها المؤسسات الاقتصادية وسنحاول تقييم هذا البعد من خلال معرفة طبيعة علاقة هذه المؤسسات مع الزبائن ، المساهمين والموردين.

الفرع الاول : التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم.

لقد تضمنت اسئلة استمارة الاستبيان الموجودة في البعد الاول مجموعة من العناصر التي تهدف الى التعرف على متطلبات واحتياجات الزبون وتحليلها ومعرفة مستوى رضا الزبائن اتجاه المؤسسات من خلال توفير المنتج بصورة ونوعية جيدة. وجاءت النتائج على نحو الجدول التالي :

الجدول رقم(6.5):التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم

عبارات البعد الاول (التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا موجود الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
معرفة وتحليل متطلبات الزبائن والحرص على معرفة اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة.	49	05	06	2.72	0.640	موجود
اعتماد المؤسسة على نظام ادارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية ايزو .9000	55	05	00	2.92	0.391	موجود
تقيس المؤسسة مستوى رضا الزبائن بإستعمال مؤشرات قياس ملائمة.	53	02	05	2.80	0.576	موجود
تتخذ المؤسسة الاجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من اجل جعلها طرفا فاعلا ومهما للسعي لتحقيق اعلى مستويات الرضا للزبائن.	46	08	06	2.67	0.655	موجود
العمل على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعة المؤسسة جرأ فقدان الزبائن.	46	07	07	2.65	0.685	موجود
تدرج المؤسسة اثناء نشاطها جلسات موجهة للزبائن لرفع الوعي حول نوعية الاسمنت .	21	26	13	2.13	0.74	ض/م/م
نتيجة البعد الاول	**%88.3**			**2.65**	**1.95**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

بعد تحليل معطيات الجدول (**التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم**)، يتبين لنا بأنه تحصل على العلامة (**2.65**) اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، ومن خلال نتائج الجدول نستنتج ان جل مؤسسات القطاع تعمل على معرفة متطلبات زبائنها والسهر على تلبية احتياجاتهم وهذا باعتبارهم

الهدف الاول للمؤسسات القطاع وكذلك باعتبارهم يمثلون الرهان الاقتصادي والربحي لهذه المؤسسات ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو (**83 %**)، ويمكن لنا تحليل هذه النتائج كالتالي:

- ✦ تسعى كل مؤسسات القطاع لمعرفة وتحليل متطلبات الزبائن والحرص على معرفة اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة ، وهذا من خلال ان الزبائن اثناء قيامهم بتسلم مادة الاسمنت تلزمهم المؤسسة بمراعاة انظمة السلامة والصحة المهنية وكذلك مراعاة المحافظة على البيئة ؛
- ✦ جل مؤسسات القطاع تحوز على نظام ادارة الجودة المطابق للمواصفة القياسية ايزو 9001 ؛
- ✦ تقيس مؤسسات قطاع الاسمنت رضا زبائنها باستعمال مؤشرات قياس ملائمة ، حيث توجد بعض مؤسسات الاسمنت وهي عين الكبيرة بسطيف ، عين توتة بباتنة ، حامة بوزيان قسنطينة ، عين تموشنت رائدة في القيام بمثل هذه الدراسات والعمل على اجراءها كل سنة او سنتين من اجل معرفة الايجابيات والسلبيات وتصحيح أي خلل ورد في هذه الاستقصاءات ؛

وتشير نتائج اخر احصاء قامت به مؤسسة اسمنت عين الكبيرة بسطيف سنة 2015 الى ان حوالي 86% من الزبائن المستوجبين اجابوا على هذا الاستبيان ، منهم 99 % من الزبائن اجابوا على كل عبارات الاستبيان ، وتعتبر النتائج التحليل خلال فترة الاستقصاء بالمرضية.

حيث قدرت نسبة رضى الزبائن بحوالي 92 % ، وهذا ما يدل على ان ثقة زبائن في المؤسسة متواصلة ويبقون ايضا اوفياء لهذه المؤسسة.

- اما عن العناصر التي عرفت تحسين نسبي مقارنة بنتائج الاستقصاء للسنة 2014 هي:
- تشكيل الملفات؛
- الاستقبال ، التوجيه وتنظيم طابور الانتظار للشحن بواسطة جهاز اعوان الامن؛
- الاستقبال والتكفل بواسطة الهيكل التجاري؛
- الكميات المبرمجة؛

اما عن العناصر التي لم تعرف تغيير مقارنة بنتائج الاستقصاء للسنة 2014 فهي:

- نوعية المنتوج ، وفيما يخص هذه النقطة فمن خلال لقاءاتنا مع احد اطارات مجمع "جيكا" ، مختص في التسويق فإن المجمع يعمل مع مركز تابع للمجمع الخاص بعمليات التطوير والابتكار على تطوير منتج جديد يدخل ضمن استراتجية المجمع في الابتكار والتطوير حيث يعتبر هذا المنتج الاول على مستوى القارة الافريقية؛

و أما عن العناصر التي شهدت تراجع نوعا ما مقارنة بنتائج سنة 2014 فهي:

- وسائل الاتصال (الهاتف ، الفاكس ، موقع الانترنت ، الاعلانات)؛
- مدة الاجابة في حالة وجود شكوى؛

كما أجرت مؤسسة اسمنت حامة بوزيان بقسنطينة استقصاء لمعرفة مدى رضى زبائنها خلال سنة 2015 وقد ضم هذا الاستبيان حوالي 569 زبون ، حيث أن 127 زبون امتنع عن الاجابة وقد حققت هذه الدراسة حوالي 78 % كمعدل اجابة اجمالي.

وسجلت الوحدة التجارية بعنابة معدل اجابة متدني قدر 37 %، وهذا على عكس مصنع الاسمنت في قسنطينة والوحدة التجارية بسكيكدة بتسجيلهم نسبة استجابة 100%.

غير ان القاعدة التي تم على اساسها اعداد هذه الدراسة بالاعتماد على عينة (73 من 2150) بالنسبة لمصنع الاسمنت حامة بوزيان لا يمكن اعتبارها نتائج كافية ومعبرة.

غير انه لم تسجل اي شكوى على مستوى المصنع ونفس الشئ بالنسبة للوحدة الانتاجية في سكيكدة .

وعلى عكس وحدة عنابة فقد تم تسجيل 28 شكوى بالإضافة الى 4 شكوى على مستوى وحدة قسنطينة وقد تم اخذها بعين الاعتبار وتم معالجتها على النحو الواجب أن تكون عليه. وقد بلغ معدل رضى الزبائن على مصنع حامة بوزيان بحوالي 90%.

وقد ضمت هذه الدراسة العناصر التالية:

- نوعية الاكياس؛
- مدة التسليم؛
- الاستقبال؛
- مكان الاستقبال؛
- نوعية الاسمنت؛
- كمية الموزعة من الاسمنت؛

✦ تقوم مؤسسات القطاع باتخاذ اجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من اجل ان تصبح طرف فاعلا ومهما لتحقيق اعلى مستويات الرضا للزبائن؛

✦ تقوم جل مؤسسات القطاع بالعمل على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعة المؤسسة جرأ فقدان الزبائن؛

✦ يعتبر قيام مؤسسات قطاع الاسمنت بعقد جلسات اثناء نشاطها موجهة لزبائنها لرفع الوعي حول نوعية الاسمنت قيد التحقيق ، حيث فيها بعض المؤسسات التي تقوم بتعريف بنوعية منتجاتها من خلال بوابتها على صفحة الانترنت بتخصيص نافذة للتعريف بنوعية الاسمنت المنتج من خلال كل مؤسسة؛

الفرع الثاني : التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها.

تضمنت استمارة الاستبيان الخاصة بالبعد الثاني اسئلة تهدف الى معرفة وتحديد وتحليل اهم متطلبات المساهمين في المجال البيئي والاجتماعي وعلى كيفية مراعاة هاته المتطلبات من خلال إدخال تعديلات على رسالة المؤسسة ، أي معرفة نوع العلاقة التي تربط بين المؤسسات والمساهمين فيها في مجال تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ولقد اسفرت الدراسة الخاصة بهذا البعد على النتائج التالية:

الجدول رقم(7.5): التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها.

عبارات البعد الثاني (التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها)	موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تحديد و تحليل أهم متطلبات المساهمين في المجالين البيئي و الاجتماعي.	21	05	34	1.78	0.940	ض/م/م
مراعاة متطلبات المساهمين من خلال ادخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة ومبادئ التسيير المعتمدة.	18	08	34	1.73	0.899	ض/م/م
الافصاح على الانشطة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة للمساهمين.	19	07	34	1.75	0.914	ض/م/م
تقييم مدى تأثير اداء المؤسسة في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على سلوكيات وقرارات المساهمين.	20	06	34	1.77	0.927	ض/م/م
ادراك سلوكات المساهمين وتحليل الاثار السلبية والاجتماعية التي قد تنجم عنها.	13	11	36	1.62	0.825	لا يوجد الاهتمام به
نتيجة البعد الثاني		**%57**	**1.73**	**0.88**		**ضمن مشاريع المؤسسة**

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات نتائج SPSS.

يتضح لنا بعد تحليل نتائج جدول البعد الثاني (**التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها** ، بأنه تحصل على النقطة (**1.73**) اي ضمن مشاريع المؤسسة حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهاته النتيجة هي حصيلة واقع مؤسسات قطاع الاسمنت التي تعتبر نسبة كبيرة منها تابعة ومملوكة من طرف الدولة مجمع "GICA "،

والذي سعى خلال السنوات الاخيرة لفتح راس مال مجموعة من المؤسسات للقطاع الخاص من اجل رفع كفاءة أداء هذه المؤسسات ، حيث توجد 5 مؤسسات اسمنت في شراكة مع شركات أجنبية كما بيناه سابقا بالإضافة الى مؤسسة إسمنت عين الكبيرة التي تحضر للدخول للبورصة وتضع هذه المؤسسات ضمن مشاريعها المستقبلية ان تتعدى علاقاتها مع المساهمين الجانب المالي فقط لتشمل الجانب البيئي والاجتماعي من خلال مراعاة متطلبات المساهمين في هاته المجالات.

ومن خلال الدراسة الميدانية وزيارتنا لجل مؤسسات القطاع لاحظنا اثناء تحليلنا لهذا البعد نتيجة عكسية في مصنع الاسمنت متيجة (مفتاح) الذي هو في شراكة مع العملاق في قطاع الاسمنت مجمع لافارج بنسبة 35% (عقد شراكة في مجال التسير) تتمثل في انه منذ بداية سريان عقد الشراكة قامت هذه الشركة بتوقيف كل عمليات الانتاج لملاحظتها الوضع الكارثي للمصنع في الجانب البيئي والاجتماعي حيث قامت بإعادة تأهيل للمصنع في المجال البيئي وأيضا المجال الاجتماعي وجعلها أولوية في نشاطها على النشاط الاقتصادي ، وهذا لكي تصبح المؤسسة تتبنى وتواكب التنمية المستدامة ، والملاحظ أن المساهم هو من قام بتأثير على صاحب الاغلبية في هذا المجال.

الفرع الثالث : التعرف على متطلبات الموردين والسهر وعلى تلبيتها.

في هذا البعد يوجد مجموعة من العناصر التي نسعى من خلالها الى تقييم والتعرف على العلاقة بين المؤسسات محل الدراسة والموردين وهذا بوجود حوار دائم ومستمر مع الموردين للتعرف على متطلباتهم والعمل على بناء شركات معهم من اجل تطوير أداء المؤسسة ، بالإضافة بناء علاقة خاصة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزامها اتجاه التنمية المستدامة.

وقد افرزت عملية تحليل هذا البعد الخاص بالتعرف على متطلبات الموردين وتلبيتها على النتائج التالية:

الجدول رقم(8.5): التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها.

عبارات البعد الثالث (التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
العمل الدائم والمستمر للتعرف على متطلبات الموردين.	57	02	01	2.93	0.312	موجود
تقييم المخاطر التي قد تحدث جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تتطابق مع متطلبات الموردين خاصة في المجال البيئي والاجتماعي.	48	06	06	2.70	0.646	موجود
اجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية واجتماعية وبيئيا.	55	05	00	2.92	0.279	موجود
اصدار تعليمات واضحة وصارمة تمنع عمال المؤسسة مهم كانت مناصبهم هدفها المعاملة العادلة بين الموردين و مراعاة متطلباتهم.	53	02	05	2.80	0.576	موجود
تسعى المؤسسة وراء بناء شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزاماتها بالتنمية المستدامة.	39	16	05	2.57	0.647	موجود
في حالة تدهور نشاط المؤسسة يتم اتخاذ تدابير اتجاه الموردين لكي لا يؤثر ذالك سلبا على نشاطهم.	54	05	01	2.88	0.372	موجود
نتيجة البعد الثالث	**%94**			**2.80**	**0.74**	موجود

المصدر:من اعداد الباحث بناء على مخرجات نتائج SPSS.

تعكس اجابات هذا البعد بعد تحليل معطيات الجدول (**التعرف على متطلبات الوردين والسهر على تلبيتها**) ، انه تحصل على العلامة (**2.80**) اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهي نتيجة ونسبة مرتفعة تعكس العلاقة الجيدة التي تجمع مؤسسات قطاع الاسمنت بالموردين بمختلف اصنافهم وأنواعهم حيث الملاحظ ان هذه العلاقة يحكمه الجانب المادي والاقتصادي في المستوى الاول غير ان هذه العلاقة تعدت هذا الجانب لتراعي نوعا ما الجوانب البيئية ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى أن المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (**94%**) ، وهي نسبة مرتفعة وهو ما يفسره مايلي :

- ✦ تعمل مؤسسات القطاع بصورة دائمة ومستمرة للتعرف على متطلبات الموردين؛
- ✦ تقوم المؤسسات بتقييم المخاطر التي تحدث جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تتطابق مع متطلبات الموردين خاصة في المجال البيئي والاجتماعي؛
- ✦ تقوم جل المؤسسات بإجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية وبيئية واجتماعية؛
- ✦ تعتبر من بين اهداف مؤسسات القطاع بناء شراكات مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزاماتها بالتنمية المستدامة وخاصة مع شركة سونلغاز التي تعتبر المورد الرئيسي للقطاع بالطاقة الكهربائية؛
- ✦ تتخذ المؤسسات الاجراءات اللازمة في حالة تدهور نشاطها اتجاه موردیها لكي لا يوثر ذلك سلبا على نشاطهم؛

وفي مايلي ملخص للنتائج الخاصة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية:

الجدول رقم(9.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية

الابعاد / البيان	البعد الاول	البعد الثاني	البعد الثالث	نتيجة محور الثاني
المتوسط المرجح	2.65	1.73	2.80	2.39
المعدل	%88.3	%57	%94	%79

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل SPSS.

والشكل التالي يوضح لنا خلاصة التحليل الاحصائي لمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر .

الشكل رقم(2.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

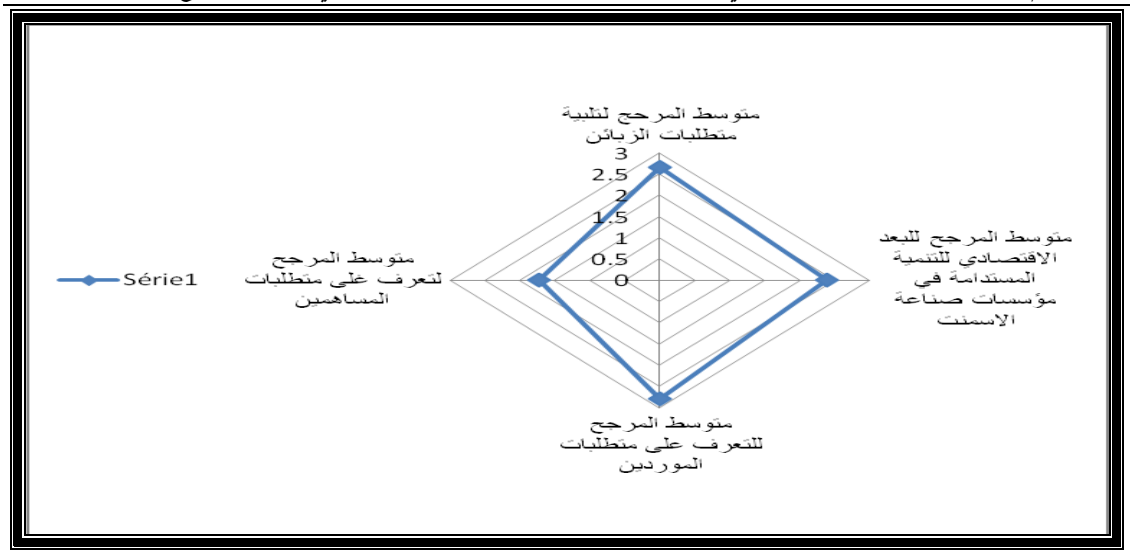

المصدر : من اعداد الباحث اعتماد على برنامج EXEL.

من هذا الجدول والتمثيل البياني ونتائج المقابلات وكذلك تحليل مختلف الوثائق ذات الصلة بهذا البعد ، نخلص الى انه يتم مراعاة ويتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية حيث ان المتوسط المرجح للمتغيرات الثلاثة يساوي (**79%**) ، وهذه المتغيرات هي الزبائن ، الموردين والمساهمين وهذه نتيجة طبيعية باعتبار الرهان الاقتصادي يأتي في المقام الاول للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت من خلال سعيها تعظيم المنفعة الاقتصادية وسعيها لتلبية احتياجات السوق الوطنية بمادة الاسمنت وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات من هذه المادة حيث يسعى المجمع للوصول لذلك في حدود سنة 2017.

المطلب الثالث:البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

سنحاول في هذا المبحث مناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال سعينا لمعرفة ما هو واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات القطاع محل الدراسة وهذا بالبحث عن مستوى الاهتمام هذه المؤسسات بكل من العمال ، الصحة والسلامة المهنية والمجتمع المحلي بإعتبارها متغيرات تعكس الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الفرع الاول: التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها.

تسعى الدراسة من خلال هذا العنصر للتعرف على احتياجات العمال وتحقيقها باعتباره العامل الاساسي والرئيسي في تحقيق أهداف المؤسسة وهذا من خلال معرفة درجة رضى العمال وفتح قنوات لاتصال مع العمال

وتوفير نظم الصحة والسلامة المهنية ، بالإضافة الى البرامج الخاصة بالتكوين هذه الموارد البشرية للرفع من مستوى كفاءتها والاعتماد على استراتجية فعالة للتحفيز العمال من خلال التحفيزات وهذا ليصبح المورد البشري عنصر فعال لتحقيق اهداف المؤسسة.

إن النتائج الخاصة بتحليل هذا البعد كانت كالتالي:

الجدول رقم(10.5):التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها.

عبارات البعد الاول (التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لايوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تعمل المؤسسة على اجراء استقصاءات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.	35	07	08	2.45	0.723	موجود
تتوفر المؤسسة على نظام للإدارة والصحة والسلامة المهنية مطابق للمواصفات القياسية ohsas18000.	20	28	12	2.13	0.724	ض/م/م
تعتمد المؤسسة على عمليات التدقيق الاجتماعي وفق معيار المساءلة الاجتماعية sa8000.	00	28	32	1.47	0.503	لايوجد الاهتمام به
اجراء جلسات تشاور مع العمال حول نتائج المؤسسة بغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بمراعاة متطلبات العمال	35	07	15	2.28	0.904	ض/م/م
الاستعانة ببرامج خاصة بالتكوين والتدريب تؤدى الى رفع مستويات كفاءة العمال.	59	01	00	2.98	0.129	موجود
الاعتماد على ميكانيزمات تسمح بتحفيز العمال خاصة عن طريق المكافآت مما يجعل منهم طرفا فاعلا في السعي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.	53	06	01	2.87	0.389	موجود
نتيجة البعد الاول		**78**		**2.36**	**0.56**	موجود

المصدر:من اعداد الباحث بناء على مخرجات نتائج SPSS.

تشير نتائج تحليل هذا الجدول الخاصة بالبعد الاول (**التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها**) ، انه تحصل على العلامة (**2.36**) اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهي نتيجة جيدة توضح ان مؤسسات قطاع الاسمنت تولى الاهتمام برغبات العمال وتسهر على تلبية احتياجاتهم بدرجة جيدة ، وهذا باعتبارهم رأس مال المؤسسة ومن خلالهم يتم تحقيق أهداف المؤسسات ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو (**78 %**)، وهي نتيجة تدل على أن :

- تعمل مؤسسات القطاع بصورة دائمة على معرفة إحتياجات عمالها ومدى رضاهم على الادارة العليا وهذا عن طريق بعض الطرق والتي منها اجراء استقصاءات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها؛
- تتوفر بعض مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (عين الكبيرة، عين توتة، يني صاف) على المواصفة القياسية OHSAS 18000 ، والمتعلقة بنظام الصحة والسلامة المهنية والتي تعتبر مؤشر اجابي وجيد على إهتمام المؤسسة بمواردها البشرية ، اما باقي مؤسسات القطاع فيعتبر حصولها على هذه المواصفة من ضمن مشاريعها

المستقبلية . فيما توجد بعض المصانع مازالت بعيدة على الاهتمام بهذه المواصفة وهذا لأنها مازالت امام رهان وضع نظام الادارة البيئية في المقام الاول؛

✦ لا يوجد في مصانع الاسمنت الجزائرية اي مؤسسة تطبق عمليات التدقيق الاجتماعي وفق معيار المساءلة الاجتماعية SA 8000 ، ويعتبر هذا في بعض مؤسسات القطاع التي خطت خطوات هامة في تبني التنمية المستدامة ضمن مشاريعها المستقبلية؛

✦ فيما يخص اجراء جلسات تشاور مع العمال حول نتائج المؤسسة بغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بمراعاة متطلبات العمال ، فمن خلال زيارتنا الميدانية والمقابلات خاصة مع مصلحة الموارد البشرية فهذه المؤسسات تقوم كل يوم صباحا بإجراء اجتماع مصغر على مستوى مكتب مدير المصنع مع رؤساء الاقسام الموجودة على مستوى المصنع لتحديد خطة العمل اليومية ومناقشة كل المستجدات والتي منها متطلبات العمال؛

✦ يعتبر التكوين من الاهداف الرئيسية للمؤسسات القطاع ويكتسي اهمية كبيرة حيث تستعين كل مؤسسات القطاع ببرامج خاصة بالتكوين والتدريب تؤدى الى رفع مستويات كفاءة العمال؛

الفرع الثاني : التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم.

تهدف الدراسة من خلال البعد الى معرفة هل يوجد اهتمام من طرف مؤسسات قطاع الاسمنت بتنمية وتطوير المجتمع المحلي التي تنشط فيه وهذا من خلال سعي المؤسسة للتعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع والعمل على تفهم متطلباتهم في المجال البيئي والاجتماعي والقيام بالمبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية ورعاية الانشطة الرياضية بالإضافة الى سعيها للمحاربة الفقر والتهميش كمشروع ضمن مشاريع المؤسسة. وقد كانت نتائج الاجابات في استمارة الاستبيان الخاصة بهذا البعد على النحو التالي:

الجدول رقم(11.5): التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم.

عبارات البعد الثاني (التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة (%)	لا يوجد الاهتمام به (%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تسعى المؤسسة دائما الى التعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع المحلي الذين قد يكون لهم تأثير إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسة.	31	29	00	2.52	0.504	موجود
التقييم الدوري لمتطلبات هؤلاء الاطراف من اجل تفهم متطلباتهم خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي.	19	40	01	2.30	0.497	ض/م
توضع وتحدد السياسة العامة للمؤسسة دون اهمال رغبات هؤلاء الأطراف.	17	42	01	2.27	0.482	ض/م
القيام بمبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية.	48	11	01	2.78	.0454	موجود
متابعة التطورات السياسية التي قد تؤثر على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتؤثر بدورها على المؤسسة .	55	05	00	2.92	0.279	موجود
تسعى المؤسسة الى تنفيذ مشروع انمائي في مجال مكافحة الفقر يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم.	13	19	28	1.63	0.795	لا يوجد الاهتمام به
تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعمل داخل إقليمها الجغرافي.	18	36	06	2.20	0.605	ض/م/م
نتيجة البعد الثاني		**%79**		**2.39**	**0.52**	موجود

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج SPSS.

تشير احصائيات المتعلقة بالبعد الثاني (**التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم**) ، انه تحصل على العلامة (**2.39**)، اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت لديها علاقة بالمجتمع الذي تنشط فيه وتعمل مبادرات لا باس بها في المجتمع المحلي وتهدف لكي تصبح مؤسسة مواطنة ، و تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (**79%**)، وهي نسبة جيدة وهو ما يفسرها ما يلي:

- ✦ تعمل المؤسسة على التعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع المحلي الذين قد يكون لهم تأثير إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسة وهذا ما تحتاويه السياسة الموثقة الخاصة بالتنمية المستدامة في جل المؤسسات القطاع؛
- ✦ يعتبر من ضمن مشاريع القطاع التقييم الدوري لمتطلبات المجتمع المحلي وتفهما خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي ووضع السياسة العامة للمؤسسة دون اهمال رغبات هؤلاء الأطراف ، وتوجد بعض مؤسسات القطاع التي قامت باتخاذ اجراءات في المجال البيئي والاجتماعي هدفها مراعاة متطلبات المجتمع المحلي؛

✦ تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالقيام بالعديد من المبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية كمساهمة في بناء المساجد بالإعانة بمادة الاسمنت ورعاية العديد من النوادي الرياضية ورعاية بعض الانشطة المتعلقة بالجانب البيئي؛

✦ تتابع المؤسسات التطورات السياسية التي لها علاقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤثرة على المؤسسة؛

✦ لا يوجد في مؤسسات القطاع مشروع او استراتجية لتنفيذ مشروع انمائي في مجال مكافحة الفقر يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم ، وهذا تفسره هذه المؤسسات بأن مثل هذه المشاريع ليس من إختصاص هذه المؤسسات وتوجد هيئات اخرى مسئولة عنه؛

✦ يعتبر التزام المؤسسات بتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعمل داخل إقليمها الجغرافي من بين اهدافها المستقبلية؛

ومن بين مؤسسات القطاع التي قطعت أشواطا في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية وخاصة بمتغيرها الجانب المجتمعي نجد كل من مصنع اسمنت متيجة (مفتاح)، عين الكبيرة بسطيف ، عين توتة بباتنة، بني صاف بعين تموشنت.

وفيما يخص مصنع متيجة بمفتاح ولاية البليدة يعتبر العمل الاجتماعي من بين أهم نشاطات المصنع حيث تشير السياسة الموثقة الخاصة بالتنمية المستدامة لهذا المصنع على انه يلتزم بما يلي:

✓ تعتبر مؤسسة اسمنت متيجة مؤسسة مواطنة؛

✓ التفاعل وتشجيع الحوار المنظم بصفة مفتوحة مع اصحاب المصلحة (المجتمع المحلي) بالجوانب ذات الصلة بالبيئة في منشاتها ومنتجاتها؛

✓ تحديد توقعاتهم ، احتياجاتهم ، بالإضافة الى حالتهم النفسية بالنسبة للأنشطة المصنع؛

اما عن الانشطة التي قام به هذا المصنع ذات البعد المجتمعي تتمثل في النقاط التالية:

✓ رعاية بعض الانشطة الرياضية مثل رعاية وتدعيم مالي للنوادي رياضية تابعة لبلدية مفتاح؛

✓ المشاركة في بناء المساجد على مستوى البلدية مفتاح بتقديم مادة الاسمنت؛

✓ تقديم مساعدات للعائلات الفقيرة في صورة قفة رمضان؛

✓ المشاركة مع جمعية كافل اليتيم من خلال احياء هذا اليوم وتقديم مساعدات لهم؛

✓ الخروج في فرقة عمل للزيارة بعض المدارس في المناطق النائية والقيام بفحص طبي مجاني لهؤلاء المتمدرسين والتكفل بالعلاج في حالة وجود أمراض؛

وفيما يخص مؤسسة اسمنت عين الكبيرة بسطيف اشارت الوثيقة الخاصة بسياسة المصنع في مجال الجودة، الامن والبيئة على محور خاص بالبعد الاجتماعي وهو ينص على ان:

✓ الاستمرار الاتصال بأصحاب المصالح؛

وبدورها قامت هاته المؤسسة بمجموعة من الاعمال الخيرية تتمثل في ما يلي:

✓ رعاية بعض النوادي الرياضية التابعة لولاية سطيف في صورة سبورسوينغ(رعاية)؛

✓ تقديم قفة رمضان للعائلات المعوزة؛

✓ المساهمة في بناء المساجد؛

كما تعتبر مؤسسة اسمنت عين توتة رائدة في مجال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية والتي تعتبر جزء من استراتجيتها العامة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة حيث تشير سياستها في هذا المجال الى:

✓ البقاء بشكل دائم في الاستماع للأطرف المجتمع المحلي؛

✓ كما تقوم المؤسسة بمجموعة كبيرة من الاعمال في المجال الاجتماعي في صورة رعاية الانشطة الرياضية والثقافية والبيئية بالإضافة الى الاعمال الخيرية؛

هذا عن نتائج الاستبيان وإجابات المسؤولين عن القطاع ، لكن من خلال تحليلنا لهذه المبادرات ذات البعد الاجتماعي وما وقفنا عليه من خلال عملية المقابلة مع عدد كبير من إطارات مصانع الاسمنت فيمكن القول انه ماعدا مؤسسة اسمنت متيجة وعين توتة وعين الكبيرة التي هي حقيقة تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتعتبرها من ضمن اولوياتها ، فإن بقيت المؤسسات يمكن القول أن هذه المبادرات التي تقوم بها تندرج ضمن الاعمال الخيرية فقط فمثل اعانات بناء المساجد تقدم بعد ان تتقدم هذه المساجد بطلب ويتم دراسته على مستوى مجلس الادارة ، وعملية رعاية الاندية الرياضية فهي ذات وجهين الاول اعانات والثاني إشهار للهذه المصانع ، وبالتالي ما يمكن قوله انه لا توجد استراتجية واضحة للإدماج الاهتمام بالمجتمع ضمن استراتجية المؤسسة ولا يوجد لديها برنامج هدفه محاربة الفقر او تنمية قدرات المجتمعات المحلية او تخصيص نسبة من الارباح للعمل على بناء الهياكل القاعدية التي تساعد على تنمية المجتمع المحلي. وهو ما يجب على هذه المصانع ان تأخذه بالحسبان خلال الفترة المقبلة لكي تصبح تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية بكل جوانبها وخاصة العلاقة مع المجتمع المحلي التي تعتبر جوهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

الفرع الثالث : الصحة والسلامة المهنية.

من خلال هذا البعد تبحث الدراسة على معرفة الاجراءات والسياسة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية المتخذة من طرف مؤسسات القطاع واعتبارها من بين الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة وهذا بوجود مشروع على مستوى المؤسسات يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع ومنشات القطاع ، بالإضافة للتوفير المرافق المادية والاجتماعية الملائمة . وبعد تفريغنا للاجابات الاستبيان المتعلقة بهذا البعد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(12.5): الصحة والسلامة المهنية.

عبارات البعد الثالث (الصحة والسلامة المهنية)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
يوجد مشروع على مستوى المؤسسة يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع و المنشات التابعة للمجموعة من خلال اتخاذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث والاصابات.	55	05	00	2.92	.279	موجود
يوجد في المؤسسة انذار لسلامة يطلق عقب أي خلل أو طارئ اثناء النشاط .	54	06	00	2.90	.303	موجود
حظر وجود اي من العاملين بالمؤسسة او شخص آخر داخل مواقع العمل بدون أدوات الحماية الشخصية (الخوذة، الاحذية الخاصة، القفازات....).	60	00	00	3.00	0.000	موجود
الصحة والنظافة الصناعية (الوقاية مثلا من مخاطر الغبار و الضوضاء) من بين الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة.	59	01	00	2.98	.129	موجود
توفير ظروف ملائمة للمرافق المادية والمرافق الاجتماعية.	48	11	01	2.78	.454	موجود
تصدر المؤسسة نشرة لأفضل الممارسات اثناء العملية الانتاجية و التي تلقي الضوء على المبادرات الايجابية.	13	36	11	2.03	.637	ض/م/م
نتيجة البعد الثالث		**%92**		**2.77**	**0.30**	موجود

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج SPSS.

من خلال تحليلنا للنتائج البعد الثالث الخاصة (**بالصحة والسلامة المهنية**) نجد انه تحصل على العلامة (**2.77**) اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهذا ما يدل على أن مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت تراعي بشدة قواعد الامن والصحة السلامة المهنية ، وتعتبرها من الاولويات والالتزامات لديها ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (**92%**) ، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما يعني ان:

- جل مؤسسات القطاع يوجد فيه مشروع يهدف الى ايجاد بيئة عمل أكثر سلامة وصحة في جميع المواقع والمنشأت التابعة للمصانع ، وتتخذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث و الاصابات؛
- يوجد في كل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت انذار لسلامة يطلق عقب أي خلل أو طارئ اثناء النشاط.
- يحضر ويمنع وجود اي من العاملين بالمؤسسة او شخص آخر داخل مواقع العمل بدون أدوات الحماية الشخصية (الخوذة ، الاحذية الخاصة ، القفازات....)؛
- تولى مؤسسات القطاع اهمية بالغة للصحة والنظافة الصناعية (الوقاية مثلا من مخاطر الغبار و الضوضاء)؛
- تتوفر المؤسسات على مرافق مادية و مرافق إجتماعية تعتبر ملائمة؛

✦ يعتبر من ضمن مشاريع مؤسسات القطاع اصدار نشرة لأفضل الممارسات اثناء العملية الانتاجية و التي تلقي الضوء على المبادرات الايجابية؛

وتعتبر مؤسسة صناعة الاسمنت متيجة (مفتاح ولاية البليدة) الرائدة في مجال الصحة السلامة المهنية من ضمن كل مؤسسات القطاع ، وتعتبر كمرجع في هذا المجال حيث يضم هذا المصنع مدرسة خاصة بتعليم قواعد الصحة والسلامة المهنية يستفيد من خدماته التعليمية والتكوينية كل موظفي وعمال المصنع ، بالإضافة الى المصانع التابعة للمجمع "جيكا" تجري فيه دورات تكوينية للمسؤولين الصحة والسلامة المهنية ، كما ان عمال الشركات العاملة في المصنع في اطار المناولة يستفيدون ايضا من دورات تكوينية .

وقد قامت هذه المؤسسة بإطلاق مشروع تحت مسمى " **مشروع القواعد الخمسة للصحة والسلامة** " والتي هي:

- **القاعدة الأولى** : اقيم وأسيطر على المخاطر قبل البدء في العمل؛
- **القاعدة الثانية** : لا اقوم إلا بالأنشطة المخصصة لي؛
- **القاعدة الثالثة** : لا اتخطى ابدا او اسئ استخدام اجهزة الصحة والسلامة واستخدم دائما معدات الحماية الشخصية اللازمة؛
- **القاعدة الرابعة** : لا اعمل تحت تأثير الكحول والمخدرات؛
- **القاعدة الخامسة** : ابلغ عن كل الحوادث؛

وفي مايلي ملخص لنتائج الخاصة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية:

الجدول رقم(13.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

الابعاد / البيان	البعد الاول	البعد الثاني	البعد الثالث	نتيجة المحور الثالث
المتوسط المرجح	2.36	2.39	2.77	2.50
المعدل	%78	%79	%92	%83

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل SPSS.

والشكل التالي يبين لنا خلاصة التحليل الاحصائي للبعد الاجتماعي في مؤسسات الاسمنت في الجزائر:

الشكل رقم(3.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

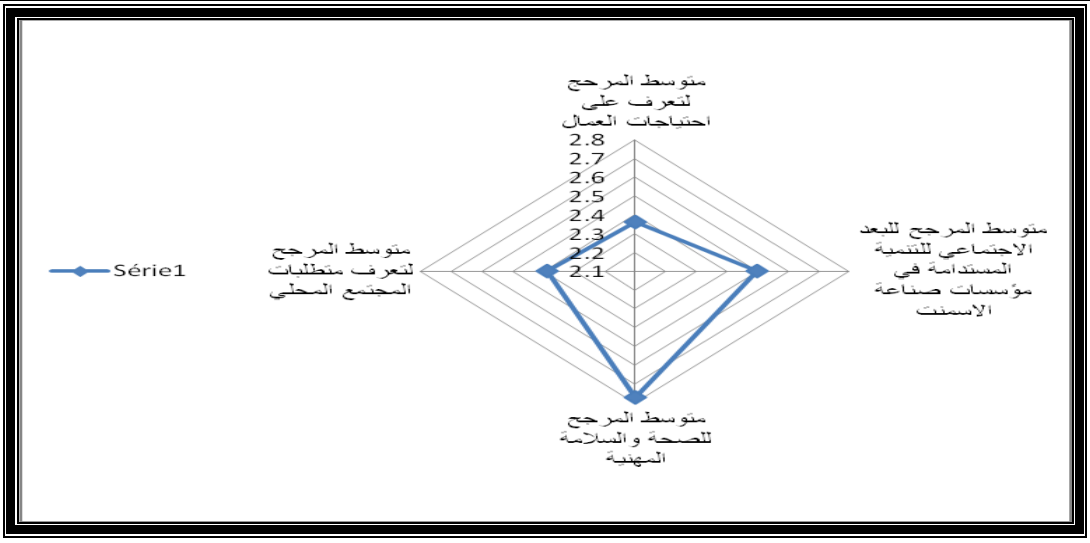

المصدر:من اعداد الباحث بناء على مخرجات EXEL.

من هذا الجدول والتمثيل البياني نخلص الى انه فيه اتجاه نحو تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة داخل مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية ، حيث ان المتوسط المرجح للمتغيرات الثلاثة يساوي (**83 %**) ، وهذه المتغيرات هي التعرف على متطلبات العمل والسهر على تلبيتها ، الصحة والسلامة المهنية ، والتعرف على المجتمع المحلي وتلبية رغباته ، وهذا من خلال اعتبار المورد البشري عنصر هام لتحقيق أهداف المؤسسة بتوفير التكوين اللازم ومراعاة مختلف إحتياجات العمال ، بالإضافة الى وجود أنظمة وإجراءات تسمح بالتحكم في قواعد الصحة والسلامة المهنية في المصانع وسعي هذه المؤسسات للحصول على المواصفة القياسية-OHSAS18000- المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية ، اما عن المتغير الخاص بالبعد المجتمعي فتبقى العلاقة مع المجتمع المحلي محدودة نوعا ما واقتصارها على الاعمال الخيرية والاشهارية فقط ، ولكن يوجد مشاريع مستقبلية للقطاع تهتم اكثر بتنمية وتطوير وترقية المجتمع المحلي.

المطلب الرابع: البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

يسعى الباحث من خلال هذا المبحث للمناقشة الفرضية المتعلقة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وهذا بمحاولة تقييم الممارسات والإجراءات البيئة التي تقوم بها مؤسسات قطاع الاسمنت للمحافظة والسهر على حماية البيئة التي تعمل فيها .

الفرع الاول : السهر على حماية البيئة.

تهدف الدراسة من خلال هذا البعد الى معرفة وجود انظمة بيئية مطابقة للمواصفات الدولية بالإضافة الى وجود برامج تكوينية للفائدة الموارد البشرية في الجانب البيئي ومعرفة الخطوات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات

للتخفيف من الاثار السلبية على البيئة والطبيعة. وبعد تحليلنا للإجابات استمارة الاستبيان الخاصة بهذا البعد جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم(14.5): السهر على حماية البيئة.

عبارات البعد الاول (السهر على حماية البيئة)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة (%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه.	58	02	00	2.97	0.18	موجود
يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000.	35	25	00	2.58	0.49	موجود
تلجئ المؤسسة للاستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط.	54	06	00	2.90	0.30	موجود
تعمل المجموعة على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت مثل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة.	15	11	34	1.68	0.85	لا يوجد الاهتمام به
تسعى المؤسسة الى استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة	27	300	03	2.40	0.58	ض/م
اتخاذ تدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران و إتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات.	48	12	00	2.80	0.40	موجود
توجد سياسة في مجال الادارة البيئية تدور حول المراجعة البيئية للمصانع خلال فترات زمنية معينة في المؤسسة.	49	11	00	2.82	0.39	موجود
نتيجة البعد الاول	**%83**			**2.59**	**0.51**	موجود

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل SPSS.

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية انها تحصل على النقطة (**2.59**) ، اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي للتنمية المستدامة وهذا من خلال تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئية وقيامها بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى الحد من الاثار السلبية على البيئة والتي تسعى من خلالها للحصول على المواصفة القياسية ايزو 14001 ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (**83 %**)، وهي نتيجة تدل على ان:

- ✦ تجري مؤسسات القطاع دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه هذه المصانع؛
- ✦ يوجد العديد من مؤسسات الاسمنت الجزائرية تحوز على نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000؛

- ✦ تقوم مؤسسات القطاع بإجراء برامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط؛
- ✦ لا يوجد الاهتمام من طرف مؤسسات الاسمنت للعمل على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت مثل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة حيث يعتبر فقط مصنع متيجة من خلال الشريك الفرنسي مجمع لافارج الوحيد الذي يعتبر كعضو في هذا المجلس ، بالإضافة الى مصنع عين توتة الذي يعمل في شراكة مع الاتحاد الاوربي من اجل وضع دورة حياة لمصنع الاسمنت؛
- ✦ توجد استراتجية في القطاع هدفها استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة في العملية الانتاجية؛
- ✦ تقوم المؤسسات بالعديد من الاجراءات والتدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران وإتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات؛
- ✦ تعمل كل مؤسسات القطاع على المراجعة البيئية والصيانة للمصانع خلال فترات زمنية معينة تتراوح بين مرة واحدة في السنة او مرتين في السنة؛

وفي هذا الصدد قامت العديد من مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر باتخاذ عدة اجراءات للحماية البيئة والتقليل من الاثار السلبية لنشاطها على البيئة وقد جاءت هذه الاجراءات اما عن طريق ضغط الضوابط التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر او ضغوطات المجتمع المحلي بالإضافة الى عامل اخر وهو المبادرات الطوعية من طرف هذه المؤسسات ، وفي هذا الصدد يمكن لنا تقديم تحليل لأهم هذه الاجراءات في النقاط التالية:

إن مؤسسة إسمنت عين الكبيرة بسطيف تعتبر رائدة في مجال نظام الادارة البيئية حيث تعتبر من بين اوائل المؤسسات الحاصلة على شهادة ايزو 14001 ، وهي جهود بدأت منذ سنة 2005 ، وهو ما يفسره حصولها على الجائزة الوطنية للبيئة سنة 2008 ، وتشير سياسة البيئية للمصنع على النقاط التالية:

- ✓ فرز مختلف النفايات و إعادة تدوير الناتج منها عن الانتاج؛
- ✓ استخدام كل الامكانيات للوقاية من التلوث وحماية المحيط؛
- ✓ التقليص من استهلاك الطاقة؛

اما عن الاجراءات التي قامت بها المؤسسة للحد من الاثار السلبية على البيئة فيمكن ذكرها في النقاط التالية:[9]

- ✓ في سنة 2006 قامت بتركيب جهاز منع التلوث من خلال المصفاة القماشية ، والتي تعتبر أول من إستعمل هذا التكنولوجيا في الجزائر.
- ✓ تجديد في سنة 2006 لعشرة مصافي قماشية في كل خطوط الانتاج؛
- ✓ تم استثمار ما قدره 23 % من رقم الاعمال سنة 2006 ، و ماقيمتها 700 مليون دينار سنة 2008 و 2.02 مليار دينار جزائري سنة 2009 وهو ما يعادل 18 % من رقم الاعمال وهذا من اجل وضع نظام الادارة ابيئية؛
- ✓ تكوين وتدريب العمال وهذا عن طريق تنظيم ملتقيات بهدف تكوينهم في مجال ايزو 14001؛

[9] - Scaek, Prix Algérien De La Qualité, Edition 2012,p 38.

✓ القيام بعملية تدوير النفايات وهذا بوضع سياسة خاصة بها فمنذ عام 2008 تم تدوير 1170 طن من الفضلات وحققت عائد مالي قدره 26 مليون دينار جزائري؛

✓ قامت الشركة بتنصيب مصفاتين قماشيتين لمعالجة الغازات الساخنة الناتجة عن جهاز مبرد الكلنكار مع بداية جانفي 2009 ، والذي كلفها مبلغا قدره حوالي مليارين دج ، وهذا الاستثمار الذي أعطى مقدار انبعاث للغازات أقل من المسموح به من طرف المصالح البيئية ، أي ما يعادل 6 مغ / اقل ب 3 مع من المعدل العادي. بالإضافة الى مصافتين جديدتين بالنسبة لورشة خلط الاسمنت كلف الشركة ما مقداره 4.2 مليار دج.

وكل هذه الاجراءات المتعلقة بحماية البيئة حققت للمؤسسة عوائد مالية معتبرة محققة ارتفاع قدره 3.6 مليار دج وهو ما يعادل:[10]

✓ ما يقارب 12 % من رقم الأعمال المحقق سنة 2009 والمقدر ب7.5 مليار دج ؛

✓ تخفيض الضرائب على التلوث الى ادنى مستوياتها وهذا نتيجة تركيب المصافتين الجديدتين حيث اصبحت تدفع المؤسسة ما يقارب 20 مليون دج سنويا فقط ؛

✓ استبدال فوهة الفرن (Tuyère Four) بفوهة لهب دورانية (Tuyere à Flamme rotative) وهو ما ساعد في تخفيض فترات توقف الفرن ، وبالتالي أدى إلى الزيادة في كمية الإنتاج كما ساعد في الاقتصاد في كمية الآجر الأحمر المساعد على طهي الكلنكار في الفرن ؛

✓ إنجاز غرفة تخزين الإضافات وقد بلغت قيمة هذا الاستثمار حوالي 632 مليون دج بهدف تخزين وتغذية طاحن الكلنكار بالإضافات اللازمة لأنها كانت تنقل بواسطة الشاحنات والتي تؤثر على البيئة وهو ما سمح :

✓ بالحد من الغبار المتصاعد عند عملية النقل؛

✓ بالحد من الغبار المتصاعد عند التحميل وفرز المواد ؛

✓ باقتصاد في الطاقة الكهربائية وهذا عن طريق:

☒ قيامها باستبدال لمحركات الكهربائية التي تعمل بالتيار المستمر وبطاقة كبيرة بأخرى تستهلك طاقة كهربائية أقل ب 40 %عن سابقتها ؛

☒ تجديد نظام التعويض الكهربائي الذي من شأنه التخفيف عن الشبكة الكهربائية ؛

كما تعتبر شركة الاسمنت للمتيحة مؤسسة مواطنة تحرص على العمل على احترام التنظيمات (القوانين) البيئية المحلية وحسب المبادئ العالمية للتنمية المستدامة. فالأداء البيئي يسير جنبا إلى جنب مع الأداء الصناعي، إذ تهدف لإدراج جميع أنشطتها في تسيير يأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة وإلى وضع جميع الموارد اللازمة لضمان استمرارية نشاطها الصناعي والحرص على الحفاظ على الإرث الطبيعي وتحسين نوعية الحياة وهذا بإيجاد حلول تحترم البيئة. ولتجسيد هذه القناعات ، تتعهد مؤسسة اسمنت متيجة بما يلي :

[10] Scaek.op Cité, p 40.

✓ **في المواقع الصناعية:**

- الحرص على العمل وفق القوانين ، التنظيمات والشروط المتعلقة بالبيئة ، والتي تعتبرها مرجعا في نشاطاتها؛
- إرساء نظام الإدارة البيئية (SME)، يوفر لها إطارا للتحسين المستمر للتسيير البيئي؛
- الحد من الأثر البيئي لنشاطاتها على المواقع و كذا الانبعاث والإزعاج (الضجيج، الاهتزازات والتأثير البصري).
- تطوير منتجات مبتكرة للحد من التأثير على تغير المناخ؛
- تشجيع إعادة تدوير المياه في مواقعها والتقليل من استهلاكها للمياه السطحية والجوفية؛
- القيام بمراجعات بيئية في جميع مواقعها ، وإدراج المواضيع البيئية ضمن التدقيق العام؛
- تقليص استعمال الموارد الغير متجددة واستبدالها بمواد أولية وطاقات بديلة؛
- متابعة تسيير شامل للنفايات: التقليل من النفايات ، دراسة إمكانيات إعادة التدوير والتخلص منها بطرق آمنة؛
- وضع مخططات لإعادة تهيئة المحاجر مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على التنوع البيولوجي وتطلعات أصحاب المصالح وهذا وفقا للتنظيم المعمول به وأفضل الطرق المعتمدة دوليا؛

✓ **العلاقات مع المتعاملين والمقاولين من الباطن:**

- توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة ، تحسيس وتكوين العمال وهذا لتحقيق تحسن مستمر في الجانب البيئي؛
- تحسيس ومراقبة المقاولين من الباطن والموردين حول احترام البيئة والقوانين المتعلقة بها؛
- الحرص على امتثال المقاولين من الباطن لسياستها المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة عند تواجدهم على مواقعها؛

✓ **العلاقات مع أصحاب المصالح:**

- تشجيع الحوار المستمر والمفتوح مع أصحاب المصالح حول الجوانب البيئية لمنشاتها ومنتجاتها؛
- التعرف على تطلعاتهم وحاجياتهم وكذا نظرتهم اتجاه نشاطاتها؛

✓ **المنتجات والحلول البناءة الدائمة:**

- تبني ممارسات الإدارة البيئية الجيدة في تصميم ، تصنيع ، توزيع واستغلال منتجاتنا؛
- تشجيع المبادرات ، الحلول والمنتجات التي تدعم منشئات دائمة أكثر كفاءة ،و التي تضمن الديمومة ، الراحة والاقتصاد في استهلاك الطاقة؛

وتقوم هذه السياسة على التزامات قوية ، والتي تسعى هذه المؤسسة لترجمتها إلى أهداف ملموسة وقابلة للقياس، للحد من البصمة البيئية لأنشطة المؤسسة.كما تلتزم بتسخير الإمكانيات اللازمة والتي تسمح بفهم وتطبيق هذه السياسة من طرف جميع المستخدمين و المتعاملين لشركة الاسمنت للمتيجة ، ونشر تقارير دورية حول النتائج المحققة.

اما عن الاجراءات والخطوات التي قامت بها ادارة المصنع فقد بدأت بداية من سنة 1999 وتتمثل في النقاط التالية: [11]

- وضع مصفاة كهربائية (Electro filter) وبقيمة 3 مليار دج التي كانت تراعي المعايير الدولية في تلك الفترة ، لكن مرور الوقت اصبحت هذه المصفاة عرضة للأعطال مما ادى باستبداله بواحدة اكثر تطور ومحافظة على البيئة وهي مصفاة من نوع (filtre a manche) مصفاة ذات أذرع ويطلق عليها ايضا تسمية المصفاة القماشية؛
- العمل على تحسين محيط المؤسسة مثل انشاء مستودع للكالكير؛
- انشاء مساحات خضراء في المصنع؛
- تنظيف وتطهير المصنع كجزء من البرنامج البيئي حيث تم توقيع عقد مع شركة ERQ لاسترداد الخردة الحديدية في المحجر والمصنع؛
- اعادة استعمال المياه ومعالجة نفايات الزيوت؛
- اعادة تأهيل المحاجر وهذا بإسناد المشروع لشركة فرنسية مختصة في ذلك من اجل تحقيق الاهداف التالية:

✓ تأمين الاستقرار بشكل دائم في الموقع؛[12]

✓ التقليل من التأثير البصري ودمج الموقع في المناظر الطبيعية المحيطة بها والضواحي؛

كما قامت مؤسسة اسمنت عين توتة بتأهيل بيئي من اجل الحصول على المواصفة القياسية ايزو 14001 وتوجد في المؤسسة سياسة للجودة ، البيئة ، الامن وصحة العمال وتمثل اهم محاورها في المجال البيئي في النقاط التالية:

✓ احترام القوانين والتشريعات البيئية اثناء عملية الانتاج؛

✓ الحد من التلوث من خلال:

☒ خفض الانبعاثات في الغلاف الجوي والمحافظة على الموارد الطبيعية؛

☒ التحكم الجيد في تسيير النفايات؛

[11] -Scmi, respect- environnement, 10/04/2014, www.scmi.dz/respect- environnement.

[12] – خالد اعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية –دراسة حالة "مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح"، رسالة ماجستير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 233.

وتعتزم الشركة مواصلة عمليات الاستثمار مع التكيف مع المحيط البيئي للشركة وذلك عن طريق تجهيز مصنعها بنظام جديد لحماية البيئة ، الأمر الذي يضع حدا لمشاكل الإضرار بالمحيط والبيئة تماشيا مع الإجراءات البيئية السارية المفعول والتي التزمت الشركة بتطبيقها. وهذا من خلال تجهيز المصنع بآلات حديثة تقلص من انبعاث الغبار والمواد الطاقوية السامة وتخفيف تأثيرها السلبي على البيئة وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة ، من خلال تبديل المصافي القديمة بمصفاتين ذات أذرع خلال سنة 2011 لتعويض المصفاتين الإلكترونيين السابقتين للاستجابة لتطلعات المحيط من جهة وللمتطلبات التشريعية التي تحكم نشاطاتها المنبعثة في الجو عن طريق تخفيض استرجاع كمية المادة الأولية المنبعثة من جهة أخرى وتوفير معتبر لعنصري الطاقة و الماء بنسبة 7 % من طاقة الإنتاج.

وقد كلف هذا الاستثمار الصديق للبيئة 29 مليارا سنتيم للمصفاة الواحدة ممّولة من إمكانات الشركة الخاصة وهو ما سيضع حدا نهائيا لمشاكل سكان بلديات المحيطة بالمصنع من الآثار الجانبية للتلوث . كما سمحت هذه الاجراءات من زيادة إنتاج الشركة من خلال تركيب المصفاتينٌ الجديدتينٌ (ذات الأذرع) وقدر حجم النفايات المنبعثة سابقا بحوالي 34000 طن سنويا أي ما يعادل إنتاج 27000 طن من الاسمنت،كما سجلت انخفاض في كمية الماء المستهلك فقد كان معدل استهلاك الشركة للماء يقدر ب 240000 م3 سنويا ثم أصبح في حوالي 229000 م 3 سنويا أي توفير 11000 م3 وهو رقم يغطي حوالي 3000 نسمة ، بالإضافة الى احترام القوانينٌ المتعلقة بحماية البيئة ومن ذلك عدم تجاوز النسبة المحددة للتلوث الجوي و المقدرة ب 50 ملغ في المتر المكعب الواحد من الهواء.[13]

كما أن مؤسسة صناعة الاسمنت بحامة بوزيان بصدد القيام بعمليات من اجل تأهيل المصنع بيئيا وهي تقوم بوضع اللمسات الاخيرة للحصول على المواصفة القياسية ايزو14001، وتركز سياسة المصنع حول البيئة على المحاور التالية:

- يكون لها موقف الاحترام اتجاه البيئة والاهتمام المتواصل لمنع أي مخاطر للتلوث.
- الاستخدام الامثل للطاقة والموارد وتوعية جميع الجهات المعنية للحماية البيئة.

وقد تم ترجمت هذه الاهداف الى مجموعة من الخطوات والإجراءات التي اتخذتها هذا المؤسسة والتي تمثلت في النقاط التالية:

- القيام بالتبديل التدريجي للمصافي القديمة بأخرى جديدة وحديثة تسمح بتقليل انبعاثات الغبار والحد من التلوث؛

[13]- Scmat, Développement durable , Investissement, le 10/01/2016, http://www.scimat.dz/?action=investissement

- تحقيق الاستخدام الامثل للطاقة : إن استهلاك الطاقة لسنة 2014 قد مثل 12 % من اجمالي تكاليف الاستغلال ، كما تمثل نسبة 8.35 % من رقم الاعمال[14]، والشكل التالي يوضح لنا تطور استهلاك الطاقة للمصنع:

الشكل رقم(4.5): استهلاك الطاقة للمصنع حامة بوزيان.

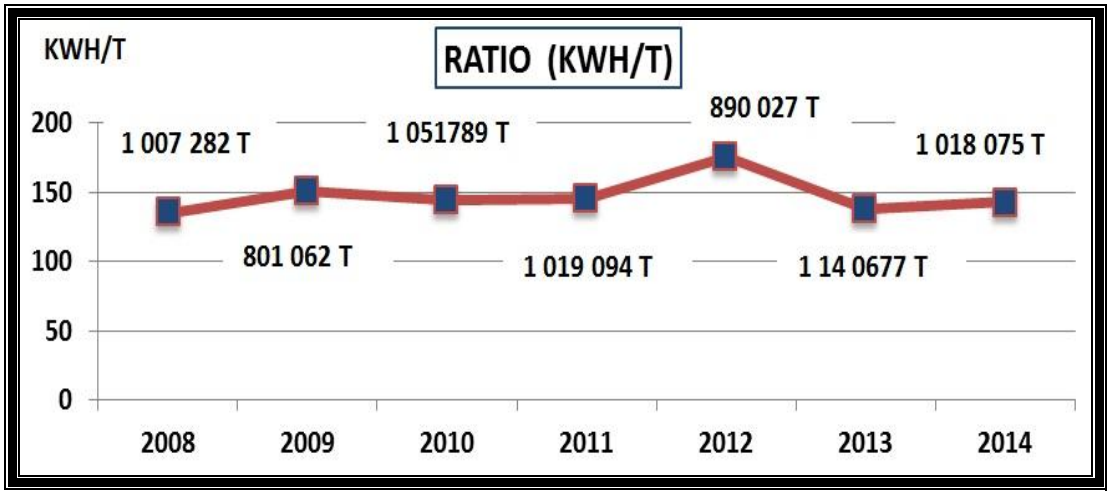

المصدر: من الوثائق الداخلية للمصنع.

وأستثمرت إدارة مركب إنتاج الاسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت مبلغا وصل الى 1344 مليون دينار من أجل تنصيب مصفاتين تعملان بتقنيات عالية وصديقة للبيئة ، وذلك من أجل الحد من الغازات والغبار التي يفرزها المركب يوميا والتي لقيت الكثير من الانتقادات خاصة من طرف جمعيات بيئية بالجهة وحتى جهات رسمية.

وقد تمت العمليات عبر مراحل خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 الى غاية 2011 ، وسمحت بتنصيب ما لا يقل عن 39 مصفاة من أحدث التكنولوجيات العالية وذلك على مرحلتين ، حيث استهلكت المرحلة الاولى مبلغ 642 مليون دينار بين التجهيزات وعمليات التركيب ، فيما اعتمد للعملية الثانية التي جاءت مواصلة لسابقتها مبلغ 702 مليون دينار من المبلغ الإجمالي ، قبل أن تختتم بعملية أخرى تتعلق بتعديل مصفاتين كهربائيتين. وهو ما سمح من خلال هذا البرنامج بتخفيض نسبة انبعاث الغبار الناتج عن عمليات الانتاج من 40 ميلغراما في المتر المكعب سابقا من الاسمنت الى 10 ميليغرامات في المتر المكعب حاليا ، وهو معدل قريب الى ذلك المعتمد بالدول المتقدمة والتي تسن تشريعات تحد من تلوث الجو خاصة من مصانع من هذا النوع. كما أن اعتماد هذا البرنامج لتأهيل المصنع جاء أيضا للحفاظ عليه كشريان وقطب اقتصادي هام ، وضمان فترة انتاج وعمل تمتد لعشرات السنين مستقبلا ، بإنتاج هذه المادة من الاسمنت لتمويل مشاريع سكنية ومختلف البرامج

[14] - Schb, Développement, Optimisation de l'utilisation de l'énergie, 24/03/2016, http://www.schb.dz/optimisation-de-lutilisation-de-lenergie.

الإنمائية الأخرى التي لها صلة بالهياكل خاصة خلال الفترة الحالية ، حيث يساهم المركب بنسبة كبيرة في تمويل السوق المحلية بهذه المادة الاستراتيجية لاسيما بولايات غرب البلاد ، ناهيك عن الحفاظ على مئات مناصب الشغل بهذه المؤسسة الإنتاجية.[15]

وفيما يخص مصنع سور غزلان فتم استحداث مصفاة جديدة بالمصنع هدفها تقليص التداعيات السلبية للمصنع على البيئة والمجتمع ، في عملية تندرج في إطار برنامج تهيئة شاملة لمحيط المصنع الخارجي بتكلفة تزيد عن 880 مليون دج ، وهذا للحد من تلوث المحيط والرفع من طاقة الإنتاج وكذا استرجاع المواد الأولية التي كانت تلوث الهواء واستغلالها في الإنتاج.

كما تعتبر مؤسسة اسمنت تبسة من بين المؤسسات التي خطت خطوات كبيرة في مجال المحافظة على البيئة وبالتالي تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة حيث قامت بمجموعة من الاجراءات في سعيها الحصول على المواصفة القياسية ايزو 14001 وضمان التنمية المستدامة للشركة ولمحيطها الخارجي وكانت على النحو التالي:[16]

✓ **تلوث الهواء:**

☒ تم استبدال المصفاة الكهربائية (électrofiltre) بمصفاة ذات اذرع او مصفاة قماشية (filtre à manche) والتي تعتبر نظام لإزالة الغبار أكثر كفاءة وهو ما سمح بتقليص انبعاثات الغبار الى اقل من الحد المسموح (أقل من 10 ملغ / NM3) وهذا بتكلفة قدرها 446 مليون دج؛

☒ تركيب معدات للمراقبة للرصد الجوي للانبعاثات وهذا من أجل قياس مستمر للانبعاثات الغاز والغبار ، وقد جهزت مؤسسة إسمنت تبسة كلتا الورشتين (الفرن والطهي) بأجهزة رقابة:

1- تركيب جهاز للقياس أو رصد الاتربة والغبار.

2- تركيب محلل الغاز: جهاز قياس الغازات (CH_4 , NO_X , CO et O_2)

وقد كلفت هاته التجهيزات حوالي 7.6 مليون دج.

☒ تغيير طريقة التشغيل للسيطرة على الآثار البيئية على مستوى المحاجر(الغبار ،الضوضاء ،الاهتزاز ،التلوث والطاقة) ، حيث قامت المؤسسة بتغير طريقة تفجير (الطريقة التقليدية) بطريقة جديدة وهي استخراج الحجر الجيري من قبل الجهاز : "عامل المنجم السطحي"، وهذا بتكلفة قدرها 277 مليون دج.

✓ **الارض:**

☒ تسيير النفايات : تطبيق اجراءات للتسير (الفرز، التخزين و المعالجة) النفايات المتولدة في مراحل مختلفة من عملية التصنيع والصيانة .

☒ تلوث التربة:

- اقتناء وسائل إسترجاع المواد (الاسمنت، فرينة الطهي) بتكلفة 38 مليون دج.

[15]- Scibs, Département du développement durable, document interne, PROJET NOUVELLE LIGNE DE PRODUCTION, Dépoussiérage, p 8.

[16] -Sct. Développement.qalité et sécurité et environnement, Parcours de management,10/02/2016, http://www.sct.dz/index.php?id_page=42.

- تجديد ورشة عمل التعبئة بتكلفة قدرها 412 مليون دج.
- تجديد نظام القيادة بتكلفة 93 مليون دج.

☒ تحسين منظر الطبيعة : ومن اجل هذا تم اتخاذ الاجراءات التالية :

- زراعة 7800 شجرة زيتون في محجر الحجر الجيري.
- صيانة المناطق الخضراء في المناطق الداخلية للمصنع.

وقد كلفت هذه العملية حوالي 10 ملاين دج.

✓ **الماء** : الإجراءات المتخذة للحد من استهلاك الماء تمثلت في ما يلي:

- القضاء على التسريبات في شبكة الإمدادات؛
- تركيب مضخات جديدة (ورش طهي الاسمنت والمواد الخام)؛
- تركيب عدادات على مستوي الانابيب لمراقبة الاستهلاك اليومي؛
- استخدام اضافات فرن على الطريقة الرطبة وطحن المساعدات في طحن الكلنكر؛

ويتضح لنا انخفاض في استهلاك المياه في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (5.5): تطور انخفاض استهلاك الماء.

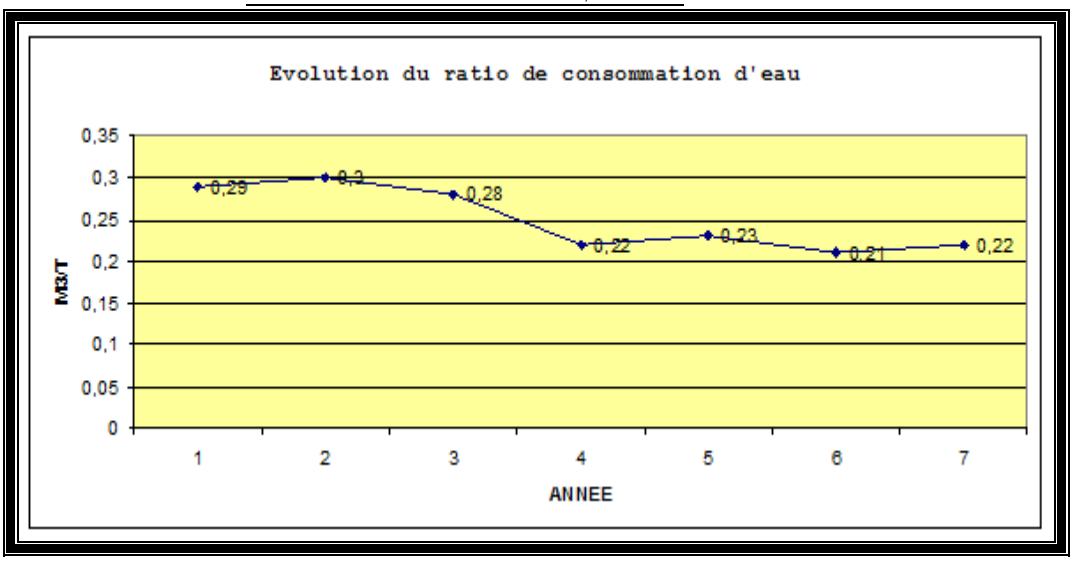

المصدر: قسم البيئة تقرير السنوي للنشاط البيئي للمصنع 2015.

✓ **الطاقة:**

1-الطاقة الكهربائية : يتم استهلاك الطاقة الكهربائية في الغالب من قبل مصانع طحن (الخام والأسمنت).

2- الغاز: إن ورشة الطحن تستهلك حوالي 90% من اجمالي فاتورة الاستهلاك ، والباقي يتم استهلاكه من طرف ورشة طحن الخام ، ومن أجل الحد من استهلاك الطاقة تم اتخاذ الاجراءات التالية:

✓ الحد من استهلاك الطاقة الكهربائية من ورشة الطحن باستخدام المساعدات طحن؛

✓ تركيب البطاريات التعويض في المحطات؛

✓التحكم في ساعات عمل المعدات الثقيلة؛

وإجمالا فإن نفقات الحد من الاثار البيئية قد بلغت ما بين (2007-2010) في حدود 1259.10 مليون دج وهو ما يفسر سعي مؤسسة إسمنت تبسة للحد والتقليل من الاثار السلبية على البيئة والمحافظة على المحيط كالتزام من طرف هذا المصنع في اطار سعيها للتبنى مفهوم التنمية المستدامة.

والجدول التالي يعطينا ملخص نتائج المتعلقة بمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات محل الدراسة:

الجدول رقم(15.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية

الابعاد / البيان	***البعد الاول***	***نتيجة محور الرابع***
المتوسط المرجح	**2.59**	**2.59**
المعدل	**%83**	**%83**

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS.

والشكل التالي يبين لنا خلاصة التحليل الاحصائي الخاصة بالبعد البيئي في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر:

الشكل رقم (6.5): خلاصة التحليل الاحصائي للمحور البعد االبيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.

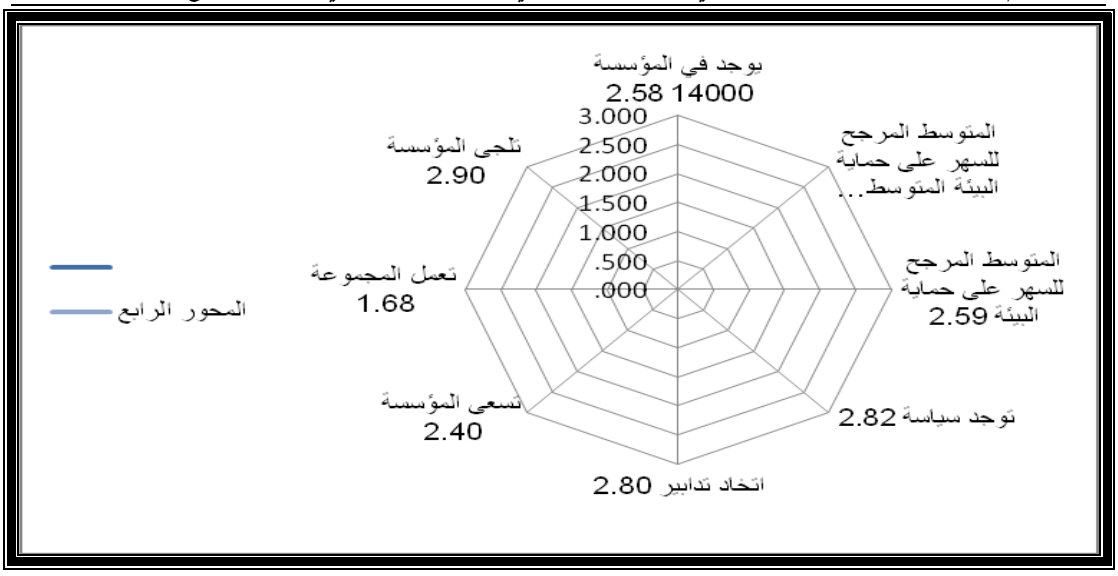

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج EXEL.

ومن خلال هذا الجدول والتمثيل البياني وكذلك مختلف المقابلات وتحليل للوثائق والاحصائيات البيئية يتضح لنا أن مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية تراعي البعد البيئي للتنمية المستدامة ، وتبني هذا البعد جاء نتيجة للقوانين والتشريعات التي وضعتها الدولة التي تلزم المؤسسات الاقتصادية على مراعاة الجوانب البيئية اثناء نشاطها بالإضافة الى وعي هذه المؤسسات بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة التي تسمح لها من تقليص الاثار السلبية على البيئية حيث توجد بعض المؤسسات التي كانت سباقة للتبني المسؤولية البيئية وقامت بالإجراءات اللازمة للحصول على المواصفة القياسية إيزو 14001 وبقية المؤسسات هي في المراحل الاخيرة لحصولها على هذه المواصفة القياسية.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة .

في هذا المبحث سيقوم الباحث باختبار الفرضيات التي وضعها لهذه الدراسة بالإضافة الى تقديم نتائج الدراسة الميدانية ، حيث تم اختبار هذه الفرضيات بناء على ما تم الوقوف عليه من خلال الدراسة الميدانية بالإطلاع على واقع هذه المؤسسات وبالاستعانة بنتائج المقابلات وكذلك نتائج الاستبيان من خلال التحليل الاحصائي باستعمال المتوسطات المرجحة لكل فرضية و لتثبيت صحة او نفي الفرضيات قمنا ايضا بالاستعانة بأحد الاختبارات الاحصائية المعلمية الملائمة لدراستنا هذه وهو اختبار العينة الواحدة T Teste Simple وهذا باعتبار ان دراستنا شملت المجتمع ككل والمتمثل في قطاع الاسمنت واعتباره كعينة واحدة وهي من شروط استخدام هذا الاختبار، وفيما يلي الاختبار الاحصائي لهذه الفرضيات.

المطلب الاول: اختبار الفرضية الاولى.

الفرضية الاولى: إن الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛

يمكن صياغة الفرضية العدمية (الصفرية) والفرضية البديلة كالتالي:

الفرضية العدمية:

يمكن إعتبار الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛

الفرضية البديلة:

✸ الاهتمام برهانات التنمية المستدامة لا يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر وينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة؛

عند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % أشارت النتائج أنه يوجد اهتمام برهانات التنمية المستدامة من طرف مؤسسات الاسمنت في الجزائر بالإضافة الى أن الدولة تساعد هذه المؤسسات على ذلك ، والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم(16.5):اختبار T لمدى وجود اهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2.62					
	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط فروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت	-28.94	59	1.025	-4.753	-7.460	-2.046

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة T الخاصة بالفرضية الاولى قد بلغت **28.94-** وان مستوى الدلالة قد بلغ **0.125** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية**) وعدم قبول الفرضية البديلة .

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الاولى والتي تقول أن الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة.

المطلب الثاني:اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ؛

ويمكن صياغة الفرضية العدمية (الصفرية) والفرضية البديلة كالتالي:

الفرضية العدمية:

✸ يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ؛

الفرضية البديلة:

✸ لا يدخل تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر؛

عند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % اشارت النتائج انه يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ويعتبر من بين الاهتمامات الرئيسية من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم (17.5): اختبار T لمدى تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2.39					
	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	48.84	5+9	0.056	0.70	-2.11	3.52

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الثانية قد بلغت **48.84** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **0.056** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية**) وعدم قبول الفرضية البديلة .

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الثانية والتي تقول ان يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر .

المطلب الثالث:اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة: يوجد في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ؛

يمكن صياغة الفرضية العدمية (الصفرية) والفرضية البديلة كالتالي:

الفرضية العدمية:

✸ يوجد في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة:

✸ لا يوجد اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية.

عند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % اشارت النتائج انه يتم تحقيق البعد الاجتماعي في مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية بأبعادها الثلاثة ولكن بصورة مختلفة والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم (18.5): اختبار T لمدى تحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2.50					
	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	62.70	59	1.46	-0.46	-2.37	1.80

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الثالثة قد بلغت **62.70** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **1.46** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية)** وعدم قبول الفرضية البديلة .

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الثالثة والتي تقول ان يتم تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة بصورة مختلفة من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر .

المطلب الرابع : اختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة: تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

يمكن صياغة الفرضية العدمية (الصفرية) والفرضية البديلة كالتالي:

الفرضية العدمية:

✸ تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

الفرضية البديلة:

✸ لا تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر باتخاذ خطوات وإجراءات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

عند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % اشارت النتائج الى ان مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر تقوم بالعديد من الاجراءات والخطوات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة سواء باحترام القوانين التي تفرضها الدولة او القيام بمبادرات طوعية لتحقيق ذلك والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم (19.5): اختبار T لمدى تحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2.59					
	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	21.75	59	0.93	0.02	-0.81	0.85

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الرابعة قد بلغت **21.75** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **0.93** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية)** وعدم قبول الفرضية البديلة. وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الرابعة والتي تقول أن يتم تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر .

المبحث الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية

يحتوي هذا المبحث على النتائج العامة المتوصل لها من الدراسة الميدانية والتي سنقوم بعرضها على النحو التالي:

المطلب الاول:النتائج المرتبطة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت.

من خلال التحليل الاحصائي الذي قمنا به وكذلك اختبار الفرضيات تبين لنا عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية تدل على عدم وجود اهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ، والذي يؤكد ذلك هو:

✦ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان الدولة تقوك بدورها من اجل حث مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت على مراعاة وادماج أبعاد التنمية المستدامة اثناء نشاطها او في استراتجيتها بنسبة 100 % وهذا من خلال سن القوانين المتعلقة بالجانب البيئي او الاجتماعي وحتى الجانب الاقتصادي كم انه يوجد التزام من طرف هذه المؤسسات بالالتزام بهذه القوانين وتوجد علاقة وطيدة تجمع المؤسسات مع السلطات العمومية كما بينت الدراسة ان الدولة تقوم بتوفير برامج الدعم المالي من خلال برامج او صناديق مالية للمساعدة هذه المؤسسات على تبنى مفهوم التنمية المستدامة.؛

✦النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر تقوم بالمبادرات الطوعية لإدماج أبعاد التنمية المستدامة بنسبة 75% حيث قام مجمع صناعة الاسمنت في الجزائر بداية من سنة 2015 بتعيين مستشار للمدير العام خاص بالتنمية المستدامة والصحة والسلامة وسوف يتم تعميم هذا المنصب على باقي مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت التابعة للمجمع كما تتمثل اساسا هذه المبادرات خاصة في المجال البيئي والاجتماعي كالقيام بالإجراءات التي تسمح بالتقليل من الاثار السلبية على البيئة مثل التحكم في الإنبعاثات وإدارة النفايات بالإضافة الى الاهتمام بالموارد البشرية كما يوجد قصور في جانب علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي وعدم وجود مبادرات طوعية لتنمية المجتمع المحلي وعدم العمل على المستوى الدولي بصفة طوعية في مبادرات الدولية للتنمية المستدامة؛

المطلب الثاني : النتائج المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية.

من خلال التحليل الاحصائي الذي قمنا به وكذلك اختبار الفرضيات تبين لنا عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية تدل على عدم وجود اهتمام بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والذي يؤكد ذلك هو:

✦ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات القطاع تعمل على التعرف على متطلبات الزبائن وتسهر على تلبية احتياجاتهم وهذا بنسبة 83 % و الدليل على ذلك ان جل مؤسسات الاسمنت في الجزائر بها نظام للإدارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية ايزو 9001 اصدار 2008 حيث يضمن هذا النظام تحويل إشباع رغبات الزبائن عن طريق تحويل متطلباتهم إلى رضا ، كما كل المؤسسات تقوم بإجراء استقصاءات لقياس مدى رضا الزبائن والنتائج كانت جيدة على العموم. كما تحرص مصانع الاسمنت على معرفة اهتمام الزبائن برهانات التنمية المستدامة ، حيث اثناء قيامهم بتسلم مادة الاسمنت تلزم المؤسسة كل الزبائن بمراعاة انظمة السلامة والصحة المهنية وكذلك مراعاة المحافظة على البيئة؛

✦ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت تعمل على التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها بنسبة 57 % وهي نسبة متوسطة وهذا راجع للواقع التنظيمي لمؤسسات الاسمنت في الجزائر وهو ان جلها مملوك للقطاع العام حيث ان سوق الوطنية للاسمنت به 12 مؤسسة تابعة للقطاع العام (مجمع جيكا) وتوجد 5 مؤسسات قامت بفتح راس مالها للخواص ويبقى الرهان على ان تقوم هذه المؤسسات بتلبية وإشباع رغبات المساهمين عن طريق تعظيم الربحية وان تتعدى علاقاتها مع المساهمين الجانب المالي فقط لتشمل الجانب البيئي والاجتماعي من خلال مراعاة متطلبات المساهمين في هاته المجالات؛

✦ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات القطاع تقوم بالتعرف على متطلبات الموردين والسهر وعلى تلبيتها بنسبة 94 % وهذا يعني وجود علاقة اجابية بين المؤسسات وموردها ، هذه العلاقة يطغى عليها الجوانب المالية في المستوى الاول غير ان هذه العلاقة تعدت هذا الجانب لتراعي نوعا ما الجوانب البيئية ومثال ذلك قيام مؤسسات القطاع بإجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية واجتماعية وبيئيا؛

المطلب الثالث: النتائج المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت الجزائرية.

من خلال التحليل الاحصائي الذي قمنا به وكذلك اختبار الفرضيات تبين لنا عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية تدل على عدم وجود اهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والذي يؤكد ذلك هو:

- ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات القطاع تقوم بالتعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها بنسبة 74 % وهو ما يدل على ان مؤسسات محل الدراسة توجد فيها استراتجية واضحة اتجاه الموارد البشرية وبرامج خاصة بالتكوين والتدريب ، والاعتماد على استراتجية فعالة للتحفيز العمال من خلال التحفيزات ، بالإضافة الى توفير نظم الصحة والسلامة ، كما يوجد نقابات تمثل العمال وتضمن ربط التواصل الفعال مع العمال ، كما تقوم المؤسسات بإجراء جلسات تشاور دورية مع العمال لمناقشة نتائج المؤسسة و كل المستجدات والتي منها متطلبات العمال؛
- ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات القطاع تقوم بالتعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم بنسبة 79 % حيث توجد علاقة بين المؤسسات ومجتمعها المحلي غير ان هذه العلاقة لا ترقى بالشكل الذي يمكن ان نقول على ان هذه المؤسسات تراعي احتياجات مجتمعها المحلي وتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بالبعد المجتمعي بالمستوى المطلوب ، حيث ان كل الانشطة المتعلقة بهذا البعد تدخل ضمن الاعمال الخيرية فقط في صورة تقديم مساعدات لبناء المساجد ورعاية بعض الانشطة الثقافية والرياضية والتقديم المساعدات للفئات الفقيرة في بعض المناسبات حيث الملاحظ انه لا توجد استراتجية واضحة تتبعها هذه المؤسسات لبناء القدرات المجتمع المحلي ولا يوجد برنامج لمحاربة الفقر او برنامج لتنمية المجتمع المحلي بتوفير البنى الاساسية وتنمية العمل الجواري بالإضافة لعدم توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنمية وتطوير المجتمع المحلي؛
- ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات القطاع تضمن شروط الصحة والسالمة بنسبة 92 % وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت تراعي بشدة قواعد الامن الصحة والسلامة المهنية تعتبرها من الاولويات والالتزامات لديها ، حيث كل مؤسسات القطاع توجد به مصلحة خاصة بتعليم قواعد الصحة والأمن كما تعمل على تدريب العمال في هذا الجانب ، وجل مؤسسات القطاع يوجد فيه مشروع يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع و المنشات التابعة للمصانع ، وتتخذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث والاصابات؛

المطلب الرابع: النتائج المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت الجزائرية.

من خلال التحليل الاحصائي الذي قمنا به وكذلك اختبار الفرضيات تبين لنا عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية تدل على عدم وجود اهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والذي يؤكد ذلك هو:

✓ ان النتيجة المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي ونتائج المقابلات والإطلاع على وثائق المؤسسات واختبار الفرضيات تدل على ان مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر تتحمل لمسؤوليتها اتجاه البيئية بنسبة 83% وهذا من خلال قيامها بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى الحد من الاثار السلبية على البيئة من خلال الاهتمام بالعناصر التالية:

✦ تقوم مؤسسات القطاع بدراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه؛

✦ حيازة العديد من مؤسسات الاسمنت الجزائرية على نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000؛

✦ تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت بإجراء برامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط؛

✦ اتخاذ المبادرات اللازمة في استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة في العملية الانتاجية؛

✦ تقوم المؤسسات بالعديد من الاجراءات وتدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران و إتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات؛

✦ تعمل كل مؤسسات القطاع على المراجعة البيئية والصيانة للمصانع خلال فترات زمنية معينة تتراوح بين مرة واحدة في السنة او مرتين في السنة؛

✦ الدراية الكاملة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بكيفية حماية البيئة وتقليل الاثار السلبية والسهر على تطبيقها ، وتجدر الاشارة الى ان اهتمام مؤسسات محل الدراسة بالبعد البيئي راجع اساسا للضغوطات السلطات العمومية من خلال اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات البيئية التي تلزم هذه المؤسسات على احترام البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من الاثار السلبية ، بالإضافة الى الالتزام الطوعي لهذه المؤسسات وهذا يعكس لجوء كل المؤسسات للتطبيق نظام الادارة البيئية المطابق للمواصفة القياسية ايزو 14001؛

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا اعطاء عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية وكذلك قمنا بإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من صحة الفرضيات الخاصة بهده الدراسة.

فقد توصلت الدراسة الى وجود إهتمام برهانات التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ، وهذا باتخاذ إجراءات ومبادرات طوعية من طرف مؤسسات الاسمنت لتبني وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة كما لا يوجد تقصير من طرف الدولة لمساعدة المؤسسات لتبني وإدماج رهانات التنمية المستدامة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسمح بذلك ، فقد أكدت الدراسة على أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، اذ يوجد اهتمام بالبعد الاقتصادي ضمن نشاطها من خلال وجود علاقة جيدة مع كل من الزبائن والموردين والمساهمين.

كما اثبت الدراسة على أن مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية تعمل على أدراج البعد الاجتماعي ضمن نشاطها بأبعاده الثلاثة من خلال حرصها على تحسين العلاقة بالعمال في كافة المجالات من خلال تحسن الرفاهية المادية للعمال بنظام تحفيزي جيد ، وتوفير الرعايا الصحية وتوفير المرافق المادية والاجتماعية الضرورية بالإضافة الى ضمان التدريب وتكوين العمال ورفع قدراتهم وإمكانياتهم ، كما يوجد على مستوى مؤسسات الاسمنت قاعدة لضمان شروط الصحة والسلامة المهنية بصورة جيدة ولكن يبقى الجانب المجتمعي مقتصر فقط على المبادرات والأعمال الخيرية ولم يرقى بعد لكي يصبح كإستراتجية في المؤسسات من خلال وجود برنامج واضح المعالم لتحسن وترقية وبناء قدرات المجتمع المحلي.

وقد توصلت الدراسة الى وجود إهتمام بالبعد البيئي وهذا من خلال وجود مجموعة من البرامج وإتباع خطوات وإجراءات تهدف الى التقليل من الاثار السلبية على البيئة والحد من التلوث وهذا بالالتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ، الاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، السهر على تطبيق نظام إدارة البيئة، وضع سياسات بيئية محدد وواضحة المعالم.

الخاتمـــة

لقد هدفت هذه الدراسة الى بيان تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية وهذا من خلال محاولة معرفة واقع كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة في هذه المؤسسات خاصة في ظل رهانات التنمية المستدامة .

فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى أن مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت ملزمة على تبنى أبعاد التنمية المستدامة وهذا من جانبين ، فالجانب الاول هو إحلال مفهوم التنمية المستدامة لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي اصبح من الضروري مراعاة هذا المفهوم خاصة والرهانات التنافسية في هذا القطاع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخارجي ، اما الجانب الثاني فيتمثل في طبيعة هذه الصناعة وخصوصيته وهو ما يلزم عليها مراعاة الأبعاد البيئية في نشاطها وكذلك الأبعاد الاجتماعية بأبعادها الثلاثة بالإضافة الى مراعاة الرهان الاقتصادي الذي يبقى دائما في المقام الاول ويساعد تحقيق نتائج الاقتصادية الايجابية على مراعاة الأبعاد الأخرى ، وبالتالي أصبحت المؤسسات مطالبة بإيجاد استراتجية لتحقيق التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأن تصبح التزام من طرف هذه المؤسسات.

وقد كشفت الدراسة أيضا سواء من خلال جانبها النظري أو التطبيقي انه يوجد تطور في مفهوم التنمية المستدامة من المسؤولية الاجتماعية التي كانت تعبر من قبل على التنمية المستدامة سواء على مستوى الجزئي والمتمثل في المؤسسات الاقتصادية او على المستوى الكلي أي على مستوى الدولة أو المنظمات الدولية وأصبح يوجد اهتمام بضرورة مراعاة رهانات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وأن المسؤولية الاجتماعيةأصبحت جزء من مفهوم التنمية المستدامة.

1. نتائج إختبار الفرضيات.

وقد بينت الدراسة ان مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر تقوم بمراعاة أبعاد التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة حيث يسعى مجمع إسمنت الجزائر الى تبنى هذا المفهوم، وقام بوضع سياسة خاصة بالتنمية المستدامة ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع توجد فيها سياسة موثقة خاصة بالتنمية المستدامة منبثقة عن سياسة المؤسسة الأم ، فعلى مستوى الدراسة الميدانية توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج وفقا إختبار الفروض كما يلي:

أ. تتمثل **الفرضية الأولى** في انه يوجد اهتمام برهانات التنمية المستدامة ويدخل ضمن انشغالات مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ، وهذا ما تم تأكيده في الجانبين النظري والتطبيقي، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تقوم الدولة بدورها من اجل حث مؤسسات قطاع صناعة صناعة الاسمنت على مراعاة وإدماج أبعاد التنمية المستدامة اثناء نشاطها او في استراتجيتها وهذا من خلال سن القوانين المتعلقة بالجانب البيئي او الاجتماعي وحتى الجانب الاقتصادي كم انه يوجد التزام من طرف هذه المؤسسات بالالتزام بهذه القوانين وتوجد علاقة وطيدة تجمع المؤسسات مع السلطات العمومية كما بينت الدراسة ان الدولة تقوم بتوفير برامج الدعم المالي من خلال برامج او صناديق مالية للمساعدة هذه المؤسسات على تبنى مفهوم التنمية المستدامة؛

2. تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالمبادرات الطوعية لإدماج أبعاد التنمية المستدامة ، بحيث قام مجمع صناعة الاسمنت في الجزائر بداية من سنة 2015 بتعيين مستشار للمدير العام خاص بالتنمية المستدامة والصحة والسلامة وسوف يتم تعميم هذا المنصب على باقي مؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع كما تتمثل اساسا هذه المبادرات خاصة في المجال البيئي والاجتماعي كالقيام بالإجراءات التي تسمح بالتقليل من الاثار السلبية على البيئة مثل التحكم في الإنبعاثات وإدارة النفايات بالإضافة الى الاهتمام بالموارد البشرية كما يوجد قصور في جانب علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي وعدم وجود مبادرات طوعية لتنمية المجتمع المحلي وعدم العمل على المستوى الدولي بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة؛

ب- تتمثل **الفرضية الثانية** في أنه يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر ، حيث يتجسد إدماج للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن نشاطها من خلال مراعاة مختلف أبعاده وهذا ما تم تأكيده في الجانبين النظري والتطبيقي، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعمل المؤسسات على بناء علاقات مع الزبون ومراعاة احتياجاتها وتلبيتها وهذا بتوفير الكميات اللازمة لسد احتياجات السوق الوطنية المختلفة من هذه المادة مع التركيز على النوعية المطلوبة والاهتمام بالتغليف؛

2. بالإضافة الى السهر على تلبية مختلف متطلبات الموردين ؛

3. ويبقى القصور في جانب العلاقة مع المساهمين باعتبار ان جل المؤسسات تابعة للقطاع العام ؛

4. كل مؤسسات محل الدراسة تحوز على المواصفة القياسية المتعلقة بنظام الجودة ايزو 9001 ، وهو ما يدل على ان المؤسسات تعمل نحو تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ؛

ج- تتمثل **الفرضية الثالثة** في انه يوجد في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية وهو ما تم إتباثه ،حيث تعمل المؤسسات محل الدراسة على إدماج البعد الاجتماعي بأبعاده الثلاثة في نشاطها ، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تلتزم كل المؤسسات القطاع بمراعاة متطلبات العمال حيث توجد بها سياسة واضحة لمراعاة هذا العنصر الهام وتقوم بالاستماع له والسهر والعمل على تلبية احتياجاتهم باعتباره عنصر فعال يضمن لمؤسسة تحقيق اهدافها ؛

2. يوجد تحكم من طرف مؤسسات القطاع فيما يخص الصحة والسلامة في اماكن العمل ويوجد بها سياسة واضحة وصارمة تكفل تطبيق شروط الصحة والسلامة اثناء العملية الانتاجية كما يتم تدريب العمال في مجال قواعد الصحة والسلامة؛

3. فيما يخص البعد الثالث للمسؤولية الاجتماعية والمتعلق بعلاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي فقد تبين لنا من خلال تحليل لواقع هذه المؤسسات انه لا توجد فيها استراتجية خاصة بهذا البعد وان كل ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بمحيطها الخارجي يتمثل فقط في الاعمال الخيرية او المساعدات ولا توجد خطة على مستوى هذه المؤسسات لتنمية المجتمع المحلي من خلال محاربة الفقر او دعم برامج تعليمية او بناء القدرات او تنفيذ استثمارات لصالح المجتمع ؛

د- أما بالنسبة **للفرضية الأخيرة** والمتمثلة في انه تقوم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ، فلقد أثبتنا صحة هذه الفرضية حيث ان كل مؤسسات القطاع وبدون استثناء تقوم بإجراءات للمحافظة على البيئة ، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. يوجد احترام لقوانين الدولة في هذا المجال والتي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة من مصانع الاسمنت ومن خلال اقتناء وتجديد لمعدات الانتاج والمحافظة على المياه والطاقة وتسير النفايات؛

2. بالإضافة لقيامها بمبادرات طوعية لحماية البيئة والطبيعة ومن تلك المبادرات وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 وهو ما يكفل لها المساهمة في حماية البيئة.

2. توصيات الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لفائدة المسؤولين والقائمين على مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية والتي تهدف الى تحسين ودعم الاجراءات المتخذة لإدماج رهانات التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:

1– الاحتكاك والاقتداء بالشركات العالمية الرائدة في التنمية المستدامة واخذ منها كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة هذه المؤسسات او فيما يتعلق بالقيام بإعداد تقارير الخاصة بالتنمية المستدامة والافصاح على الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسات ومثل هذه الشركات هي شركة لافارج الفرنسية –LAFARGE– وشركة السويس المصرية ، وهذا باعتبارهم ينشطون في نفس القطاع وهو صناعة الاسمنت كما ان هذه الشركات تعتبر رائدة في مجال صناعة مواد البناء على المستوى العالمي بالنسبة لمجمع لافارج وعلى المستوى الاقليمي بالنسبة لشركة السويس ، حيث تعتبر شركة لافارج بالنسبة لموضوع التنمية المستدامة في فرنسا نموذج ناجح في كيفية مراعاة أبعاد التنمية المستدامة حتى على المستوى العالمي؛

2– المشاركة بصفة طوعية في مبادرات الدولية للتنمية المستدامة من أجل دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة مثل مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت للمجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة والتي تضم مجموعة كبيرة من المؤسسات صناعة الاسمنت على المستوى العالمي والاستفادة من الخبراء والاكاديمين الذين يعملون على نموذج لتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت؛

3– الاندماج في المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة –GRI– والتي بدورها تعمل مع كل القطاعات الاقتصادية وتوجد معايير وطرق تبين كيفية اعداد تقارير حول التنمية المستدامة؛

4– العمل على إعداد تقارير حول التنمية المستدامة كل فترة زمنية معينة مثل كبرى الشركات التي قطعت اشواط في ذلك وعلى سبيل المثال شركة لافارج الفرنسية وشركة السويس للاسمنت المصرية؛

5– ضرورة إيصال سياسة المؤسسات حول التنمية المستدامة وإشراك كل الفاعلين في المؤسسات لإنجاح وضمان تحقيق هذه السياسة على أرض الواقع؛

6– العمل اكثر على تحسين الجانب الاجتماعي وبالأخص الجانب المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية من خلال العمل على تنفيذ مشروع انمائي يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم؛

3. آفاق ونقاط بحثية مستقبلية:

وفي النهاية، نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع ، وبذلك نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي قدمنها على شكل مواضيع بحث نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو التالي:

1- مدى تطبيق معايير محاسبة التكاليف البيئية كمدخل لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ؛

2- تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات الصناعة البترولية –دراسة حالة سوناطراك وسونلغاز- ؛

3- تقييم مدي استجابة منظمات الاعمال للتحقيق أبعاد التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الوطنية ؛

4- ثاتير الافصاح على التكاليف البيئية والاجتماعية على المردودية الاقتصادية للمؤسسات الاسمنت في الجزائر ؛

وفي الأخير فإننا لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع ، وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية ، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قائمـة المصـادر والمراجـع

اولا: باللغة العربية:

I- الكتب :

1. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 2003 .
2. مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات** ، دائر وائل للنشر ، عمان ، الأردن،. 2007
3. الطيب داودي ، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،. 2008
4. ابراهيم العيسوي ، **التنمية في عالم متغير "دراسة في التنمية مؤشراتها** ، ط2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001.
5. عبد الله محمد قسم السيد ، **التنمية في الوطن العربي "النظرية والتطبيق"** ، ليبيا ، دار الكتاب الحديث ، 1994.
6. ميشال ، ب ، تودارو ، **التنمية الاقتصادية** ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 2006.
7. محمد شفيق ، **التنمية والسكان** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر2008.
8. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة الاشعاع ، مصر ، 1999.
9. الانباري ، محمد علي ، الاطار **المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا ومحليا** ، قسم الهندسة المعمارية ، جامعة بابل ، 2002 .
10. حسن احمد فرغلي ، **البيئة والتنمية المستدامة الاطار المعرفي والتقييم المحاسبي** ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية ، الطبعة الاولى ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2008.
11. عبدالله بن جمعان الغامدي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة** ،دار المريخ ، السعودية ، 2007 .
12. محمد عبد العال النعيمي وآخرون ، **ادارة الجودة المعاصرة** ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن،. 2008

13. أحمد سيد مصطفى ، **دليل المدير العربي إلى سلسلة ISO9000** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 .

14. د.عبدالله بن مبارك آل سيف ، **مشروع التدريب على رأس العمل وتحقيق الجودة الشاملة والحصول على شهادة الآيزو العالمية** ، شبكة االلوكة.

15. صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر ، **نظام الادارة البيئية والتكنولوجية** ، دار الفكر العربي ، جمهورية مصر العربية ، 2005 .

16. محمد صلاح الدين عباس حامد ، **نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية أيزو 14000** ، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006.

17. شارلز وجاريث جونز ، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال ، **الإدارة الإستراتيجية الجزء الأول " مدخل متكامل"** ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001.

18. حسين عبد المطلب الأسرج، **المسئولية الاجتماعية للشركات : التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية** ، MRPA ، جوان 2011.

19. محمد الحوسني ، **تطوير القدرة التنافسية من خلال المسئولية الاجتماعية SA 8000** ، المركز المصري لمسئولية الشركات ، 2012.

II. البحوث الجامعية :

1. أبو طير نبيل ، **المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر. 2010 .

2. بوراس عصام ، **المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة مختار، عنابة .، 2009 .

3. عبد الرحمان العايب، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.

4. مريم بومخال ، إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف ، 2012.

5. مهاوات لعبيدي، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2015.

6. خالد اعراب ، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية –دراسة حالة "مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح"**، رسالة ماجستير ، جامعة احمد بوقرة بومرداس ، 2015.

III. المجلات العلمية:

1. أ.م.د.سحر قدوري الرفاعي، أشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة ، **مجلة مركز المستنصرية للدارسات العربية والدولية** ، العراق.

2. احمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية ، **مجلة المعهد العربي للتخطيط** ، الكويت، عدد 4 ، 2008.

3. عبد الله عبد الخالق ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العراق ، عدد 7، 1993.

4. محمد ذنون الشرابي، أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995-2009)، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 113، المجلد 35 ، 2013 .

5. صالح إبراهيم يونس الشعباني ، خالص حسن يوسف الناصر، دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، العراق، عدد ثلاثة وتسعون ، 2102.

6. هاشم حنان عبد الخضر ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، **مجلة مركز دراسات الكوفة** ، جامعة الكوفة ،العدد 20 ،2010.

7. عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014.

8. مهدي سهر غيلان وآخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** – جامعة بابل ، العدد (1) ، لسنة 2009.

IV. الملتقيات العلمية :

1. ساري نصر الدين ، عبيدات ياسين ، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة ، **يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة**، (2011).

.2. سالمي جمال ، هل تأثر اقتصاد البيئة باقتصاد المعرفة ؟ ، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع** ، جامعة الزيتونة ، عمان ، الاردن ، 2009.

3. اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، **الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات والافاق**، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012.

4. ميسر ابراهيم احمد ، تدقيق الاداء البيئي في الشركات الصناعية العربية واثره في تقليل المخاطر البيئية ، دراسة حالة ، **المؤتمر السنوي الدولي : ادراة المخاطر واقتصاد المعرفة** ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، 2007.

5. أ. بحوصي مجذوب ، أ. بخوش مديحة ، دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية ، **الملتقى الدولي الثالث : منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية** ، جامعة بشار:14-15 فيفري 2012.

6. صالح السحيبانى ، المسئولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص فى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية، **المؤتمر الدولى حول "القطاع الخاص فى التنمية : تقييم استشراف"** ، بيروت ، لبنان ،23-25 مارس 2009.

V. التقارير :

1. تقرير معهد باتيل ميموريال. 2002.

2. منظمة إيزو، **المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية**، جويلية 2006 .

3. المبادئ التوجيهية لاعداد تقارير الاستدامة، G4. مبادئ اعداد التقارير و الافصاحات المعيارية.

4. معهد الدراسات الجيولوجية ، **تقرير "غلوبال سيمنت ديريكتوري"**، الولايات المتحدة الأمريكية، .2012.

5. المنظمة العربية للصناعة والتعدين،**التقرير الصناعي العربي**، المغرب، 2012 .

6. وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة**، الجزائر، 2005 .

7. 15.منظمة التقييس ايزو، ، **نظام المواصفات القياسية الدولية لإدارة الجودة الايزو 9000**، السعودية، 2015.

8. مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، **صناعة الاسمنت السلامة في القواعد الارشادية للقياس والإبلاغ** ،مصر، الطبعة 4 ، 2013 .

VI. المواقع الالكترونية:

1. أبو شريف مصر، مفهوم النمو الاقتصادي ومقوّماته، مقالة منشورة في الموقع:-http://www.al waie.org/home/issue/176/htm/176w10.htm يوم 2015/09/13.

2. أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO 14001 ، هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مقالة على الموقع الالكتروني http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/iso-14001 بتاريخ 2016/04/04.

3. أحمد السيد كردي، معايير نظام الجودة الآيزو ISO، http://albuthi.com/blog/441 ، بتاريخ 27 مارس 2014.

4. المديرية العامة للضرائب، الجباية البيئية،بتاريخ 2016/08/25 ، http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06

5. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، **العمل**، زيارة بتاريخ 2016/08/25 على الساعة 15.00، http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/

6. هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، أسس ومبادئ نظم إدارة الصحة الوظيفية والسلامة OHSAS18001، الرياض – المملكة العربية السعودية، http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/ohsas-2015/10/0218001.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية.

I. Les ouvrage:

1. Mancebo, François Développement durable ,Paris : A. Colin, 2008.
2. Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010.
3. Y. Lazzerl, Le développement durable: du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008.
4. B. C. Bacrie, Communiquer efficacement sur le développement durable: de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables, Demos, Paris, 2006.
5. Christian Brodhag. Responsabilité sociétale et développement durable. Délégué Interministériel au Développement Durable, France.2006.
6. Christian BRODHAG, Le développement durable du concept à l'action : le SD 21000 revu de Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne.2004.

7. cep de florac , le développement durable son concept, 1996 .
8. Olivier Godard , Environnement et développement durable Une approche méta-économique , De Boeck Ouvertures , economiques,2005.
9. -CEMENT INDUSTRY, Output of a Seminar on Energy Conservation in Cement Industry,1994.
10. Guy LAUDOYER, la certification ISO 9000: un moteur pour la qualité, Editions d'organisation, Paris, France, 2000.
11. ADEME France, l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification ISO.
12. Burr stewart , draft iso 26000 standard for social responsibility chair , trb aviation sustainability , subcommittee av030(1) , 2010.
13. Jean-Pierre PIECHAUD, l'encyclopédie du développement durable, les éditions des Récollets France, N° 99 - Juillet 2009.
14. Franck AZZERI et autres, Organiser le développement Durable, Vuibert, 2005.

II. Les rapports:

1. Sébastien OCTEAU, L'entreprise face à sa responsabilité sociétale :Une approche en termes de performance globale, Rapport de Stage en Entreprise , Ciments Français Italcementi Group,2003.
2. Quebec,la Loi sur le développement durable, Chapitre II , articLe 6.

3. United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development Framework and Methodlogies (New York: United Nations) , 2001**.**

4. OCDE, les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales, 2008.

5. UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002**.**

6. Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, France, 2004.

7. Anthony Rosa et outre, Guide pratique du développement durable , AFNOR, 2005.

8. AFNOR . SD 21000.développement durable. responsabilité des entreprises. Guide pour la prise en compte des enjeux du développement durable dans la stratégie et le management de l'entreprise - Paris, France, Juillet 2003.

9. ECOSYS, Indicateur environnement – Economie : secteur du ciment en Algérie, Mésoprofil, 2002.

10. DELTAProgramme, Auto-diagnostic environnemental, exemple d'application, Société des Ciments de Zahana, Algérie,2005.

11. Scaek, Prix Algérien De La Qualité, Edition 2012.

12.Scibs, Département du développement durable, document interne, PROJET NOUVELLE LIGNE DE PRODUCTION, Dépoussiérage**.**

III. Les revues:

1. Spijkers. Otto, Jevglevskaja. Natalia (2013), "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9,2013.

2. Álvaro DE REGIL, The New GRI's "G3 Sustainability Reporting Guidelines" Continue to Avoid Living Wages, the Missing Link of Sustainability, Corporate Social Responsibility, A TLWNSI ISSUE ESSAY, March 2006**.**

IV. Les Conférences:

1. Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R., «Le développement socialement durable: un moyen d'intégrer capacités et durabilité 3ème Conférence sur l'approche des capabilités à l'Université de PAVIE, Italie, 2003.

2. Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, SMIA 03 congrès international sur le management durable en action, , 4 septembre 2003.

3. Jacques IGALENS et Jean Marie PERETTI, Contribution de l'audit social au respect des droits sociaux fondamentaux, 6e UNIVERSITÉ DE PRINTEMPS DE L'AUDIT SOCIAL, Compétitivité et WNormes Sociales Internationales, Tunis, 21-22 mai 2004.

4. Emmanuelle DONTENWILL, Comment la théorie des parties prenantes peut-elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises ?, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, du 18 et 19 juin 2004 à Lyon, France.

5. Giovanni GUALANDI, la situation de la RSE en Italie et une expérience pilote de certification par un audit intégré, Institut de l'audit social, université d'Eté, Lille 1 et 2 septembre 2005.

6. Olivier godard du developpement regional au de developpement durable: tensions et articulations , Symposium international "Territoires et enjeux du développement régional" Lyon, 9 - 11 mars 2005.

1. les sites Web:

2. Ministre du Développement durable, de l'Environnement et de la Lutte contre les changements climatiques: http://www.mddelcc.gouv.qc.ca/developpement/definition.htm#definition,21/09/2014 a 19:20 .

3. Michael Allaby, Dictionary of Ecology, Oxford University press , 2005, Office For National statistics, 2001,http://www.development goals.org.p 45.

4. Evénements et développement durable trouvez des solutions événementiel les responsables, , http://www.3-0.fr/doc-dd/qu-est-ce-que-le-dd/tour-d-horizon-des-enjeux-des-3-piliers-du-developpement-durable#Préserver l'environnement.

5. GICA, Fiche technique des douze (12) cimenteries publiques relevant du Groupe industriel des ciments d'Algérie (GICA),12/05/2015. http://gica.dz/fiche-technique-des-douze-12-cimenteries-publiques-relevant-du-groupe-industriel-des-ciments-dalgerie-gica.

6. Ministère de l'Industrie et ded mines, Fonds de Compétitivité, Aide de l'Etat à la certification, 23/08/2016. http://www.mdipi.gov.dz/?Fonds-de-Competitivite.

7. SBA. Delta Programme.http./www.sba-int.ch/1044-DELTA_Programme.10.07.2016.

8. Scmi, respect- environnement, 10/04/2014, www.scmi.dz/respect-environnement.

9. Scmat, Développement durable , Investissement, le 10/01/2016, http://www.scimat.dz/?action=investissement.

10. Schb, Développement, Optimisation de l'utilisation de l'énergie, 24/03/2016, http://www.schb.dz/optimisation-de-lutilisation-de-lenergie..

الملاحـــق

الملحق رقم (1): الاستمارة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

قسم العلوم التسيير

استبيان دكتوراه

السادة والسيدات الأفاضل، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز **أطروحة دكتوراه** تحت عنوان: **تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية** ، وأعلمكم أن إجاباتكم تحظى بالأهمية القصوى لنجاح بحثنا، وأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي، نشكركم جزيل الشكر لمساندتكم ومساعدتكم لنا، تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير و الاحترام.

الباحث: سمير بوختالة

smrboukhetala@gmail.com

الرجاء وضع علامة X أمام الاجابة المناسبة

الرقم	المحور الأول: الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	موجود ومطبق	قيد التحقيق	غير موجود تماما
	البعد الأول: دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة.			
1	الالتزام باحترام القوانين والتشريعات في العملية الانتاجية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع ومراجعة ذلك بصورة دورية			
2	متابعة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها اثر على المؤسسة			
3	التواصل مع السلطات العمومية خاصة المحلية من اجل تحسين الاجراءات التي تمكن للمؤسسة ادماج ابعاد التنمية المستدامة			
4	وجود برامج حكومية لصالح المؤسسات الاقتصادية موجهة خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة			
5	وجود صناديق حكومية للدعم المالي للمؤسسات المهتمة بإدماج ابعاد التنمية المستدامة			
	البعد الثاني: المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة	موجود ومطبق	قيد التحقيق	غير موجود تماما
1	توجد لجنة لتسيير شؤون التنمية المستدامة في المؤسسة			
2	اتباع طواعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بغض النظر عن تلك التي تفرضها القوانين وتشريعات العمل.			
3	ابرام اتفاقيات بصورة طوعية مع الشركاء الاجتماعين لتحديد سياسة فعالة لإدارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية المنصوص عليها قانونا			
4	المشاركة بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة من اجل دراسة كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة			
5	تخصص المؤسسة ضمن ميزانيتها اعتمادات من اجل دعم برامج تنمية العمل المحلي وبناء القدرات التعليمية للمجتمع وكذلك التبرعات والأعمال الخيرية.			
6	اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين و التي تساهم في الحد من الثلوث.			

المحور الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية		موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
البعد الاول: التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم				
1	معرفة وتحليل متطلبات الزبائن والحرص على معرفة اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة.			
2	اعتماد المؤسسة على نظام ادارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية ايزو 9000.			
3	تقيس المؤسسة مستوى رضا الزبائن بإستعمال مؤشرات قياس ملائمة.			
4	تتخذ المؤسسة الاجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من اجل جعلها طرفا فاعلا ومهما للسعي لتحقيق اعلى مستويات الرضا للزبائن.			
5	العمل على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعة المؤسسة جرأ فقدان الزبائن.			
6	تدرج المؤسسة اثناء نشاطها جلسات موجهة للزبائن لرفع الوعي حول نوعية الاسمنت .			
البعد الثاني: التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها		موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
1	تحديد و تحليل أهم متطلبات المساهمين في المجالين البيئي و الاجتماعي.			
2	مراعاة متطلبات المساهمين من خلال ادخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة ومبادئ التسيير المعتمدة.			
3	الافصاح على الانشطة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة للمساهمين.			
4	تقييم مدى تأثير اداء المؤسسة في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على سلوكيات وقرارات المساهمين.			
5	ادراك سلوكات المساهمين وتحليل الاثار السلبية والاجتماعية التي قد تنجم عنها.			
البعد الثالث: التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها		موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
1	العمل الدائم والمستمر للتعرف على متطلبات الموردين.			
2	تقييم المخاطر التي قد تحدث جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تتطابق مع متطلبات الموردين خاصة في المجال البيئي والاجتماعي.			
3	اجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية واجتماعية وبيئيا.			
4	اصدار تعليمات واضحة وصارمة تمنع عمال المؤسسة مهم كانت مناصبهم هدفها المعاملة العادلة بين الموردين و مراعاة متطلباتهم.			
5	تسعى المؤسسة وراء بناء شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزاماتها بالتنمية المستدامة.			
6	في حالة تدهور نشاط المؤسسة يتم اتخاذ تدابير اتجاه الموردين لكي لا يؤثر ذالك سلبا على نشاطهم.			
المحور الثالث: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.		موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
البعد الاول: التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها				

1	تعمل المؤسسة على اجراء استقصاءات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.			
2	تتوفر المؤسسة على نظام للإدارة والصحة والسلامة المهنية مطابق للمواصفات القياسية ohsas18000.			
3	تعتمد المؤسسة على عمليات التدقيق الاجتماعي وفق معيار المساءلة الاجتماعية sa8000.			
4	اجراء جلسات تشاور مع العمال حول نتائج المؤسسة بغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بمراعاة متطلبات العمال			
5	الاستعانة ببرامج خاصة بالتكوين والتدريب تؤدى الى رفع مستويات كفاءة العمال.			
6	الاعتماد على ميكانيزمات تسمح بتحفيز العمال خاصة عن طريق المكافآت مما يجعل منهم طرفا فاعلا في السعي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.			
	البعد الثاني: التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم	موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
1	تسعى المؤسسة دائما الى التعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع المحلي الذين قد يكون لهم تأثير إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسة.			
2	التقييم الدوري لمتطلبات هؤلاء الاطراف من اجل تفهم متطلباتهم خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي.			
3	توضع وتحدد السياسة العامة للمؤسسة دون اهمال رغبات هؤلاء الأطراف.			
4	القيام بمبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية.			
5	متابعة التطورات السياسية التي قد تؤثر على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتؤثر بدورها على المؤسسة .			
6	تسعى المؤسسة الى تنفيذ مشروع انمائي في مجال مكافحة الفقر يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم.			
7	تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعمل داخل إقليمها الجغرافي.			
	البعد الثالث: الصحة والسلامة المهنية	موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به
1	يوجد مشروع على مستوى المؤسسة يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع و المنشات التابعة للمجموعة من خلال اتخاذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث والاصابات.			
2	يوجد في المؤسسة انذار لسلامة يطلق عقب أي خلل أو طارئ اثناء النشاط .			
3	حظر وجود اي من العاملين بالمؤسسة او شخص آخر داخل مواقع العمل بدون أدوات الحماية الشخصية (الخردة، الاحذية الخاصة، القفازات....).			
4	الصحة والنظافة الصناعية (الوقاية مثلا من مخاطر الغبار و الضوضاء) من بين الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة.			
5	توفير ظروف ملائمة للمرافق المادية والمرافق الاجتماعية.			
6	تصدر المؤسسة نشرة لأفضل الممارسات اثناء العملية الانتاجية و التي تلقي الضوء على المبادرات الايجابية.			
	المحور الرابع: البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية	موجود	ضمن مشاريع	لا يوجد

				الاهتمام به
البعد الاول: السهر على حماية البيئة				
1	تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه.			
2	يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000.			
3	تلجئ المؤسسة للاستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط.			
4	تعمل المجموعة على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت مثل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة.			
5	تسعى المؤسسة الى استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة			
6	اتخاذ تدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران و إتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات.			
7	توجد سياسة في مجال الادارة البيئية تدور حول المراجعة البيئية للمصانع خلال فترات زمنية معينة في المؤسسة.			

ثالثا: معلومات الموظف ضع علامة X في الخانة المناسبة

الجنس	ذكر	أنثى		
العمر	أقل من 30 سنة	31 إلى 40 سنة	41 إلى 50 سنة	أكبر من 50 سنة
مستوى التعليم	شهادة دراسات/ليسانس	مهندس	ماجستير	دكتوراه
الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 20سنة	أكثر من 20 سنة

جزاكم الله خيرا لتعاونكم

الملحق رقم (2): شهادة الايزو 14001 لمصنع عين توتة

AFAQ

Certificat
Certificate

N° 2005/25505a

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN-TOUTA (SCIMAT)

pour les activités suivantes :
for the following activities:

FABRICATION ET VENTE DE CIMENTS.

PRODUCTION AND SALE OF CEMENTS.

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 14001 : 2004

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

Direction Générale : 73 bis, rue Benflis La Verdure BATNA 05000 ALGERIE

Unité de Production : Cimenterie Aïn Touta AÏN TOUTA 05500 ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour) *This certificate is valid from (year/month/day)* **2010-10-19** Jusqu'au* *Until** **2011-12-01**

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU-LANDAIS

AFAQ AFNOR International, S.A. - R.C. : B199831997
Immeuble LUXOR - Centre Urbain Nord - Avenue Hédi KARRAY - 1082 Tunis - Tunisie
Tél.: (216) 71 751 533 - 71 755 671 - Fax: (216) 71 767 561

afnor

الملحق رقم(3):سياسة الجودة والبيئة والصحة والامن لمصنع عين تموشنت

SCIBS

POLITIQUE QUALITE, ENVIRONNEMENT, SANTE ET SECURITE DE LA S.CI.B.S

SCIBS est une entreprise spécialisée dans :

- L'exploitation des carrières de pouzzolane, de calcaire et d'argile ;
- La production et la commercialisation du ciment.

Convaincu que notre appartenance au Groupe GICA nous oblige à relever le défi de la disponibilité du ciment et à contribuer à la réalisation des grands projets de construction à l'ouest du pays, nous avons décidé d'améliorer notre approche managériale et d'intégrer les normes **ISO 9001**, **ISO14001** et **OHSAS 18001** en tant qu'outils d'amélioration et de progrès durable.

Il demeure évident qu'impliquer le personnel, Mériter la confiance de nos clients, Maîtriser les coûts, Utiliser rationnellement le potentiel de la société, Conforter la dimension humaine de l'organisation et de la société, doivent constituer les valeurs de la SCIBS. La démarche intégrée QHSE que la Direction Générale prône doit les conforter.

Bâtir ensemble notre système de management intégré constitue un gage de réussite. Pour ma part, je m'engage à :

- ✓ **Améliorer en continu l'efficacité de notre système de management et nos performances QHSE ;**
- ✓ **Prévenir la pollution et les préjudices personnels et atteinte à la santé ;**
- ✓ **Veiller au respect des exigences légales applicables et aux respects des autres exigences auxquelles nous aurons souscrit ;**
- ✓ **Assurer la disponibilité des ressources nécessaires ;**

Soyons sûr que la certification de notre système de management intégré ne constitue qu'une étape de notre démarche dont l'aboutissement sera l'amélioration globale de toute nos performances en prenant comme lignes directrices, les recommandations de la norme ISO 9004/ 2009.

Fait à Béni Saf, le..... 01 FEV 2016

Le Directeur Général,

SOCIETE DES CIMENTS DE BENI-SAF "S.C.I.B.S." DIRECTION GENERALE

TANEM MOKRANE
Directeur Général
S.C.I.B.S

الملحق رقم (4) :شهادة التقييس الجزائري لمصنع حامة

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Industriel et des Mines
Institut Algérien de Normalisation

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الصناعة و المناجم
المعهد الجزائري للتقييس

شهادة

N° du certificat: 02/2015 — شهادة رقم : 2015/02

Date de délivrance: 17 Mai 2015 — تاريخ الإصدار : 17 ماي 2015

سلّمت من قبل المدير العام للمعهد الجزائري للتقييس. و وفقا لقرار منح استخدام علامة المطابقة للمواصفات الجزائرية "تاج" لـ :

Délivré par le Directeur Général de l'Institut Algérien de Normalisation, conformément à la décision d'octroi de l'usage de la marque de conformité aux Normes Algériennes << TEDJ >>, à:

SOCIETE DES CIMENTS HAMMA BOUZIANE « S.C.H.B »
CIMENTERIE DJOUAD Tahar
CONSTANTINE - ALGERIE

شركة لإسمنت لحامة بوزيان
وحدة الإسمنت جواد الطاهر
حامة بوزيان قسنطينة- الجزائر

Pour les produits suivants: — للمنتجات التالية:

Ciments CPJ CEM II/ A 42,5 — الإسمنت CPJ CEM II/ A 42,5

المدير العام

Directeur Général
D. HALES

IANOR

15 SEPT 2015

حرر في الجزائر يوم :

05 & 07 Rue Abou Hamou Moussa BP144 RP Alger
Tel: 021 78 21 35 / 78 21 76 Fax: 021 78 21 81

الملحق رقم(5): شهادة ايزو 2008/9001 لمصنع حامة بوزيان

IQNet

THE INTERNATIONAL CERTIFICATION NETWORK

CERTIFICATE

IQNet and AIB-VINÇOTTE International
hereby certify that the organization

SCHB
Zone Industrielle Rhumel, B87 – Boussouf- Constantine (Algeria)
With sites: Cimenterie de Hamma Bouziane, Unité commerciale de Constantine, Unité commerciale de Skikda, Unité commerciale d'Annaba

for the following field of activities

Production and sale of cement.

has implemented and maintains a
Management System
which fulfils the requirements of the following standard

ISO 9001:2008

Issued on : 30 May 2016
Validity date : 14 September 2018
Registration Number : BE-07 QMS 3003c

IQNet

Michael Drechsel
President of IQNet

Bart Janssens
Chairman Certification Committee

VINÇOTTE

IQNet Partners*:
AENOR Spain AFNOR Certification France AIB Vinçotte International Belgium APCER Portugal CCC Cyprus
CISQ Italy CQC China CQM China CQS Czech Republic Cro Cert Croatia DQS Holding GmbH Germany
FCAV Brazil FONDONORMA Venezuela ICONTEC Colombia IMNC Mexico Inspecta Certification Finland INTECO Costa Rica
IRAM Argentina JQA Japan KFQ Korea MIRTEC Greece MSZT Hungary Nemko AS Norway NSAI Ireland PCBC Poland
Quality Austria Austria RR Russia SIGE Mexico SQ Israel SQ Slovenia SIRIM QAS International Malaysia
SQS Switzerland SRAC Romania TEST St Petersburg Russia TSE Turkey YUQS Serbia
IQNet is represented in the USA by: AFNOR Certification, CISQ, DQS Holding GmbH and NSAI Inc.
* The list of IQNet partners is valid at the time of issue of this certificate. Updated information is available under www.iqnet-certification.com

الملحق رقم(6): شهادة ايزو 2008/9001 لمصنع حجر السود

afaq

Certificat
Certificate

N°2010/37077.1

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

CIMENTERIE DE HADJAR SOUD SPA
filiale du / a subsidiary of
GICA

pour les activités suivantes :
for the following activities:

PRODUCTION ET COMMERCIALISATION DE CIMENTS.

MANUFACTURING, MARKETING AND SALE OF CEMENT.

إنتـاج وتسويـق الإسمنت.

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 9001 : 2008

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

BP 181 Azzaba 21300 WILAYA DE SKIKDA ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour)
This certificate is valid from (year/month/day) **2013-05-24** Jusqu'au *until* **2016-05-24**

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU LANDAIS

afnor

الملحق رقم(7) : مشروع القواعد الخمسة لمصنع متيجة

الملحق رقم (8): شهادة تاج لمؤسسة اسمنت تبسة

IANOR

INSTITUT ALGERIEN DE NORMALISATION

N/REF/ S.Z. /DG/2006

CERTIFICAT

Le Directeur Général de l'Institut Algérien de Normalisation,

- Vu le décret exécutif N° 96-69 du 21 février 1996 portant création et statut de l'Institut Algérien de Normalisation (IANOR),
- Vu le décret présidentiel N° 18-05 du 01 Février 2005 portant nomination de Monsieur AISSAOUI Mohamed Chaib en qualité de Directeur Général de l'IANOR,
- Vu le décret exécutif N° 90-132 du 15 mai 1990 relatif à l'organisation et au fonctionnement de la normalisation les articles 18,19 et 20,
- Vu l'arrêté du 23 juillet 1996 modifiant et complétant l'arrêté du 10 mars 1991 fixant les conditions et procédures d'attribution et de retrait des marques de conformité aux normes algériennes,
- Vu le règlement particulier « Ciments » notamment son article 5,
- Vu le rapport relatif aux résultats de la visite et des essais,
- Vu le procès-verbal N° 05 du 26/04/2006 du Comité Particulier de la marque « Tedj » - Ciments –,

DECIDE

L'octroi de l'usage de la marque TEDJ pour le produit « Ciment CPJ CEM II/A 42,5 » à la cimenterie « Meridional » de la société des ciments de Tébessa/SCT.

Date d'effet :

Adresse : 1, Rue Abou Hamou Moussa, Alger BP 184 R.P

الملحق رقم (9): سياسة البيئة لمؤسسة اسمنت متيجة

POLITIQUE ENVIRONNEMENTALE
SCMI

Un projet d'avenir

La SCMI est une entreprise citoyenne, qui tient à agir dans le respect de la réglementation environnementale locale, et selon les principes universels du développement durable.

Performance environnementale et performance industrielle vont de pair. Nous avons l'ambition d'inscrire l'ensemble de nos activités dans une gestion soucieuse du développement durable, et de mettre tous les moyens nécessaires, afin de garantir la pérennité de notre activité industrielle, de préserver le patrimoine naturel et de protéger la qualité de la vie, en développant des solutions respectueuses de l'environnement.

Afin de mettre en œuvre ces convictions, nous nous engageons à :

Sites Industriels :

- Nous mettre en conformité avec les lois, règlementations [illegible] relatives à l'environnement, auxquelles nous nous référons dans le cadre de nos activités.
- Déployer un Système de Management Environnemental (SME), offrant un cadre pour une amélioration continue de notre gestion environnementale
  Réduire l'empreinte environnementale de nos activités sur nos sites, les émissions et les nuisances (nuisances sonores, vibrations et impact visuel).
- Développer des produits innovants, en faveur de la réduction de l'impact sur le changement climatique.
- Favoriser le recyclage des eaux sur nos sites et diminuer notre consommation des eaux de surface et/ou souterraine.
- Réaliser des audits environnementaux sur tous nos sites et inclure dans le cadre de l'inspection générale les thématiques environnementales.
  Minimiser l'utilisation de ressources non renouvelables et les remplacer par des matières premières et des combustibles de substitution.
  Poursuivre une gestion exhaustive des déchets : réduire la génération, étudier les possibilités de recyclage, élimination en recourant à des méthodes sûres.
  Élaborer des plans de réaménagement pour les carrières en tenant compte de la préservation de la biodiversité et des attentes des parties prenantes, et ce, conformément à la réglementation en vigueur et les meilleures pratiques internationales.

Relations avec nos Collaborateurs et Sous-traitants :

- Fournir les ressources financières et humaines adaptées, sensibilisation et formation du personnel, en vue d'une améliortion continue, en matière d'environnement.
- Sensibilisation et supervision des sous-traitants et des fournisseurs, sur le respect de l'environnement et la réglementation y afférente.
- Veiller à la conformité de nos sous-traitants avec notre politique en matière d'environnement, de sécurité et de santé,lorsqu'ils sont présents sur nos sites.

Relations avec nos Parties Prenantes :

- Interagir et encourager le dialogue régulier et de façon ouverte, avec les parties prenantes sur les aspects environne mentaux de nos installations et de nos produits.
- Identifier leurs attentes, leurs besoins, ainsi que leur « état d'esprit » vis-à-vis de nos activités.

Produits et Solutions Constructives Durables :

- Adapter des pratiques de bonne gestion environnementale dans la conception, la fabrication, la distribution et la mise en œuvre de nos produits.
- Promouvoir les initiatives, solutions et produits en faveur de constructions durables plus efficaces, qui apporteront durabilité, économie d'énergie et confort.

Cette politique est fondée sur des engagements forts, qui se traduisent par des objectifs concrets et mesurables, pour limiter l'empreinte écologique de nos activités.

Nous nous engageons, à mettre les moyens nécessaires à la bonne compréhension et application de cette politique, par l'ensemble des collaborateurs de la SCMI, et à communiquer régulièrement sur les résultats et les améliorations obtenus.
Chacun d'entre nous pourra ainsi, dans le cadre de ses activités quotidiennes et du suivi de ses projets, mettre en œuvre et appliquer les principes et actions définis dans notre politique environnementale.

Sofiane BENMAGHNIA
Directeur Général de la SCMI

الفهـــرس

البيان	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	VI
الملخص.....	VI
قائمة المحتويات.....	IX
قائمة الجداول	XIII
قائمة الأشكال.....	XVI
قائمة الملاحق.....	XVIII
المقدمة.....	أ
الفصل الاول: الإطار النظري للتنمية المستدامة وخصوصياتها بالنسبة لقطاع الاسمنت	38-3
تمهيد:	3
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....	4
المطلب الاول : ماهية التنمية المستدامة.....	4
الفرع الأول : التطور التاريخي للمفهوم التنمية المستدامة.....	4
الفرع الثاني: التنمية المستدامة : المفهوم والأهداف.....	8
المطلب الثاني : أسس التنمية المستدامة.....	13
الفرع الأول : سمات التنمية المستدامة.....	13
الفرع الثاني : متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.....	13
الفرع الثالث : مبادئ التنمية لمستدامة.....	15
الفرع الرابع : مؤشرات التنمية المستدامة.....	16
المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة.....	19
الفرع الأول : البعد البيئي.....	19
الفرع الثاني : الاجتماعي.....	20
الفرع الثالث : البعد الاقتصادي.....	20
المبحث الثاني :الاستدامة.....	22
المطلب الأول : مفهوم الاستدامة.....	22

المطلب الثاني : مبادئ الاستدامة.....	24
المطلب الثالث : قياس الاستدامة.....	25
المبحث الثالث :التنمية المستدامة من منظور قطاع الاسمنت.....	27
المطلب الاول : تحديات التنمية المستدامة في صناعة الإسمنت.....	27
الفرع الأول: صناعة الاسمنت التزام جماعي للمحافظة البيئة.....	27
الفرع الثاني:العر اقيل.....	28
الفرع الثالث : دوافع التغيير المنطق الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة	28
المطلب الثاني : صناعة الاسمنت: التزام جماعي للمحافظة على البيئة.....	29
الفرع الاول: مبادرة الاسمنت من اجل التنمية المستدامة.....	29
الفرع الثاني: مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.....	30
المطلب الثالث : المنطق الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.....	30
المطلب الرابع: واقع قطاع صناعة الاسمنت في العالم.....	32
الفرع الاول : سوق الاسمنت العالمي.....	33
الفرع الثاني: مؤشر الاستهلاك للصناعة الاسمنت.....	36
خلاصة الفصل.....	38
الفصل الثاني : برامج تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت	**76-40**
تمهيد.....	40
المبحث الأول :المعايير و المواصفات القياسية الدولية.....	41
المطلب الأول : المعايير القياسية الصادرة عن منظمة الدولية للتقييس ايزو.....	42
الفرع الأول : المواصفات القياسية لنظام إدارة الجودة أيزو9001	42
الفرع الثاني : المواصفات القياسية للإدارة البيئية "الأيزو 14000.....	44
الفرع الثالث : المواصفة القياسية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000.....	49
المطلب الثاني : المواصفات الصاردة من هيئات دولية اخرى.....	52
الفرع الأول : نظام الصحة والسلامة المهنية 18001 (OHSAS).....	52
الفرع الثاني : مواصفة المسألة الاجتماعية SA8000.....	54
المبحث الثاني : مبادرات طوعية دولية.....	57
المطلب الأول : المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.....	57
الفرع الأول : المجال الاجتماعي.....	58
الفرع الثاني : المجال البيئي.....	59
المطلب الثاني : المبادرة العالمية لاعداد التقارير " THE GLOBAL REPORTING	61

INITIATIVE" (GRI).....	
الفرع الأول : تعريف مبادرة إعداد التقارير.....	61
الفرع الثاني : مبادئ مبادرة إعداد التقارير.....	62
الفرع الثالث : فوائد مبادرة إعداد التقارير.....	64
المطلب الثالث : مبادرة الامم المتحدة " الميثاق العالمي" (The Global Compact).....	66
الفرع الأول : تعريف الميثاق العالمي.....	66
الفرع الثاني : مبادئ مبادرة الميثاق العالمي.....	67
المبحث الثالث :مبادرات محلية للتنمية المستدامة.....	68
المطلب الأول : التجربة البريطانية (معيار SIGMA).....	68
الفرع الأول : تعريف معيار SIGMA.....	68
الفرع الثاني : مراحل تطبيق النموذج.....	68
المطلب الثاني : النموذج الايطالي BEST.....	70
الفرع الأول : تعريف نموذج BEST.....	70
الفرع الثاني: تطوير نموذج BEST للتنمية المستدامة	71
المطلب الثالث : النموذج الفرنسي (معيار SD 21000).	72
الفرع الأول : تعريف معيار SD21000.....	72
الفرع الثاني: اهداف معيار SD21000.....	73
خلاصة الفصل.....	76
الفصل الثالث: الدراسات السابقة حول التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت	108–78
تمهيد.....	78
المبحث الأول : الدراسات السابقة في الموضوع المحلية و الاجنبية.....	79
المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.....	79
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية.....	82
المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية.....	98
المطلب الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة	98
الفرع الأول : بالنسبة للدراسات الأجنبية.:.....	98
الفرع الثاني : بالنسبة للدراسات باللغة العربية.....	99
المطلب الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.....	101
الفرع الاول : بالنسبة لحداثة موضوع الدراسة.....	101
الفرع الثاني : من حيث منهج الدراسة.....	101

الفرع الثالث: من حيت المتغيرات والمقياس المستخدم.....	101
خلاصة الفصل :	103
الفصل الرابع : الطريقة و الأدوات	128-106
تمهيد.....	106
المبحث الأول : لمحة عن قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر.....	107
المطلب الأول : مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.....	107
الفرع الأول : تنظيم قطاع الاسمنت في الجزائر.....	107
المطلب الثاني : واقع صناعة الاسمنت في الجزائر.....	109
الفرع الاول : تطور انتاج مادة الاسمنت في الجزائر.....	109
الفرع الثاني: آفاق تطوير صناعة الإسمنت في الجزائر.....	110
المبحث الثاني: اهمية قطاع صناعة الاسمنت.....	115
المطلب الاول : دور قطاع صناعة الاسمنت في التنمية الصناعية في الجزائر.....	115
الفرع الأول : إنتاج الاسمنت في الجزائر مابين 2003-2012.....	115
الفرع الثاني : تطور الواردات.....	117
المبحث الثالث: ادوات و متغيرات الدراسة.....	119
المطلب الأول : وصف مجتمع وعينة الدراسة.....	119
الفرع الأول : منهج و مجتمع الدراسة وعينتها.....	119
المطلب الثاني : اساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.....	120
الفرع الأول : مصادر الحصول على المعلومة.....	120
الفرع الثاني : ادوات الدراسة.....	120
المطلب الثالث : الاساليب الاحصائية المستعملة لتحليل البيانات.....	127
خلاصة الفصل.....	128
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	183-130
تمهيد.....	130
المبحث الأول :مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.....	131
المطلب الأول : الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.....	131
الفرع الأول : دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة.....	131
الفرع الثاني : لمبادرات الطوعية من طرف المؤسسات لإدماج ابعاد التنمية المستدامة.....	139
المطلب الثاني : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية.....	148

الفرع الأول : التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم..... 148
الفرع الثاني : التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها..... 151
الفرع الثالث : التعرف على متطلبات الموردين والسهر وعلى تلبيتها..... 152
المطلب الثالث : البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية..... 154
الفرع الأول : التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها..... 154
الفرع الثاني : التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم..... 156
الفرع الثالث : الصحة والسلامة المهنية..... 159
المطلب الرابع : البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية..... 162
الفرع الأول : السهر على حماية البيئة..... 162
المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة 174
المطلب الأول : اختبار الفرضية الاولى..... 174
المطلب الثاني : اختبار الفرضية الثانية..... 175
المطلب الثالث : اختبار الفرضية الثالثة..... 176
المطلب الرابع : اختبار الفرضية الرابعة..... 177
المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية..... 179
المطلب الأول : النتائج المرتبطة بالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت..... 179
المطلب الثاني : النتائج المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت..... 180
المطلب الثالث : النتائج المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت..... 181
المطلب الرابع : النتائج المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت الجزائرية 182
خلاصة الفصل..... 183
الخاتمة..... 185
قائمة المراجع..... 194
الملاحق..... 204
الفهرس..... 214